جامعة ابن خلدون– تيارت–

كلية علوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم:علوم التسيير

دور السياسة المالية

في تحقيق التنمية الاجتماعية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

من إعداد الطالبتان:

- بن حليمة ميمونة
- بن سترة خالدية

الأستاذ المشرف:

عبد الهادي مختار

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية:2014-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

كـلمـــــة شـكـــــــر

نحمد الله عز وجل حمدا، كثيرا، طيبا، مباركا فيه، كما يليق بجلال وجهه الكريم ونشكره على ما أسبغه علينا من نعم وعلى توفيقه لنا في إنهاء هذا العمل والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى من اهتدى بهديه إلى يوم الدين ثم نتقدم بالشكر الجزيل و العرفان الجميل إلى:

الأستاذ المحترم "**عبد الهادي مختار**"

على قبوله الإشراف على مذكرتنا، وعلى التوجيهات والنصائح القيمة التي أفادونا بها طيلة إنجاز البحث كما نحي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة فجزاه الله عنا كل خير،

الشكر الأكبر للوالدين الكريمين على كل ما قدماه لنا من دعم مادي و معنوي،

إلى كل أساتذتنا في مختلف الأطوار نخص بالذكر الأستاذ "مهدي لحمش"

مؤطرنا في مذكرة الليسانس

إلى أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بقراءة محتويات هذا العمل راجين أن ينال رضاهم،

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة،

إلى كل هؤلاء نقول جزاكم الله عنا خير الجزاء.

قائمة الجداول و الأشكال البيانية

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01-01)	مقارنة بين الرسم و الضرائب	24
(01- 02)	أوجه الاختلاف بين القرض و الضريبة	25
(03- 01)	تطور النفقات العامة في الجزائر	71
(03- 02)	تطور الإيرادات العامة للفترة 2000-2014	74
(03-03)	مصادر الإيرادات العامة في الجزائر	76
(03-04)	الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية الدولة سنة 2014 (الجدول أ)	80
(03-05)	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014حسب كل دائرة وزارية (الجدول ب)	81
(03-06)	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات	83
(03-07)	توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات 2001 - 2004	85
(03-08)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	88
(03-09)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010 – 2014	92
(03-10)	أهم الانجازات المادية في قطاع التعليم في الجزائر	95
(03-11)	تطور الانجازات المادية للصحة العمومية للفترة 1990 – 2009	97
(03-12)	تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000 – 2014	98

ثانيا: قائمة الأشكال :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(01-01)	أثار النفقات العامة على الإنتاج القومي	18
(02-01)	السياسة المالية التوسعية	30
(03-01)	السياسة المالية الانكماشية	31
(04-01)	مزيج السياسة المالية مع السياسة النقدية	33
(01-02)	اثر النفقات الاجتماعية	61
(01-03)	تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز	72
(02-03)	تطور الإيرادات العامة	75
(03-03)	توزيع الاعتماد المالية حسب القطاعات لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	76
(04-03)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	89
(05-03)	الدائرة البيانية للتوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)	93
(06-03)	تطور معدل البطالة	99

فهرس المحتويات

كلمة شكر

قائمة الجداول و الأشكال

مقدمة عامة 02

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

تمهـــــــيد **10**

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية **11**

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية ومزايـــــاهـــــا 11

المطلب الثاني : تطور السيـــاسة المالية 13

المطلب الثالث: أهداف السيـــــــاســـة المالية 14

المبحث الثاني: أدوات السيـــــاسة المالية **16**

المطلب الأول : النفقـــات العامة 16

المطلب الثاني: الإيـــــرادات العامة 20

المطلب الثالث : الموازنة العامة 26

المبحث الثالث : اتجاهات السياسة المالية و علاقتها بالسياسة النقدية **29**

المطلب الأول: الاتجاه التوسعي للسياسة المالية 29

المطلب الثاني : الاتجاه الانكماشي للسياسة المالية 30

المطلب الثالث : علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية 32

خلاصة الفصل الأول 35

الفصل الثاني: التنمية الاجتماعية كعنصر مستهدف بالسياسة المالية

تمهـــــــيد 37

المبحث الأول: مدخل لدراسة التنمية الاجتماعية **38**

المطلب الأول: ماهية التنمية الاجتماعية و أهدافها 38

المطلب الثاني: أسس و مبادئ التنمية الاجتماعية 43

المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية..... 45

المبحث الثاني: عناصر و مقومات التنمية الاجتماعية 48

المطلب الأول: عناصر أو متطلبات التنمية الاجتماعية 48

المطلب الثاني: المقومات المادية للتنمية الاجتماعية 50

المطلب الثالث: المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية 52

المبحث الثالث: أثر أدوات السياسة المالية على التنمية الاجتمـــــاعية 56

المطلب الأول: دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية الاجتماعية 56

المطلب الثاني: دور النفقات العامة في تحقيق التنمية الاجتماعية 58

المطلب الثالث: دور الإيـــــــرادات العامة في تحقيق التنمية الاجتماعية..... 64

خلاصة الفصل الثـــــــاني..... 67

الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر

تمهيد 69

المبحث الأول: السياسة المالية المطبقة في الجزائر وتطورها 70

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر 70

المطلب الثاني: السياسة الايرادية العامة في الجزائر 73

المطلب الثالث: الموازنة العـــــــامة في الجزائر 77

المبحث الثاني: البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2001 –2014.....84
المطلب الأول : برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) 84
المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمـــــو(2005 – 2009) 86
المطلب الثالث: البرنامج الخماسي (2010-2014).....89
المبحث الثالث: اثر الإنفاق العام على مجالات التنمية الاجتماعية في الجزائر 94
المطلب الأول: اثر الإنفاق العام على التعليم في الجزائر 94
المطلب الثاني: اثر الإنفاق العام على الصحة في الجزائر 96
المطلب الثالث: اثر الإنفاق العام على معدلات البطالة 97
خلاصة الفصل الثالث 102
الخاتمة العامة 104
المراجع 109
الملاحق

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

عرف الاقتصاد العالمي في مطلع القرن الحالي تطورات و تحولات جذرية حملت في طياتها العديد من الدلالات الهامة لمستقبل الاقتصاديات العالمية مكتسحة بذلك جميع المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ولعل ابرز هذه التحولات ما تعلق منها بالسياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة؛ حيث كان لمفهوم هذه الأخيرة وأساليبها ومجالاتها النصيب الأوفر من هذه التطورات حتى أصبحت تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى كونها تستطيع القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد القومي معتمدة في ذلك على أدواتها المختلفة التي تستطيع أن تكيفها بحيث تؤثر في مستويات الدخل القومي والعمالة وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى معيشة و رفاهية المواطنين إضافة إلى أنها تعكس الموارد المالية المتاحة بالشكل الذي يمكن من استخدامها في تمويل الخدمات التي عادة لا يقبل على توفيرها القطاع الخاص.و من المتعارف عليه أن المسيرة التنموية لأي دولة لا سيما الدول النامية يجب أن تتحرك في إطار منظور تنموي متكامل يراعي البعد الاجتماعي جنبا إلى جنب البعد الاقتصادي. في إطار سياسة مالية داعية إلى رفع معدلات التنمية، وبوجه خاص التنمية الاجتماعية تستلزم تحقيق ايجابياتها على المواطن من خلال النفقات العامة من اجل تحقيق الحماية الاجتماعية بمختلف أشكالها كالصحة التعليم ومكافحة الفقر والبطالة وكذلك من خلال الإيرادات العامة و التي تسعى حكومات الدول إلى الحصول عليها من اجل بلوغ أهدافها المرجوة حيث لا يمكن تحقيق تنمية شاملة دون تنمية اجتماعية ونظرا لأهميتها البالغة سطرت الدول مشاريع تنموية تخضع لجملة من الضوابط و النظم التي تضم توحيد الجهود بين أفراد المجتمع. و في حالة وجود أي خلاف فانه يؤدي حتما إلى تشتت الجهود و ربما انقسام أفراد المجتمع الواحد ؛

من هذا المنطلق عرفت الجزائر الكثير من الصعوبات في هذا المجال دفعتها إلى اللجوء إلى برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة في بداية حقبة التسعينات ، إلا أن تلك البرامج لم تأت جميع ثمارها ،حيث أن المواطن لم يشعر بتحسن مستوى معيشته، الأمر الذي يشير إلى حالة انفصام بين جهود التنمية من جهة ومستوى رفاهية المواطنين من جهة أخرى ؛

ونظرا لفشل هذه الإصلاحات وضعت الحكومة الجزائرية برامج تنموية ضخمة شملت الفترة الممتدة من 2000-2014 تعمل من خلالها على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات الأزمة و إلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة و المساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد و استدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية .

طرح الإشكالية:

أدت التحولات و التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي شهدها العالم إلى تفطن الدول بأنه لا يمكن نجاح أي عملية تنمية في أي مجال ما لم تصاحبها سياسة رشيدة و هنا تكمن أهمية السياسة المالية في مدى نجاحها في تحقيق التنمية وعلى ضوء هذا التمهيد نطرح الإشكالية التالية لهذه الدراسة و الممثلة في :

ما مدى فعالية أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية؟

الأسئلة الفرعية:

حتى يتيسر لنا الإلمام بجميع ثنايا هذه الإشكالية، نقوم بتجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو مفهوم السياسة المالية ؟
- فيما تتمثل أدوات السياسة المالية ؟
- ما المقصود بالتنمية الاجتماعية ؟
- كيف يمكن تحقيق تنمية شاملة وما طبيعة العلاقة بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ؟
- ما هو دور أدوات السياسة المالية في التأثير على مجالات التنمية الاجتماعية ؟
- هل نجحت الدولة الجزائرية في تحقيق تنمية اجتماعية في ظل البرامج التنموية المنتهجة ؟

الفرضيات:

انطلاقا من التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية و التي من شانها أن تساعدنا على إيجاد الحلول لهاته الإشكالية:

- تظهر السياسة المالية التوسعية أو الاتجاه التوسعي عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد؛

- عند ارتفاع معدل التضخم يظهر ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية؛
- لتحقيق تنمية شاملة في ظل سياسة مالية فعالة لابد من دمج التنمية الاقتصادية مع التنمية الاجتماعية؛
- تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نوعين حيث توجه نوع منها لتغطية الأعباء الضرورية لتسيير المصالح العمومية؛
- البرامج التنموية المتبعة في الجزائر لقيت الدعم الكامل، و حققت تنمية اقتصادية و اجتماعية كاملة.

أسباب اختيار الموضوع :

تمثلت أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- حداثة الموضوع من حيث الطرح، و الاهتمام المتزايد به في الآونة الأخيرة فالسياسة المالية تخلق آفاقا واسعة للنهوض بالتنمية الاجتماعية؛
- ارتباطه بمجال تخصصنا و الرغبة في معرفة المزيد عنه خاصة بعد البرامج و المخططات الصادرة مؤخرا ومعرفة الآثار المترتبة عنها؛
- الدراسات التي تناولت موضوع السياسة المالية كثيرة غير أنها لم تدرج دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية و كمساهمة متواضعة منا رأينا أن نكتب في هذا الموضوع؛
- الرغبة في تناول المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تعديلات متلاحقة .

أهمية الدراسة:

ترتبط أهمية هذا البحث بأهمية و مكانة السياسة المالية في اقتصاد أي بلد فهي الركيزة الأساسية له، فبفعالية أدواتها يتطور الاقتصاد، لهذا أردنا دراسة دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية لأنها تساعد في دفع عجلة التنمية، ومن ثم دفع الاقتصاد الوطني،كما انه كذلك يسلط الضوء على مجموعة من المجالات والخدمات التي يجب على الدولة أن توفرها لأفرادها حتى يستطيعوا أن ينتجوا ويتقدموا ، ويحققوا للدولة ما تصبوا إليه من تنمية اقتصادية، ورفاهية اجتماعية .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التمكين من الإطاحة بالمشكلة المطروحة، فعمل هذا البحث على تحقيق الأغراض التالية :

- التأكيد على الدور الذي تلعبه أدوات السياسة المالية على مجالات التنمية الاجتماعية؛
- إزالة الغموض عن مفهوم التنمية الاجتماعية و السياسة المالية؛
- تسليط الضوء على أهم برامج الإنفاق المعتمدة في الجزائر لتحسين المستوى المعيشي؛
- معرفة واقع هذا الموضوع بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري بغية اقتراح حلول و توصيات من شانها أن تساعد في رسم السياسات المالية المستقبلية و الحفاظ على الموازنة العامة للدولة .

حدود الدراسة :

معالجتنا لموضوع هذا البحث تتحدد بجانبين مكاني و زماني، فالجانب المكاني جعلنا نرتبط بالجزائر أما بالنسبة للجانب الزماني فلقد شملت الدراسة الفترة الممتدة من 2000-2014 و كانت مقتصرة على الجزائر و تضمنت دراسة من برامج الإنفاق العام المتمثلة في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو إضافة إلى المخطط الخماسي ثم التطرق إلى أهداف و مضمون هذه البرامج التنموية و أثرها على مجالات التنمية الاجتماعية .

المنهج المستخدم:

أدى بنا هذا البحث إلى التعامل مع عدة مناهج منها الوصفي و التحليلي و التاريخي حيث يظهر المنهج الوصفي من خلال استعراض مختلف المفاهيم الأساسية سواء تلك المتعلقة بالسياسة المالية أو تلك الخاصة بالتنمية الاجتماعية و هذا ما يتوافق مع طبيعة البحث ، و اعتمدنا المنهج التاريخي في الفصول و المباحث التي تناولت عرض التطورات التي مرت بها السياسة المالية في الجزائر ، أما المنهج التحليلي فيظهر في توضيح أهم البرامج التنموية التي طبقت في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 و كذا تطور السياسة المالية في الجزائر و تحليل البيانات التي تتوفر عن مشكلة البحث من خلال المعطيات و التقارير الجداول....الخ.

أدوات الدراسة:

من اجل القيام ببحثنا هذا اعتمدنا على الأدوات و المصادر التالية:

- البحث الأكاديمي: من خلال الاطلاع على مختلف الكتب التي تناولت الموضوع وهذا باللغة العربية كما اعتمدنا على المجلات العلمية و الجريدة الرسمية و التي تناولت جوانب من الموضوع بالإضافة إلى بعض القوانين و التشريعات و التقارير و الملتقيات .

- البحث المعلوماتي : مواقع الانترنت .

الدراسات السابقة :

- فيما يتعلق بالدراسات السابقة فقد لاحظنا بعد قيامنا بالبحث وجود مجموعة من الدراسات التي اهتمت بموضوع السياسة المالية ولكن من زوايا أخرى ليس لها علاقة بالتنمية الاجتماعية، وهذا جعل الدراسات في موضوع بحثنا قليلة ومحدودة ؛ ومن بين هذه الدراسات نجد بعض المجلات والمداخلات وأطروحة دكتوراه هي كالأتي :

- الدراسة الأولى تحت عنوان " دور السياستين المالية و النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية " لرضوان سليم حيث يوضح في بحثه دور السياستين المالية و النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية فاهتم بالجانب التمويلي للعملة ومن ثم إبراز أهمية الوساطة المالية في تعبئة الموارد الادخارية في البلدان النامية حيث توصل إلى انه يجب عرض جوانب الإصلاحات على المستوى الرسمي لإزالة المعوقات التي تحول دون استخدام أدوات السياسة الاقتصادية بكفاءة عالية؛

- الدراسة الثانية : تحت عنوان " اثر الإنفاق العام و الإيراد العام على بعض المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية في العراق للمدة 1985-2008 "للباحث يسري مهدي حسن حيث ركز في دراسته على المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية معتمدا في ذلك على أداتين للسياسة المالية تمثلت في الإيراد و الإنفاق العام أخذا العراق كنموذج لدراسته ، أما في دراستنا فأخذنا بعين الاعتبار جميع أدوات السياسة المالية ؛

- الدراسة الثالثة : بعنوان " السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 – 2004 من إعداد الطالب درواسي مسعود كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية حيث قُدمت في أربعة فصول تناول في الفصل الأول السياسة المالية و تطورها أما في الفصل

الثاني التوازن و في الفصل الثالث تم استعراض أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن و في الفصل الأخير علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية و الجزء التطبيقي تمحور حول السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة تطبيقية على الجزائر خلال الفترة 1990-2004 وقسم بدوره الجزء التطبيقي إلى فصلين فتناول في الفصل الخامس الوضع الاقتصادي العام خلال الفترة والفصل السادس عالج السياسة المالية المطبقة خلال الفترة 1990 – 2004 ؛

- الدراسة الرابعة : تتمثل في "اثر التوسع في الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية على الفقر البشري في الجزائر 2001 – 2010" للباحثين بن حاج مونير و بلعاطل عياش و الذي توصل فيها إلى أن التوسع في الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية يلعب دورا محوريا في القضاء على مظاهر الفقر البشري و تحقيق التنمية البشرية بمختلف أبعادها؛

صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال مرحلة إعداد البحث تمثلت بشكل خاص في التضارب الواضح في الإحصائيات الأمر الذي اوجب توخي الدقة و التأكد من صحة المعطيات و العودة بها إلى الواقع اتساع موضوع السياسة المالية و صعوبة اختصاره نظرا لكون كل أداة من أدواتها تصلح لان تكون موضوعا في حد ذاتها إضافة إلى نقص المراجع الخاصة بالتنمية الاجتماعية .

هيكل الدراسة :

لمعالجة الموضوع بشكل متكامل، قمنا بتقسيم دراستنا إلى مقدمة عامة، ثلاث فصول رئيسية،خاتمة تطرقنا في المقدمة إلى طرح الإشكالية التي يعالجها البحث و الفرضيات المتعلقة به و التي تم تبنيها كنقطة انطلاق له ، إلى جانب توضيح حدود الدراسة الزمنية و المكانية ، كما بينا من خلالها الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع بالإضافة إلى أهميته و أهم أهدافه مع الإشارة إلى الدراسات السابقة و الأدوات التي تم استخدامها فيه؛

الفصل الأول و الذي يحمل عنوان " الإطار النظري للسياسة المالية " فحاولنا من خلاله التحدث عن ماهية السياسة المالية واهم أهدافها، بالإضافة إلى دراسة أدواتها المختلفة و التي تسعى من خلالها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فحاولنا إزالة الغموض عن كل أداة على حدى مع إبراز خصائصها وفي ختام هذا الفصل تطرقنا إلى اتجاهات السياسة المالية مع توضيح العلاقة بينها و بين السياسة النقدية؛

أما عن الفصل الثاني و الذي كان بعنوان " التنمية الاجتماعية كعنصر مستهدف بالسياسة المالية "فارتأينا من خلاله التكلم عن المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاجتماعية ،ابتداءً من مفهوم التنمية و الفرق بينها و بين النمو وصولا إلى العلاقة بين التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية، ومن ثم دراسة اثر أدوات السياسة المالية على التنمية الاجتماعية؛

وفي الفصل الثالث و المعنون بواقع السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر فقمنا من خلاله باستعراض سياستها المالية المطبقة وتطورها و من ثم طرح البرامج التنموية المنتهجة خلال الفترة 2000 –2014بالإضافة لأثر الإنفاق العام على مجالات التنمية الاجتماعية؛

و أخيرا الخاتمة ككل بحث تتضمن ملخصاً عاما للفصول الثلاث و اختبار الفرضيات مع أهم النتائج المتوصل إليها متبوعة بجملة من التوصيات و الاقتراحات و الأفاق المستقبلية.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد:

تشكل السياسة المالية الجوهر الأساسي والأكثر فعالية في تحريك عجلة الاقتصاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة للدول.

فهي تعد من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي لعبت دورا كبيرا على الامتداد التاريخي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تطور مفهومها مع تطور نشاط الدولة وتدخلها في الاقتصاد بالإضافة إلى دورها في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية.

لهذا خصصنا هذا الفصل لدراسة الإطار النظري للسياسة المالية من خلال التطرق لثلاث مباحث وهي كالتالي :

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية؛

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية؛

المبحث الثالث: اتجاهات السياسة المالية وعلاقتها بالسياسة النقدية.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

تمثل السياسة المالية أحد الأدوات التي تستخدمها الحكومة للتأثير في مجريات النشاط الاقتصادي بهدف التغلب على التقلبات التي تنتاب الاقتصاد القومي والوصول بالدخل القومي إلى المستوى المرغوب لذا يتطلب الأمر ونحن بصدد دراسة السياسة المالية أن نتعرف بدءا على ماهيتها من حيث تعريفها، مزاياها وتطورها التاريخي وأهدافها.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية ومزاياها

بما أن السياسة المالية لها أهمية كبيرة مقارنة بالسياسات الاقتصادية الأخرى وذلك نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي جعلنا في هذا المطلب نتحدث عن مفهومها واهم مزاياها.

أولا: تعريف السياسة المالية

تعددت واختلفت تعاريف السياسة المالية نذكر منها ما يلي:

يمكن تعريف السياسة المالية للدولة على أنها برنامج عمل تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث أثار مرغوبة و تجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع[1]؛

وتم تعريفها بأنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها كما يظهر في الميزانية العامة وبأنها الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة للوصول إلى غاية معينة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها [2]؛

وعرفها علي محمد تقي عبد الحسين[3]: أنها مجموعة الإجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية، توزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبعبارة أخرى

[1] – حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص61.

[2] – سلام عبد الكريم آل سمبسم، **السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي** ،الطبعة الأولى، دار مجد لاوي، الأردن، 2010، ص32.

[3] – علي محمد تقي عبد الحسين، **مدخل لدراسة المالية العامة محاضرات في المالية العامة (1)**،بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص12.

فإنها تتضمن تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وتكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة؛

وكتعريف آخر للسياسة المالية فهي دراسة تحليلية لنشاط المالي للقطاع العام وما سيتتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الأغراض المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات[1].

ثانيا: مزايا السياسة المالية (فعاليتها):

تتميز السياسة المالية بإتباع وتنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية بالذات، لذا يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على:

1. حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها؛

2. مدى وفرة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دورا "هاما" في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في القطر[2] ؛

3. مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم المستوى المعيشي المناسب؛

4. التأثير على تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات استثمار الفرائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي كما هو الحال في الدول العربية النفطية[3].

---

[1] – ونادي رشيد، **آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية**، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد التاسع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جوان 2011، ص111.

[2] – إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2004، ص192.

[3] – محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص197.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

لتتبع السياسة المالية في التحليل الكيتزي لابد أولا من التطرق إلى تطورها في التحليل الكلاسيكي.

أولا: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي:

خلال المدة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية وبالتحديد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كانت الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية تقوم على أساس سياسة النظام الاقتصادي الحر والذي يقرر أنه من الضار أن تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها، فضلا عن ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل[1]. وبالتالي فإن النظرية الكلاسيكية تنادي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للمجتمع، وحصر وظائفها في الدفاع والأمن وتوفير بعض الخدمات الأساسية وعلى هذا أصبح من الضروري في نظر هذا المذهب المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة بمعنى أن تتساوى مبالغ الإيرادات والنفقات دون أن يكون لهذه الموازنة دور يذكر في تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وهكذا وتنحصر أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي في ثلاث نقاط[2]:

- تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر؛
- ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة؛
- الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا.

ولكن مع ظهور أزمة الكساد العظيم (1929-1933) ظهرت الحاجة إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية وكان ذلك بداية ظهور الفكر الكيتزي.

ثانيا: السياسة المالية في التحليل الكيتزي:

أوضح كيتز أن فكرة التوظيف الكامل أصبحت غير واقعية وأن توازن الدخل القومي من الممكن أن يتحقق عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل وفي هذه الحالة يوجد بطالة، أو قد

[1] – عباس كاظم الدعمي ، **السياسات النقدية و المالية** ، الطبعة الأولى، دار الصفا، الأردن، 2010، ص50.

[2] – حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره ، ص26.

يتحقق عند مستوى أعلى من مستوى التوظيف الكامل وفي هذه الحالة يوجد تضخم أو قد يتحقق التوازن عند نفس مستوى التوظيف الكامل كما اعتقد الكلاسيك، وافترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المرغوب لقد أشار كينز إلى "أن ميزانية الدولة تعبر عن النشاط الاقتصادي الحكومي إنما تمثل قطاعا حيويا" له أهميته الكبرى وأثاره البالغة على القطاعات الأخرى التي تنطوي عليها ميزانية الاقتصاد القومي، فأدلى بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكيف أنها بتكييفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية تستطيع أن تؤثر في مستويات الدخل القومي والعمالة.

وبالتالي فإن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل العبرة بتوازن ميزانية الاقتصاد القومي في مدة قصيرة على الأقل، وهكذا اخرج كينز السياسة المالية من عزلتها التقليدية عن سائر قطاعات الاقتصاد القومي، ويكون بذلك قد قضى على مبدأ حياد السياسة المالية والفكرة القائلة بضرورة الإبقاء على توازن ميزانية الدول"[1].

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية:

إن أهداف السياسة المالية متعددة، يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

أولا: تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة الحكومية والاستخدامات الخاصة وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة؛

ثانيا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومقاومة التقلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي، فإذا كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى المستوى المرغوب من الدخل القومي الحقيقي فإنها تستخدم في تلك الحالة أدوات السياسية المالية لتحقيق ذلك الهدف، ويتلخص دورها

[1] – عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، بدون طبعة، منشأة المعارف، مصر، بدون سنة، ص ص: 41-42.

أيضا في المحافظة على استقرار المستوى المرغوب ومنع التقلبات التي قد يتعرض لها الدخل القومي الحقيقي[1]؛

ثالثا: تحقيق التقدم الاقتصادي:

تهدف السياسة المالية إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الإنتاج (سلع وخدمات) ويعتبر مقياسا للتقدم الاقتصادي في مستوى معيشة المواطنين وهذا هو هدف النمو الاقتصادي والذي يتوفر من خلال توفر عدة مقومات منها التقدم التكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي والعمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها؛

رابعا: تحقيق العدالة في توزيع الدخل[2]:

تهدف السياسة المالية إلى تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافآت عناصر الإنتاج من أبناء المجتمع بل زيادة الدخول للطبقات الفقيرة؛

خامسا: تحقيق التوظيف الكامل

تستهدف السياسة المالية تحقيق التوظيف الكامل للطاقة الإنتاجية المتاحة في المجتمع، وقد أخذ هذا الهدف يلقى اهتماما كبيرا من حكومات الدول المختلفة وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم في فترة الثلاثينيات من هذا القرن، فإذا كان الاقتصاد القومي يعاني من مشكلة البطالة، فهنا يكون للسياسة المالية دور هام في علاج تلك المشكلة، حيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا" أو قد تقوم بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل وتسهيل شروط الائتمان مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال ويزداد الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي[3]؛

[1] – محمدى فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة ،الدار الجامعية، مصر، 2004، ص ص:182-183.

[2] – محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص191.

[3] – محمدى فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص184.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

لقد عرفنا أن السياسة المالية هي برنامج عمل تخططه وتنفذه الدولة، معتمدة فيه على مصادرها الايرادية وبرامجها الإنفاقية بغرض تحقيق أهداف المجتمع، وبالتالي فإن السياسة المالية لها أدواتها ومكوناتها الخاصة بها والمتمثلة في الإنفاق العام، والإيراد العام، والموازنة العامة، وعليه فإن لكل أداة من الأدوات السابقة الذكر أسلحتها الخاصة بها والمميزة لها وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا المبحث.

المطلب الأول: النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة مكون أساسي تقوم عليه السياسة المالية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وعليه ارتأينا في هذا المطلب عرض مفهومها، و أهم خصائصها و الآثار المترتبة عليها.

أولا: مفهوم النفقة العامة

تعرف النفقة العامة بأنها مبالغ نقدية يدفعها شخص عام لإشباع حاجة عامة "[1]،كما أنه هناك تعريف آخر يعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة[2] ؛ ويتضح من هذا التعريف أن أركان النفقة العامة ثلاثة هي:

1.النفقة العامة في صورة نقدية: لإشباع الحاجات العامة تقوم الدولة بإنفاق أموال نقدية لشراء أو استئجار سلع و خدمات أو سداد القروض المستحقة أصلا و فائدة، وفي بعض الأحيان تنفق مبالغ نقدية دون الحصول على سلع و خدمات كما في حالة منح إعانات نقدية لمستحقيها، أو التكفل بمصاريف المنشآت الأساسية للمشاريع الاستثمارية أو تقديم إعانات للدول الأجنبية [3]؛

2. أن تصدر النفقة العامة عن الدولة أو عن شخص معنوي عام : إن الحديث عن النفقات العامة يعني النفقات التي تصدر عن الدولة إلا أن هذه النقطة هي موضع نقاش في الفكر المالي ، الذي اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة و النفقة الخاصة و يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها

---

[1] - أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012، ص41.

[2] - عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، بدون طبعة،الدار الجامعية، مصر،1987،ص243.

[3] – أعمر يحياوي ، **مساهمة في دراسة المالية العامة** ، بدون طبعة ، دار هومه ، الجزائر ،2005 ، ص27.

الإنفاق و هو ما يطلق عليه المعيار القانوني و الإداري و يعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة وهو ما يسمى المعيار الوظيفي أو الموضوعي [1] ؛

3. النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام : لكي تكون النفقة عامة يجب أن يقصد بها تحقيق منفعة عامة. وهذا المبدأ مبرر بأمرين :

أولهما: أن النفقة العامة يجب أن تشبع حاجة عامة، و الحاجة لا تكون عامة إلا إذا كان إشباعها يحقق منفعة عامة؛

ثانيهما : أن النفقة العامة إذا حققت منفعة عامة فان ذلك يؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة ، فإذا هدفت النفقة العامة تحقيق نفع خاص لبعض الأفراد دون غيرها فان هذا يعني تخفيف ثقل الأعباء العامة عليهم على حساب بقية الأفراد أو بقية الفئات الأخرى [2].

ثانيا:الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

يؤثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في المجتمع كله، ويمكن أن نتناول أهم هذه الآثار على النحو التالي:

1.أثر الإنفاق على الناتج والاستثمار: إن زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة القدرة أو الطاقة الإنتاجية وبالتالي سيزيد الاستهلاك بصورة غير مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ويزيد من الاستثمار الخاص، وبالتالي زيادة حجم الاستخدام (العمالة) ويعمل على التوسع في الاستهلاك وهكذا.

أما زيادة الإنفاق الاستهلاكي (ما تنفقه الدولة على التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي والإسكان...إلخ) فإنه يؤدي أيضا إلى زيادة مستويات استهلاك المواطنين وزيادة الاستثمار والإنتاج.

ونفس الشكل بالنسبة للنفقات الحكومية الأخرى، وجدير بالذكر أن كل ذلك يتوقف على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي فكلما كانت هذه المرونة عالية كلما كان الأثر إيجابيا وبالعكس.

---

[1] – خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، **أسس المالية العامة** ، الطبعة الثانية ، دار وائل، الأردن،2005، ص56.

[2]- محمد سعيد فرهود، **مبادئ المالية العامة** ، الجزء الأول ،بدون طبعة ، المطبوعات الجامعية ، منشورات جامعة حلب، سوريا،1979 ، ص53.

كذلك يؤثر الإنفاق العام في تنقل بعض موارد الإنتاج من فرع من فروعه إلى فرع آخر أو من منطقة إلى منطقة أخرى، فالحكومة تستطيع بواسطة سياستها الإنفاقية أن توجه الإنتاج [1]؛

2.اثر النفقات العامة على الإنتاج القومي: تؤثر النفقات العامة على الإنتاج القومي من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعال وذلك لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءا مهما من الطلب الذي تزداد أهميته كلما زاد الحجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي حيث أن:

الطلب الكلي الفعلي = الإنفاق الخاص + الإنفاق الحكومي.

الشكل رقم (01-01): آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي:

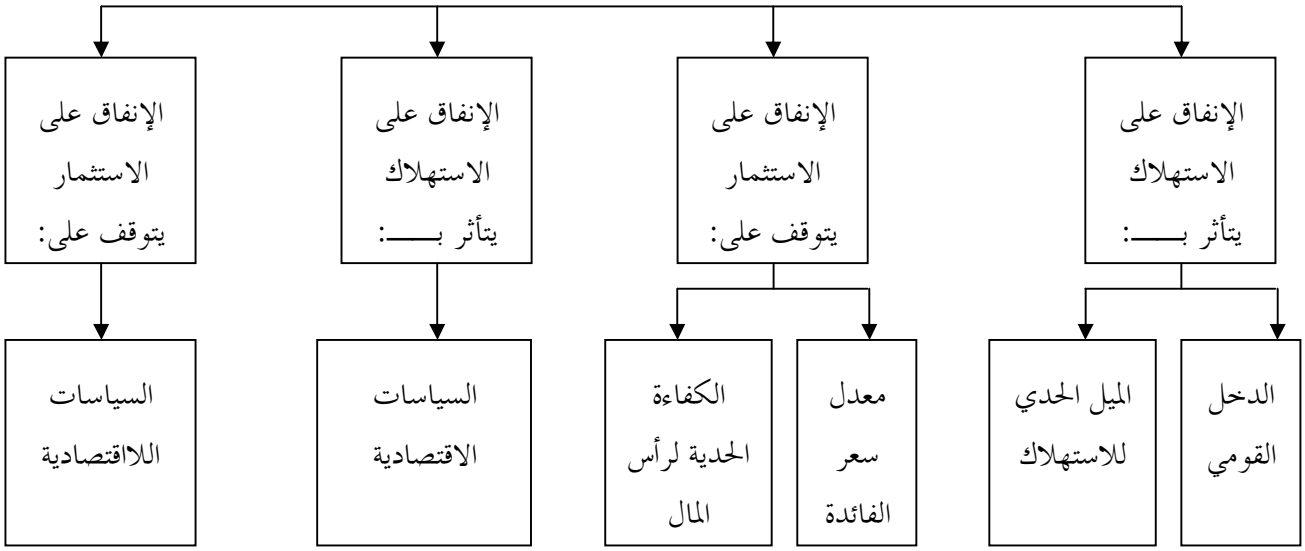

المصدر: محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، الأردن ،2007،ص62 .

3.أثر الإنفاق العام في توزيع الدخل القومي[2]: يتعرض الدخل القومي إلى نوعين من التوزيع هما:

أ. **التوزيع الأولي أو توزيع الدخل بين المنتجين:** أي بين من ساهموا في العملية الإنتاجية، في صورة مكافأة لعوامل الإنتاج في شكل أجور وفوائد و ربح و ريع.

[1] – عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة** ،بدون طبعة،دار زهران ،الأردن،2009، ص233.

[2] – عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2007، ص ص:55-56.

ب. إعادة توزيع الدخل القومي أو التوزيعية الثانية: وهو إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين ونقصد به الدولة ونظرا لعدم عدالة التوزيع الأولي للدخل تتحقق العدالة الاجتماعية أو تتحقق أهداف اقتصادية برفع الطلب الفعلي ومن خلال التوزيعين يكون للإنفاق العام دور مهم نوضحه في الآتي.

- **دور النفقات العامة في توزيع الدخل:**

تمارس الدولة دورها في توزيع الدخل والتأثير فيه عن طريق تدخلها في تحديد الأثمان أو مكافأة عوامل الإنتاج وتتخذ أحد الشكلين الآتيين مباشرة من خلال تحديد الأجور وتحديد الفائدة وتحديد الإيجارات وتحديد الأرباح، أما التوزيع غير المباشر فيتم من خلال تحديد الأثمان السلع والخدمات المنتجة ويترتب على التدخل في الأسعار التأثير في عوائد الإنتاج.

- **دور النفقات في إعادة توزيع الدخل القومي:**

يمكن التعرف على دور النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال :

*يترتب على النفقات التمويلية الاجتماعية المتمثلة بالنفقات التعليمية والصحية والثقافية والتي يتم توزيعها مجانا أو بأسعار تقل عن كلفة إنتاجها إعادة لتوزيع الدخل القومي للفئات المستفيدة وهي الفئات ذات الدخل المحدود.

*يترتب على النفقات التحويلية العينية المتمثلة بالإعانات الاقتصادية والمالية المدفوعة لبعض المشروعات بقصد خفض أو تثبيت أسعارها إعادة لتوزيع الدخل في مصلحة الأفراد المستهلكين لهذه السلعة؛

4.أثر النفقات العامة على الاستهلاك: تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي من خلال ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهمات لازمة لسير المرافق العامة كصيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام أو لأداء الوظائف العامة المتعلقة بالملفات والأوراق اللازمة للمصانع الحكومية والوزارات...إلخ.

وأيضا من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد وفي صورة مرتبات وأجور أو معاشات لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات[1]؛

[1] – عميروش شريف، **السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، تخصص نقود،مالية وبنوك جامعة سعد دحلب، غير منشورة)، البليدة، 2005، ص29.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

نتيجة لتعدد نشاطات الدولة وقيامها بالعديد من الخدمات في مختلف نواحي الحياة ذلك أدى إلى احتياجها إلى العديد من مصادر الإيرادات التي تستطيع أن تلبي بها هذه الالتزامات وفي هذا الصدد وعلى ما سبق ذكره سنعرض في هذا المطلب مفهوم الإيرادات وأهم أنواعها .

أولا: مفهوم الإيرادات العامة

نظرا لتعدد واختلاف التعاريف سوف نذكر ما يلي:

1.التعريف الأول: الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ[1]؛

2.التعريف الثاني: تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها أو أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء قروض داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية[2].

ثانيا: أنواع الإيرادات العامة:

لقد قدم الكثير من الباحثين العديد من الأفكار الخاصة بتقسيم الإيرادات العامة على أساس ما يجمع كل مجموعة إيرادات من خصائص تميزها عن غيرها.

فإن تلك التقسيمات لا تخلو من أهمية وفائدة يمكن من خلالها إلقاء الضوء على الطبيعة الخاصة بكل نوع ومدى اعتماد الدولة على نوع دون أخر تبعا لما يفرضه الواقع من ظروف اقتصادية واجتماعية أو سياسية.

وبصرف النظر عن تلك التقسيمات النظرية فإن أنواع الإيرادات العامة هي كالآتي:

1.إيرادات أملاك الدولة: تملك الدولة مجموعة من الأموال المختلفة وتسمى "بالدومين" والذي ينقسم بدوره إلى الدومين العام والدومين الخاص ويقصد بـــ :

---

[1] – مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، بدون طبعة،الدار الجامعية، مصر، 1988، ص101.

[2] – عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص236.

أ.الدومين العام: ما تملكه الدولة من أموال مخصصة ومعدة للاستعمال والنفع العام وهي الأموال التي لا يجوز بيعها أو إيجارها أو استئجارها أو تملكها بالتقادم والتصرف بها، وتخضع لأحكام القانون العام، مثل الطرق العامة والجسور...إلخ، أي تلك الأموال التي ينتفع بها الأفراد دون مقابل؛

ب.الدومين الخاص: (ممتلكات الدولة الخاصة): وهي أيضا أموال تملكها الدولة، ملكية خاصة، ولذلك يجوز التصرف بها من بيع وإيجار واستئجار وتخضع لأحكام القانون الخاص عند التصرف بها، وتسري عليها القواعد المتعلقة بالمعاملات والتقادم في القانون الخاص وتوسع العمل بهذا النوع من الأموال الخاصة على ضوء تدخل الدولة المتزايد في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والمالي والتجاري، كالأراضي الزراعية وكحقول النفط وغيرها من المشاريع والمرافق التجارية والصناعية والمالية[1].

2.الإيرادات السيادية للدولة (الضرائب):

أ.تعريف الضريبة: هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة [2]، ويتضح من هذا التعريف أن للضريبة خصائص أو عناصر أساسية هي:[3].

- **الضريبة اقتطاع إجباري:** أن يكون الالتزام بأداء الضريبة واجب على جميع المكلفين بأدائها ما دام قد توافرت لديهم الشروط التي حددها قانون الضريبة، وأن التهرب من أدائها جريمة تستوجب العقاب؛
- **الضريبة اقتطاع نقدي:** وهي عبارة عن مبلغ من النقود يؤديه الفرد إلى الدولة، إلا أنه توجد في بعض المجتمعات الاشتراكية وبشكل محدود فرائض عينية لضمان بعض التدابير المعنية؛
- **الضريبة اقتطاع بلا مقابل:** أي أن ما يدفعه الفرد كضريبة لا يخلق لمنفعته الشخصية أي موجب مقابل، ولا يوليه بالتالي أي حق خاص محدد على الدولة؛

[1] – أعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الثامنة، دار الثقافة، الأردن، 2011، ص60.

[2] – سوزي عدلي ناشد ، **الوجيز في المالية العامة** ، بدون طبعة، الدار الجامعة الجديدة ، مصر، 2000، ص11.

[3] – عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص238.

- **الضريبة تجبى بصورة نهائية:** والجباية بصورة نهائية تعني أن مبلغ الضريبة الذي تستوفيه الدولة، يخرج عن ملكية الفرد ويدخل في ملكية الدولة بصورة نهائية دون أن تكون ملزمة بعد ذلك بإعادته إلى من دفعه.

ب.القواعد العامة للضريبة.

من أهم القواعد الأساسية للضريبة هي[1]:

- **قاعدة المساواة أو العدالة:** وتعني أن يساهم ويشارك جميع أفراد المجتمع في أداء الضريبة وتستند القاعدة في الفكر المالي التقليدي على تحمل الممول عبء الضريبة تبعا لمقدرته النسبية (الضريبة النسبية) أما الفكر المالي الحديث فيقيمها على أساس المقدرة التكليفية (الضريبة التصاعدية) ؛
- **قاعدة اليقين:** ويقصد بهذه القاعدة أن تكون الضريبة واضحة المعالم من مختلف الجوانب القيمة الوعاء، ميعاد الدفع، الجهة الإدارية المختصة بالتحصيل و طرق الطعن الإداري و القضائي و يؤدي احترام هذه القاعدة وضوح التزامات الممول اتجاه الخزينة العامة من جهة و قيام الجهة الإدارية المختصة بالتقييد بالقانون و عدم التعسف من استعمال السلطة ؛
- **قاعدة الملاءمة في الدفع:** تهدف هذه القاعدة إلى إقامة نظام جبائي يستند إلى إقامة علاقة تنافرية بين الدولة و دافع الضريبة وذلك من خلال تحديد ميعاد الدفع بما يتلاءم مع القدرة المالية للمكلف كأن تكون مباشرة بعد جني المحصول، أو عند المصدر بالنسبة للضريبة على الدخل أو اعتماد نظام التقسيط في الدفع ؛
- **قاعدة الاقتصاد:** يراد بهذه القاعدة أن ما يصرف من نفقات و تكاليف من اجل تحصيل الضريبة يجب أن تكون ضئيلة متدنية إلى أقصى حد ممكن، وهكذا فان إقامة أجهزة إدارية ضخمة وتوظيف عدد كبير من موظفين الجباية مخالف لقاعدة الاقتصاد إذ لا خير ضريبة تكلف جزءا كبيرا من حصيلتها .

[1] – محمد الصغير بعلي ،يسري أبو العلا ، **المالية العامة** ، بدون طبعة، دار العلوم ، الجزائر، 2003،ص ص:63-64 .

3.إيرادات الدولة من الرسم

أ.مفهوم الرسم وخصائصه:

يمكن تعريف الرسم بأنه فريضة مالية تجبى من شخص معين مقابل خدمة خاصة ذات طابع إداري تؤديها له الدولة أو نفع خاص يعود عليه منها و فكرة الرسوم تقوم على ثلاثة عناصر[1] :

- أنه مبلغا نقديا شأنه في ذلك شأن سائر الإيرادات العامة في المجتمعات الحديثة؛
- أنه يفرض و يجبى جبرا، فالسلطة العامة هي التي تستقل بفرض الرسوم دون اتفاق بينها و بين الأفراد، سواء كان الفرد مجبرا على تلقي خدمة معينة تؤديها له السلطة العامة كما هو الحال في رسوم النظافة في بعض الدول، أو كان الفرد غير مجبرا على تلقي خدمة ما، و إذا طلبها يكون مجبرا على دفع الرسم بقيمته التي تحددها السلطة العامة كرسم الإشهار و التوثيق ؛
- ارتباط الرسم بخدمة خاصة تؤديها الدولة لدافع الرسم أو نفع خاص يعود عليه منها والخدمة التي يستفيد منها دافع الرسم هي خدمة عامة قابلة للتجزئة و ذات طابع إداري تفيد المجتمع فائدة عامة كما تفيد أشخاص معينة فائدة خاصة مباشرة .

ب . الفرق بين الرسم و الضريبة :

تعتبر الضريبة اقتطاعا ذو صبغة عامة و إجبارية و التي لا توجه حصيلتها لتغطية نفقة عامة معينة.أما الرسم فهو اقتطاع يؤدى لخدمة مقدمة دون أن يكون هناك تكافؤ بين قيمة الرسم و التكلفة الحقيقية للخدمة المؤداة .

و مادام الرسم مرتبط بوجود مقابل فهو يختلف عن الضريبة, هذه الأخيرة إجبارية أما الرسم فلن يكون إجباري في حال عدم طلب الخدمة.لكن تأكيد الطابع غير الإجباري للرسم يجد نفسه مخففا بسبب وجود رسوم لا يمكن تفاديها مثل رسم التطهير. هذا الأخير، يدفع إجباريا مقابل خدمات التنظيف المقدمة من طرف الجماعات المحلية ويطالب به من طرف الخزينة العمومية مثله مثل الضريبة.إضافة إلى ما ذكرناه فان الاختلاف بين الرسم و الضريبة ليس ظاهرا بصفة جلية كما هو

[1] – علي زغدود ، **المالية العامة** ، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص ص :225 – 226 .

متصور، وهذا ما نجده في حالة الرسوم على رقم الأعمال التي بالرغم من تسميتها تعتبر ضرائب حقيقية، إن التفرقة بين الرسم و الضريبة تكون في بعض الأحيان غير عملية تماما بسبب تعقد التقنية الضريبية [1].

الجدول رقم (01 – 01) : مقارنة بين الرسم والضرائب

الضريبة	الرسم
-مبلغ نقدي -صفة الإلزامية. -بدون مقابل. -عمومية الضريبة على كل الأفراد(حسب المقدرة). -تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية، فضلا عن تمويل الموازنة العامة	-مبلغ نقدي -صفة الاختيار في بادئ الأمر ثم تتحول إلى صفة الإلزامية مقابل نفع خاص. -خاصة بفئة معينة (الطالبة للخدمة) -يهدف إلى تغطية كلفة الخدمة محل الرسم

المصدر: سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، مالية دولية، جامعة تلمسان، غير منشورة)، الجزائر، 2010-2011، ص28.

4.القروض العامة:

أ. تعريف القروض العامة:

تعرف القروض العامة بأنها مبالغ نقدية تفرضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض[2].

[1] – محمد عباس محرزي ، **اقتصاديات الجباية و الضرائب** ، الطبعة الثالثة ، دار هومه ، الجزائر، 2003 ،ص 72.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد،**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، مصر،2003،ص73.

ب.خصائص القرض:

حيث يتبين لنا من هذا التعريف أن للقرض عدة خصائص يمكن تحديدها كما يلي[1]:

- القرض مبلغ من المال قد يكون نقدا أو عينا؛
- القرض يدفع بصورة اختيارية وليست إجبارية؛
- القرض يدفع للدولة أو إحدى هيئاتها العامة، أي أحد أشخاص القانون العام من سلطة مركزية أو سلطة لا مركزية كالبلديات والمؤسسات العامة التي لها استقلال مالي وإداري؛
- القرض يدفع مقابل الوفاء بقيمته، ودفع فوائد عنه من خلال فترة أو مدة القرض؛
- القرض العام يتم بموجبه عقد بين المقرض (الفرد أو أحد المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية أو دولة أجنبية) وبين المقترض والتي تكون الدولة أو احد هيئاتها العامة أو هو من العقود الإدارية التي يكون أحد أطرافها من أشخاص القانون العام، وهذا العقد يحتاج إلى موافقة أو إذن السلطة التشريعية ويترك أمر تنظيمه فنيا للسلطة التنفيذية.

كما تجدر الإشارة إلا أنه يتوقف نجاح سياسة القروض العامة على مدى انتشار الوعي الادخاري لدى الأفراد والمؤسسات وارتفاع مستوى الدخل الفردي والحوافز التي تمنحها الحكومة لزيادة المدخرات كالإعفاءات الضريبية على الفوائد التي تحققها تلك المدخرات بالإضافة إلى أسعار الفائدة عليها[2].

الجدول (01 – 02): أوجه الاختلاف بين القرض والضريبة

العنصر	القرض	الضريبة
التخصيص	مخصص لإنفاق معين	غير مخصص لباب معين من الإنفاق
المقابل	له مقابل متمثل في الفوائد	بدون مقابل
الإدارة المنفردة	ينشأ القرض على أساس تعاقدي	تنشأ بإرادة الدولة المنفردة
طبيعة الإيراد	إيراد نهائي	إيراد مؤقت.

المصدر: سالكي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص29.

[1] – أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص71.

[2] – أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990–2003)**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2005، 2006، ص69.

5.الإصدار النقدي الجديد:

يتمثل الإصدار النقدي في خلق كمية إضافية من النقد الورقي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة، وتستند الدولة في هذا الصدد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيه وتحديد القواعد التي تسير بمقتضاها مع تعيين الكميات التي يمكن إصدارها من النقود وتستطيع الدولة أن تقوم بإصدار النقود الإضافية إذا كانت هي التي تتولى عملية الإصدار وإذا كان بنك الإصدار –البنك المركزي– فيها مؤمما أو إذا كان نظام إصدار النقود يسمح بتغطية أي إصدار جديد بواسطة سندات تصدرها الدولة[1].

المطلب الثالث: الموازنة العامة

تتشكل مالية الدولة من وثائق مالية هامة و أساسية أولها الموازنة العامة الذي نخصص هذا المطلب للحديث عن تعريفها و خصائصها و كذا المبادئ الأساسية لها.

أولا: تعريف الموازنة العامة

عرف قانون المحاسبة العمومية الموازنة على أنها صك تشريعي يقدر فيه نفقات الدولة وإيرادتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق[2]؛

وتعرف أيضا: بأنها الخطة المالية الأساسية التي من خلالها يمكن للدولة أن تقدر الموارد اللازمة لتنفيذ وظائفها الأساسية وحجم الإنفاق وتمكينها من التدخل الاقتصادي والاجتماعي لخدمة أهدافا إستراتيجية تتمثل في زيادة معدل التنمية ودخل الفرد وغيرها من الأهداف التي تحدد في ضوء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم[3].

---

[1] – عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره،ص158.

[2] – فاطمة السويسي، **المالية العامة**، بدون طبعة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص13.

[3] – مدين الضابط، **السياسات المالية من منظور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصلحة الوطنية**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2011/02/08، ص05.

ثانيا: خصائص الموازنة:

من تعاريف السابقة يتبين لنا أن للموازنة خصائص هي[1]:

1.الصفة التشريعية: تتألف الموازنة من قانون الموازنة والجداول الإجمالية والتفصيلية الملحقة به قانون الموازنة هو النص المتضمن إقرار السلطة التشريعية لمشروع الموازنة المقدم من قبل الحكومة كل سنة؛

2.الصفة التقديرية للنفقات والواردات: تعد الموازنة لسنة مقبلة ولهذا يعتمد مشروع الموازنة على التقدير لأنه من الصعب التحديد بدقة وبشكل نهائي حجم النفقات التي ستصرف والواردات التي ستجبى خلال السنة المقبلة، فهذا التقدير قد لا يتوافق في كثير من الأحيان مع النفقات الفعلية، على الرغم من أن هناك نفقات يمكن تقديرها بصورة نهائية إلى حد ما كمخصصات السلطات العامة، ورواتب الموظفين، ومعاشات التقاعد وأقساط الديون وفوائدها ومساهمة الدولة في موازنة بعض المؤسسات العامة...إلخ ،فهناك نفقات لا يمكن تحديدها إلا بصورة تقريبية كنفقات التجهيز والإنشاء والنفقات الاجتماعية؛

3.الموازنة صك تجاز بموجبه الجباية والإنفاق: قانون الموازنة هو النص المتضمن إقرار السلطة التشريعية لمشروع الموازنة بمحتوى هذا القانون على أحكام أساسية تقتضي بتقدير النفقات العامة والواردات، وإجازة الجباية وفتح الانتماءات اللازمة للإنفاق، وعلى أحكام خاصة تقتصر على ماله علاقة مباشرة بتنفيذ الموازنة، من هذا النص يتبين لنا أن الموازنة لا تصبح نافذة إلا بعد إقراراها من السلطة التشريعية وهذا التصديق لا يقتصر على تقدير النفقات والموارد بل يتعداه إلى الإجازة للسلطة التنفيذية بالجباية والإنفاق.

ثالثا: المبادئ العامة في إعداد الموازنة العامة

وهذه المبادئ تنحصر في أربعة مبادئ رئيسية وهي:

1.مبدأ السنوية: ويقضي بأن توضع الميزانية لفترة زمنية قدرها السنة وأن تكون موافقة السلطات التشريعية عليها أيضا سنوية؛

[1] - فاطمة السويسي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 13-14.

2.مبدأ الوحدة: ويقضي بأن تدرج كافة الإيرادات والنفقات للدولة في وثيقة واحدة يتسنى منها لمن يريد الإطلاع معرفة وتقدير المركز المالي للدولة[1]؛

3.مبدأ الشمولية: ويقصد بمبدأ شمول الموازنة العامة أن تشمل الموازنة العامة على جميع النفقات العامة وكافة الإيرادات العامة مهما اختلفت أنواعها وتعددت مصادرها دون أي انقطاع وإنقاص أو إغفال ويقتضي هذا المبدأ ربط النفقات العامة للموازنة العامة بإيراداتها العامة ربطا وثيقا[2]؛

4. مبدأ عدم التخصيص[3]: المقصود بهذا المبدأ ألا يخصص نوع معين من الإيراد لإنفاق حصيلته على نوع معين من الإنفاق، كما لو خصص إيراد الرسوم الجامعية على تغطية المصرفات الخاصة بالجامعة

أو تخصيص حصيلة رسوم السيارات لإنشاء الطرق و صيانتها، و تتجه أساليب المالية العامة الحديثة لإنكار مبدأ التخصيص و الأخذ بمبدأ عدم التخصيص للأسباب التالية :

- إذا قلت حصيلة الإيراد المخصص ينتج عن ذلك قصور في الخدمة المخصص لها هذا الإيراد و إذا زاد الإيراد فسوف يؤدي إلى إسراف في الإنفاق المخصص له هذا الإيراد .
- من المرفوض أن أوجه الإنفاق العام تتحدد طبقا لدرجة إلحاح الحاجات العامة للمجتمع و العمل على إشباعها طبقا لدرجة إلحاحها، و أن توجه الإيرادات جميعها دون تخصيص لإشباع هذه الحاجات طبقا لترتيب أو أولويتها.

[1] – فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الرضوان، الأردن، 2013، ص276.

[2] – جهاد سعيد حصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2010، ص331.

[3] – حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 80.

المبحث الثالث: اتجاهات السياسة المالية وعلاقتها بالسياسة النقدية

مما لا شك فيه أن السياسة المالية قد احتلت مكانا بارزا في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك لأنها تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب تحقيقه وبالتالي علاج المشاكل الاقتصادية وتقوم بهذا الدور بجانب سياسات أخرى تستطيع أن تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية لذا سنتناول في هذه المبحث اتجاهات السياسة المالية وعلاقتها بالسياسة النقدية.

المطلب الأول: الاتجاه التوسعي للسياسة المالية:

الاتجاه التوسعي ويسمى بالسياسة المالية التوسعية ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويؤدي ذلك إلى قصور الطلب الكلي، ولذا يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظيف مما يترتب على ذلك من زيادة في مستوى الإنتاج والدخل وبالتالي ارتفاع معدل النمو في الدخل ويتم ذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، تخفيض الضرائب أو حتى المزج بين الأداتين معا، أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من جمهور أو الجهاز المصرفي أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع ومن ثم قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم به[1].

كما انه أيضا عندما يكون هناك حالة كساد في الاقتصاد يكون مستوى الطلب الكلي منخفض مما يعني وجود صعوبة في تصريف المنتجات ويعني انخفاض حجم الطلب على العمل وارتفاع معدل البطالة وفي مثل هذه الحالة يمر الاقتصاد بحالة تباطؤ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية و ذلك من خلال زيادة النفقات العامة و تخفيض الضرائب و عجز الموازنة بهدف تنشيط الطلب الكلي و منه علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية :

- قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام وفقا لما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي ؛

[1] – السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص222.

- قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة في المداخيل و ارتفاع ميل للاستثمار و بالتالي ارتفاع القدرة الشرائية [1]؛
- كما انه زيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (01-02): السياسة المالية التوسعية.

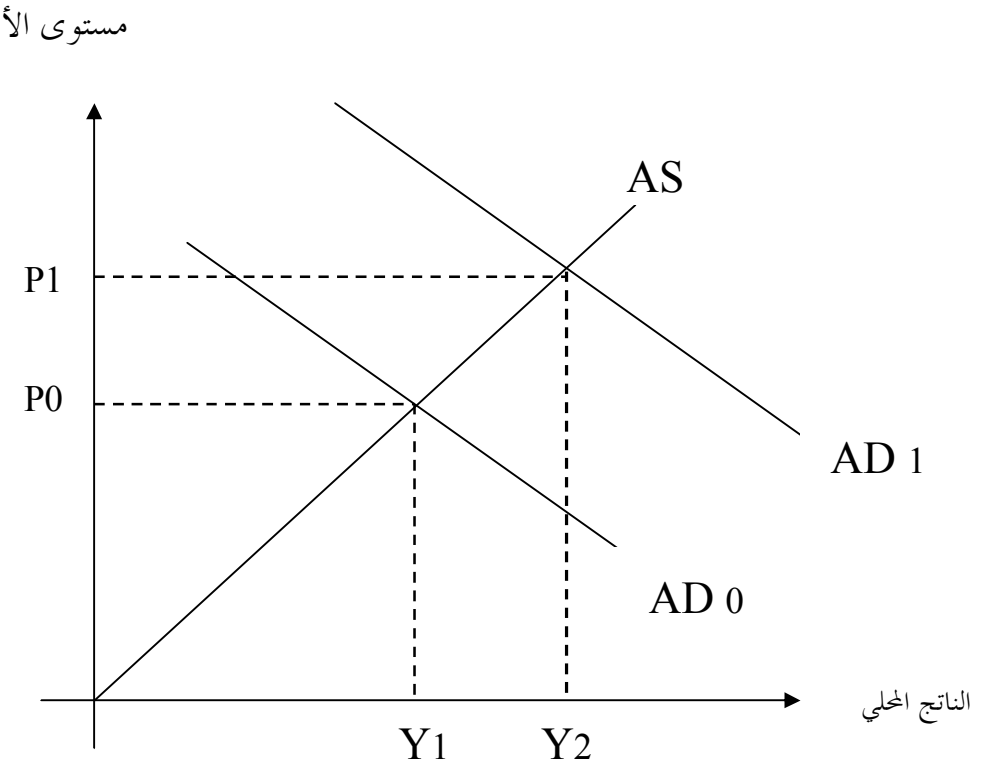

المصدر: خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**، بدون طبعة، دار وائل، الأردن، 2002، ص247.

المطلب الثاني: الاتجاه الانكماشي للسياسة المالية

الاتجاه الانكماشي ويسمى بالسياسة المالية الانكماشية ويظهر هذا الاتجاه عنها يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي ورغم افتراض ثبات الأسعار إلى أنه في ظل هذا التحليل.

[1] – سعد الله داود، **الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر**، بدون طبعة، دار هومه، الجزائر، 2013، ص187.

غير انه عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى التوظيف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع وبالتالي تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ويتم ذلك من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب أو المزج بين الأداتين معا أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة[1]. وإن سياسة المالية للحكومة في هذه الحالة تهدف إلى تخفيض مستوى الطلب الكلي وتخفيض القدرة الشرائية للأفراد في المجتمع مما ينعكس في تخفيض مستوى أسعار والحد من التضخم وتسمى هذه السياسة المالية بالسياسة المالية الانكماشية وتتمثل السياسة الانكماشية في واحد من الاجرائين الآتين أو كليهما:

- تخفيض مستوى الإنفاق العام مما يؤدي بفعل آلية الضارب إلى تخفيض الدخل وتخفيض مستوى الطلب الكلي؛
- رفع مستوى ضرائب مما يؤدي إلى خفض الدخل التصرفي ويؤدي بالتالي إلى خفض الطلب الاستهلاكي ومن ثم الطلب الكلي[2].

الشكل رقم (01-03): السياسة المالية الانكماشية .

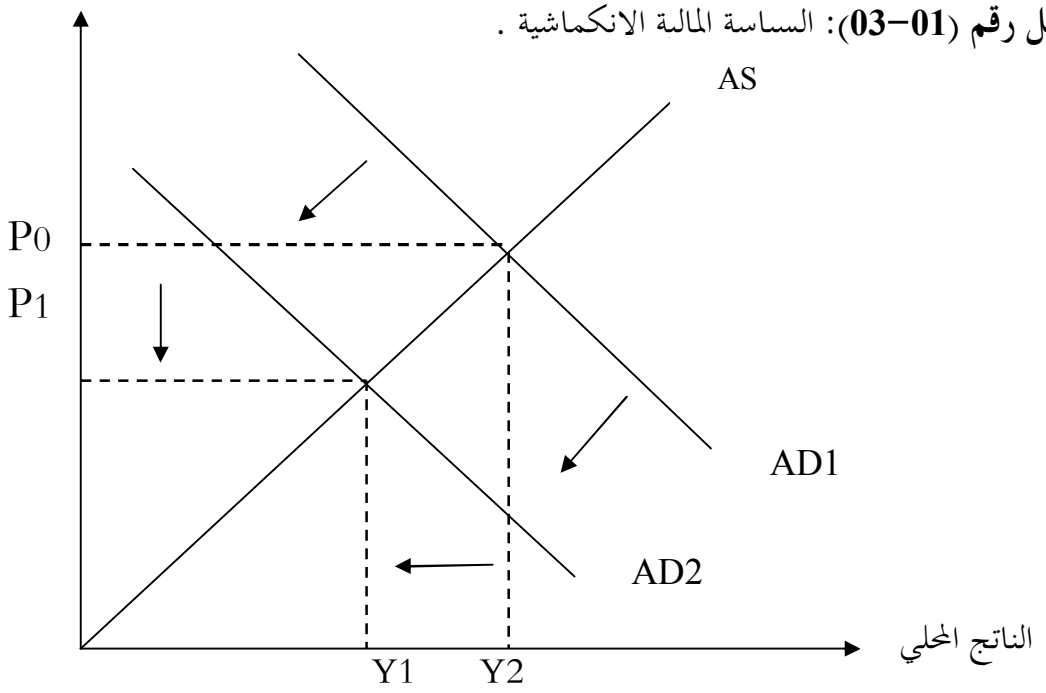

المصدر:خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي ،مرجع سبق ذكره، ص 248.

[1] – السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص213.

[2] – أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي** ،الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة ، الأردن ،2002،ص ص:189-190.

المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية

نظرا لأهمية كل من السياسة المالية و السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي ارتأينا تخصيص هذا المطلب لدراسة علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية.

أولا: تعريف السياسة النقدية:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة الأدوات النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية في الدولة (غالبا البنك المركزي) للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على عرض النقد الكلي في الاقتصاد[1]. كما يمكن تعريفها بأنها عبارة عن مجموعة من الأدوات التي تستعملها السلطات النقدية (البنوك المركزية) في الدولة من أجل التحكم في عرض النقد ومستوى أسعار الفائدة وذلك بهدف معالجة القضايا والاختلالات الاقتصادية وبشكل عام يمكن القول أن هناك مجموعة من الأهداف الأساسية التي تهدف السياسة النقدية لتحقيقها ومنها[2]:

- تحقيق التوظيف الأمثل لعوامل الإنتاج؛
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والأجور؛
- استقرار العملة المحلية من حيث قوتها الشرائية وسعر صرفها مقابل العملات الأخرى؛
- تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

ثانيا: السياسة المالية والنقدية معا:

إن هناك تكاملا هاما و قويا ما بين السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص، إذ يقود هذا الترابط بينهما إلى أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة من جهة كما أنها تتأثر بمستوى الضرائب والإنفاق وتغييراتها من جهة أخرى بالإضافة إلى ذلك تأثرها بطريقة تمويل فائض، ويترتب على ذلك بالضرورة لوجود تنسيق ما بين السياستين لتحقيق الأهداف وبكفاءة عالية مما يقتضي بالضرورة استخدام مزيج من السياستين معا؛

[1] – حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة، الأردن، 2014، ص350.

[2] – سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2013 ، ص ص:253 - 254.

ولأن عمليات المالية النقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، فإن التنسيق والجمع بينهما يصبح أمرا ضروريا وملحا لتفادي التعارض مع بعضها بصورة تضعفهما وفي الوقت نفسه تمنع السلطة الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ويشدد على هذه ضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات، فالسياسة المالية تنادي بزيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي، عندما يكون الاقتصاد يعمل على ظروف أقل من مستوى التوظيف الكامل في هذه الحالة لابد أن تجعل السياسة النقدية بالاتجاه نفسه بحيث يضمن عدم ارتفاع سعر الفائدة وإلا أدى ذلك إلى انخفاض حجم استثمار ومن ثم حجم الطلب الكلي مما يتسبب في عدم نجاح السياسة المالية[1].

ثالثا: مزج السياسة المالية بالسياسة النقدية:

تتشابه كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في كون أنهما ترفعان من مستوى الدخل في حالة التوسع و تخفضانه في حالة الانكماش وتختلفان في كون أن كلاهما يؤدي إلى هيكل طلب مختلف يمكن أن يوضح ذلك باستخدام نموذج (LM-IS) كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-04) :مزيج السياسة المالية مع السياسة النقدية:

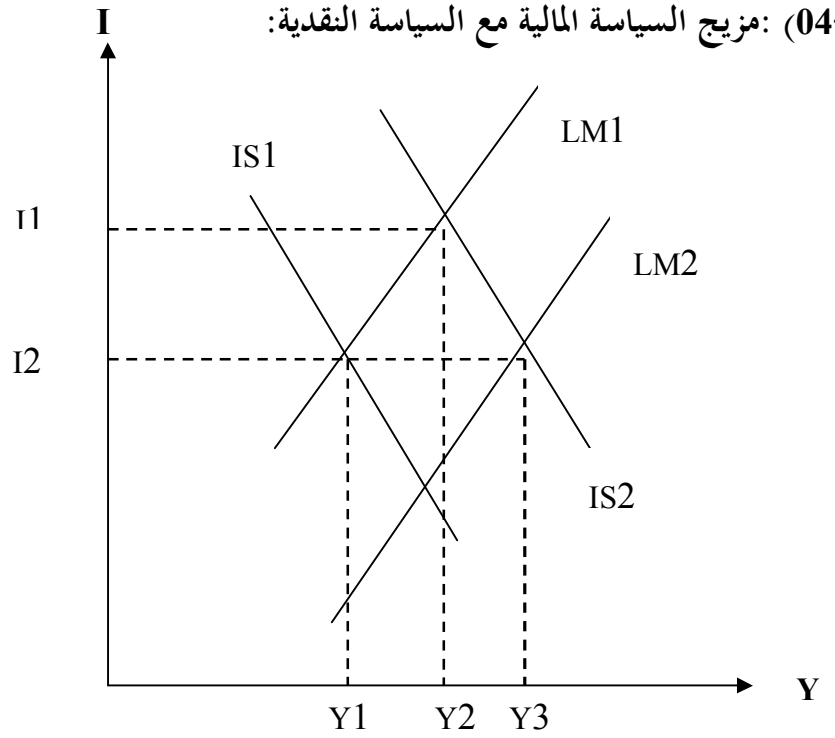

المصدر: علاش أحمد، **دروس وتمارين في التحليل الكلي**، بدون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2012، ص151.

[1] – عباس كاظم الدعمي، مرجع سبق ذكره، ص95 .

إذا أرادت الحكومة أن تنتقل من مستوى الدخل y0 إلى y1 فلها خيار بين الوصول إلى ذلك.

1) إما تبني سياسة مالية توسعية (انتقال منحنى IS من مستوى IS0 إلى مستوى IS1) عن طريق زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب، أو الاثنين معا والنتيجة المتحصل عليها دخل أعلى وسعر فائدة أكبر (I1,y1) يؤدي هذا الأخير إلى تقليص الاستهلاك والاستثمار وينتج عن ذلك هيكل طلب كلي جديد تكون فيه حصة الإنفاق العام أكبر مما كانت عليه إما حصة الإنفاق الخاصة تصبح أقل.

2) أو تبني سياسة نقدية توسعية (انتقال منحنى LM من مستوى LM0 إلى مستوى LM1) فإنها تصل إلى نفس مستوى الدخل(y1) وإلى سعر الفائدة أقل وبالتالي فإن حصة الإنفاق الخاص في الدخل الكلي تكون أكبر وحصة الإنفاق العام تكون أقل.

ونلاحظ أن كلا من السياستين النقدية والمالية في بعض الأحيان تعمل بآلية مختلفة عن الأخرى. فنجد:

السياسة المالية التوسعية ينادي بها فريق من الاقتصاديين الذين يعتقدون بأهمية قطاع الحكومة وأهمية دور الحكومة في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والمرافق العامة وغيرها، إلا أن فريقا أخر من الاقتصاديين يرون أن مثل هذه السياسة المالية التوسعية لا تقوم إلا على ازدياد معدل الفائدة وعلى تقديم المساعدات للمستثمرين، لذا فإن أفراد هذا الفريق يفضلون السياسة النقدية ويرى فريق ثالثا أن السياسة الحكيمة للحكومة هي تلك التي تمزج بين السياسة النقدية والمالية معا بحيث تحقق إلى جانب النمو الاقتصادي أهدافا اجتماعية معينة[1]. ولأجل ذلك يجب المزج بين السياستين النقدية والمالية في آن واحد بهدف التعديل من الآثار السلبية لكل سياسة منفردة، وتكون درجة المزج حسب الوضعية الاقتصادية السائدة فلم يعد الاقتصاد القائم على المبادرة الفردية وحدها قادرا على تجاوز الأزمات الاقتصادية أو تحقيق معدل النمو المطلوب، أو تحديد الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الكلي في ظل المشاكل الاقتصادية[2].

[1] – أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص345.

[2] – علاش محمد، مرجع سبق ذكره، ص118.

خلاصة الفصل الأول:

ما تم استخلاصه من هذا الفصل أن السياسة المالية تعد من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني سواء بالدول النامية أو المتقدمة إذ تقوم هذه السياسة بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة، كما أنه تصاغ السياسة المالية لحكومة على ضوء الحاجة إلى تدخل الحكومة في مجريات النشاط الاقتصادي، و يكون ذلك التدخل عن طريق أدوات السياسة المالية (النفقات والإيرادات و الموازنة العامة)، لمعالجة خلل اقتصادي ما سواء كان موجودا فعلا أو متوقعا كما في حالات الكساد أو التضخم.

تعتبر السياسة المالية من السياسات التي تساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبغرض معرفة مدى نجاحها في ذلك ارتأينا دراسة التنمية الاجتماعية كعنصر مستهدف بالسياسة المالية في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

التنمية الاجتماعية كعنصر مستهدف بالسياسة المالية

تمهيد:

مما لا شك فيه أن التنمية تعتبر ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر إنتاجا و وجودا وعلاقات، حيث اتخذ مفهومها صورا محددة في سياق الحضارة المعاصرة إلى أن دراسات التنمية لم تحض بالأهمية الكبيرة في الأبحاث و التدريس إلا بعد الحرب العالمية الثانية و تنامى الاهتمام بها أكثر في ثمانينات القرن الماضي نظرا للحاجة لمواكبة مقتضيات هذا العصر .

وعلى اعتبار أن التنمية هي ظاهرة شاملة كلية تلحظ في شتى جوانب الحياة السياسية و الثقافية والاجتماعية و الاقتصادية؛ أي أنها عملية تشترك فيها كافة المتغيرات و المؤثرات التي يتكون منها المجتمع إلى انه لا يمكن إحداث تنمية مع إهمال جانب من جوانب المجتمع و التي تشير إلى وحدة الظواهر الاجتماعية و علومها المختلفة و صعوبة الفصل بينها الأمر الذي أدى إلى بروز التنمية الاجتماعية و التي هي عبارة عن تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع و إشباع للحاجات الاجتماعية للإنسان .

و بالتالي و نظرا لأهميتها ارتبطت بالسياسة المالية و ذلك من تأثيرات أدواتها المختلفة، و عليه سنتطرق إلى التنمية الاجتماعية كعنصر مستهدف بالسياسة المالية خلال هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مدخل لدراسة التنمية الاجتماعية؛

المبحث الثاني: عناصر و مقومات التنمية الاجتماعية؛

المبحث الثالث: أثر أدوات السياسة المالية على التنمية الاجتماعية.

المبحث الأول: مدخل لدراسة التنمية الاجتماعية

باعتبار أن مصطلح التنمية أصبح عنوانا للكثير من السياسات و الخطط و الأعمال على مختلف الأصعدة و إن كان يقتصر في غالب الأحيان على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، وعليه فالتنمية الاجتماعية هي محصلة الفضائل التي عرضها الإنسان منذ بدء الخليقة و على مر العصور و الأجيال حيث إن سلامة الدولة و استقرارها يقومان على قوة الروابط بين الأفراد ولا يقومان على قوة مفروضة على الأنظمة والقوانين الداخلية .

ومما سبق ذكره فإننا سنخصص هذا المبحث للتحدث عن مفهوم التنمية و التنمية الاجتماعية و أهدافها و أهم مبادئها بالإضافة إلى العلاقة بينها و بين التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاجتماعية و أهدافها

تعتبر التنمية الاجتماعية عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء و الازدهار بين أفراد الدولة الواحدة ولذلك في هذا المطلب سنتكلم عن مفهوم التنمية و الفرق بينها و بين النمو و عن التنمية الاجتماعية اضافة الى أهدافها.

أولا: مفهوم التنمية و ما الفرق بينها و بين النمو

1 . مفهوم التنمية: يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية سياسية متماسكة فيما يسمى "بعملية التنمية" و يشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال في الستينات من هذا القرن في آسيا و إفريقيا بصورة جلية و تبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد إبعاده ومستوياته و تشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى من التخطيط و الإنتاج و التقدم[1].

وكلمة تنمية شاعت غداة الحرب العالمية الثانية إشارة إلى مشكلات الدول التي أخذت تستقل تباعاً و التي كانت تبغي تحسين أحوالها و ما يسمى تعسفاً (نظرية التنمية) ليس إلا مجموعة كتابات غير متكاملة و غير متناسقة كتبها عادة مؤلفون غربيون صرفوا بعض وقتهم و جهدهم ليكشفوا لشعوبنا طريق الفلاح طريق محاكاة الغرب الرأسمالي في اقصر وقت لسد الفجوة بين الدول التي اكتملت تنميتها

[1]- نصر عارف، **مفهوم التنمية** ، تاريخ الاطلاع 22-02-2015 على الساعة 18:00 ، ص01 .
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp

و تلك التي مازلت دون التنمية . و مع ذلك لم يستقر القوم على مصطلح واحد مجرد من النعوت فسرعان ما ظهر لفظ النمو ، ثم النمو الاقتصادي (الذي اقترن بكتيب والت روستو المسمى مراحل النمو الاقتصادي) ومن ناحية أخرى بدأت الأوصاف تلحق بكلمة التنمية : التنمية الاقتصادية ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعبر جل تلك الكتابات يصادف القارئ تعبير(التغيير) الذي يحضى بتفضيل اختصاصي علم الاجتماع و ما يسمى بالعلوم السلوكية ،كما يجد تعبير(التحديث)[1] أو (الحداثة) الذي استخدم بشكل أكثر تحديدا كمصطلح لوصف أشكال معينة من الاقتصاد والمجتمع استنادا إلى تجارب أوروبا الغربية،فوفقا للمعايير الاقتصادية تشمل (الحداثة)، التصنيع، التحضر، وزيادة استخدام التقنية ضمن كل قطاعات الاقتصاد[2] .

حيث يحاول البعض التنسيق بين المصطلحات المتنافرة،فالنمو يعني عندهم النمو الاقتصادي،أما التنمية الاقتصادية فتعني التغيير في بنية الاقتصاد،أما التنمية الاجتماعية فتعني عندهم تطور خدمات الصحة و التعليم وما إليها باعتبارها ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية،واستمرارها ،أما التغيير في السلوكيات فهو مطلوب لتحقيق التنمية، ولكن التنمية عينها هي التي ستحسم لمصلحتها تطور سلوك الأفراد و المجتمع [3]. و رغم كثرة الحديث عن التنمية، وتعدد الآراء و الأفكار عنها، إلا أنها لم تحدث بالشكل المرغوب فيه بعد فترات زهو العالم الثالث و سعادته بالقضاء على الاستعمار العسكري والذي ظنت دول العالم الثالث بعد أنها أصبحت تتمتع بالسيادة الكاملة ، و لازال الحديث عن التنمية و تحديد مفهومها مطروحا حتى الآن لمحاولة تحقيقها [4].

---

[1]- عادل حسين و آخرون ،**دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي (1)، الطبعة الثالثة ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ،1985 ، ص43.

[2]- كاتي ويليس، ترجمه عبد الله بن جمعان الغامدي، **نظرية التنمية وتطبيقاتها**، النشر العلمي والمطابع ، المملكة العربية السعودية، 2012، ص.03

[3]- عادل حسين و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص44.

[4]- أمل عبد الفتاح شمس، **الفقر و التنمية بين الأوضاع الداخلية و النظام العالمي**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 2013، ص44.

و هكذا نفهم أن التنمية هي سيرورة شاملة ،اقتصادية ،اجتماعية ،ثقافية و سياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان و رفاهيتهم [1] .

و من بين أهم الأسس أو المعايير التي نقيس من خلالها مدى تحقيق التنمية لأهدافها لدينا:

أ. **المعايير الاجتماعية:** وتشمل اثر عملية التنمية على حياة الفرد مثل انخفاض معدل الوفاة، تحسين الوضع الصحي، وتوفر الحاجات الأساسية؛

ب. المعايير الاقتصادية : وتشمل المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على حياة الفرد مثل زيادة الإنتاجية وارتفاع معدلات الدخل القومي ومعدل الدخل الفردي والذي يعتبر من أهم المعايير في قياس التنمية[2].

2. **الفرق بين التنمية و النمو:** عند الحديث عن التنمية تثار قضية التفرقة بين مصطلحين أساسيين هما:

النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة استثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية و البشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع ،و هناك من يميل إلى المساواة بين مصطلحين (النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية) أي استخدامهما كمرادفين باعتبار أن كلا هما يعني التغيير للأحسن هذا على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يجد فيما بين النمو و التنمية فروقات واختلافات كبيرة ، وخاصة من ناحية النمو الذي يتم بصورة عفوية أو غير إرادية أو دون تدخل الدولة أما التنمية فهي إرادية أو قصدية أو بتدخل الدولة [3]، وعليه فان النمو الاقتصادي الذي يعني زيادات في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادات في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي لا يعني أو لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية في الحياة [4]، في حين أن التنمية

---

[1] – محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص21.

[2] – محمد الوادي ، إبراهيم خريس ، **الأساس في علم الاقتصاد** ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية ، الأردن ،2007 ، ص332.

[3] – بن سعيد لخضر،**التطور التكنولوجي و أثره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون ، غير منشورة) ، تيارت ،2010-2011، ص66.

[4] – محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية** ، الطبعة الأولى ، دار الإثراء ، الأردن ،2010 ، ص40.

الاقتصادية ما هي إلا عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة موروثة وغير مرغوب فيها الى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية [1] .

ثانيا :مفهوم التنمية الاجتماعية و أهدافها.

1 . مفهوم التنمية الاجتماعية: يعتبر مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة و الواسعة المعاني التي كثرت تعريفاتها واختلفت معانيها ومن بين أهم المفاهيم نذكر ما يلي:

أ . تعرف التنمية الاجتماعية على أنها عملية بواسطتها تنمو علاقات التعاون بين أفراد المجتمع من خلال دعم التفاعل فيما بينهم، وزيادة الشعور بالمسؤولية و إدراك احتياجات الآخرين، و ذلك في إطار اجتماعي يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية [2] ؛

ب . و كتعريف أخر للتنمية الاجتماعية و الذي يشير إلى أنها عملية تغيير حضاري تتناول أفاق واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان و توفير الحاجات المتصلة بعمله و نشاطه و رفع مستواه الثقافي الصحي ، الفكري و الروحي ، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدم الطاقات البشرية من اجل رفع مستوى المعيشة و من اجل خدمة أهداف التنمية [3] .

إذن فالتنمية الاجتماعية هي عبارة عن عملية تغيير اجتماعية تستهدف البناء الاجتماعي ووظائفه من اجل رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

2.**أهداف التنمية الاجتماعية:** إن الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية يتمثل في تحسين نوعية الحياة في مختلف الأنشطة الإنسانية من خلال إحداث تغيرات اجتماعية تساهم في تحقيق التوازن بين الجانبين

---

[1] – إسماعيل محمد بن قانة ، **اقتصاد التنمية (نظريات نماذج استراتيجيات)** ،الطبعة الأولى ، دار أسامة ، الأردن ، 2012، ص 09 .

[2] – بن منصور اليمين ، **دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية دراسة ميدانية حول المزا بين المقيمين بمدينة باتنة** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع ، تخصص ديني، جامعة الحاج لخضر، غير منشورة)،باتنة ،2009-2010، ص 32 .

[3] – إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2005، ص 175.

المادي و البشري بما يحقق بقاء المجتمع و نموه ، حيث أن تحقيق هذا الهدف يتم من خلال تحقيق تغيرات في البناء الاجتماعي ووظائفه[1]. و يمكن إجمال أهداف التنمية الاجتماعية بالنقاط التالية[2]:

أ. نشر الوعي بين المواطنين في كافة المجالات الاجتماعية، الصحية، الثقافية، المهنية و الاقتصادية؛

ب. العمل من اجل إحداث التغيرات الاجتماعية المرغوبة في إطار القيم الإسلامية؛

ج. العمل من اجل رفع مستوى المعيشة بين المواطنين بزيادة الدخل؛

د. اكتشاف القيادات لمحلية و تدريبها بمختلف الطرق على العمل الجماعي؛

هـ. تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسرة عن طريق توفير الخدمات المختلفة تعليمية ،صحية اجتماعية وغيرها؛

و. كما أن هناك أهداف أخرى للتنمية الاجتماعية وفقا لمجالاتها على النحو التالي[3]:

- **التعليم:** و يشمل محو الأمية، تطوير و تحسين التعليم، رفع مستوى التعليم المهني العام، توفير كافة التسهيلات و الإمكانيات التعليمية و الثقافية لكافة قطاعات المجتمع؛
- **الصحة:** وتشمل النهوض بالمستوى الصحي، و توفير الإمكانيات الصحية اللازمة لسد احتياجات السكان الصحية؛
- **الإسكان:** و يشمل النهوض بالظروف السكنية و العمل على إنشاء المساكن الاقتصادية للفئات ذات الدخل المحدود؛
- **العمالة:** وتشمل القضاء على البطالة، ورفع مستوى العمالة، وتوفير الظروف و الإمكانيات اللازمة للعمل.

---

[1]- فيصل محمود غرايبة ، **الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر** ، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن ، 2008 ، ص 45.

[2]- ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي ، **المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية** ،الطبعة الأولى ، دار الحامد الأردن ، 2012، ص 77 .

[3]- عبد العزيز قاسم محارب ، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي** ، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011، ص 117.

المطلب الثاني: أسس ومبادئ التنمية الاجتماعية

من خلال التطرق لمفهوم التنمية الاجتماعية نلاحظ أن هذا المفهوم يتضمن عدة مبادئ لذلك هذا المطلب سنخصصه للتكلم عن أهم مبادئ التنمية الاجتماعية.

أولا: مبادئ التنمية الاجتماعية

لقد تعددت أسس التنمية الاجتماعية و لعل أهمها:

1. التوازن: وهذا المبدأ يهتم بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية فيها وزنا اكبر بالنسبة للقضايا الأخرى مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى و التوازن بين الخدمات لا يعني توزيع الاهتمام بها بنفس القدر بحيث تقسم موارد المجتمع على جميع القطاعات الخدمية أو السلعية بالمساواة في حين أن المجتمع يحتاج إلى بعض منها بدرجة اكبر وإنما التوازن بين درجات إشباع الاحتياجات في المجتمع[1]؛

2. التنسيق: وهو يهدف إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع و تظافر جهودها و تكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها و تداخلها مما يهدر الجهود و يزيد من تكاليف الخدمات و يعمل على تشتت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد مما يقلل الحماس للعمل الجماعي و يبدد الطاقات مما يكون له اثر على فشل جهود التنمية [2] ؛

3. الشمول والتكامل: ونقصد بمبدأ الشمول ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فلا يمكن الاهتمام مثلا بقضية التعليم دون الاهتمام بقضايا أخرى سواء الصحية أو الزراعية أو المشروعات الإنتاجية الأخرى، وهذا يعني الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة وعليه فان عملية التنمية هي بالضرورة عملية شاملة ومتكاملة يمتزج فيها الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية .

---

[1] – محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، **ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية (التقليدية والمستحدثة)**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص32.

[2] – محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، نفس المرجع السابق، ص32.

صحيح أن الأساس الأول الذي ترتكز عليه معظم – إن لم يكن – كل المشروعات التنموية هو الوضع الاقتصادي إلا إن الغاية الأخيرة من المشروع هو الإنسان والعمل على إعلاء شأنه باعتبار أن الإنسان هو الذي يستفيد في أخر الأمر من تلك المشروعات ومن الضروري الأخذ في الاعتبار احتياجات أفراد المجتمع و محاولة تحقيقها بقدر الإمكان[1] ؛

4. نظامية: لا تتم عمليات التنمية عرضا، بل يتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة، فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاثة محاور: المداخلات، والعمليات، والمخرجات، وتضم المداخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية والموارد البشرية...وغيرها وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية، أما المخرجات فتضم النواتج والأهداف التي يمكن بلوغها أو تحقيقها [2]؛

5. ايجابية و مستمرة: ينبغي أن تكون التنمية ايجابية، فهي بمثابة تحسين و تطوير للشيء ينتقل به من طور أقل إلى طور أرقى أو من جيد إلى أجود ،و ليس من المنطق أن تكون التنمية سلبية ، فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئة، و تقوم على استخدام الجائر لبعض موارد البيئة الطبيعية تكون نتائجها بالضرورة سلبية على بيئة الفرد الطبيعية و الاجتماعية .

ومن أهم خصائص عمليات التنمية الديمومة و الاستمرارية، فمدخلات التنمية متغيرة، ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك المتغيرات، كما أن احتياجات متطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على التغيير و أهداف التنمية، ومن ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك ومن أهم دواعي استمرار التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل ، فكلما ارتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى ....الخ[3].

---

[1] – فاروق أحمد مصطفى، **التنمية المستدامة والسياحة دراسة أنثروبولوجية**، بدون طبعة ،دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011،ص ص:68-69.

[2] – حسين عبد الحميد احمد رشوان ، **التنمية (اجتماعيا – ثقافيا – اقتصاديا – سياسيا – إداريا – بشريا)** ، بدون طبعة ، مؤسسة شباب الجامعة مصر ، 2009 ، ص 74 .

[3] – حسين عبد الحميد احمد رشوان ، نفس المرجع السابق ، ص ص : 74-75 .

المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية

لا يمكن تحقيق التنمية في أي دولة من دول العالم إلا نتيجة لاجتماع و تفاعل التنمية الاجتماعية مع التنمية الاقتصادية و هذا ما يعرف بالتنمية الشاملة وفي هذا الصدد سنخصص هذا المطلب للتحدث عن مفهوم التنمية الاقتصادية و عن مدى ارتباطها مع التنمية الاجتماعية .

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

قدم اقتصاديو العالم العديد من التعريفات التي تشعبت واختلفت باختلاف المواقف الفكرية نذكر منها:

1. التنمية الاقتصادية يقصد بها في بنية الاقتصاد تعدد قطاعات الإنتاج و الخدمات فيه و زيادة ما بينهما من روابط. وتقاس عادة بأهمية قطاع الصناعة التحويلية و مقدار إسهامه في الناتج القومي الإجمالي [1]؛

2. يراد بالتنمية الاقتصادية زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد، أي مقدار السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية عادة تكون سنة، و للتنمية تعاريف كثيرة إلا أن هذا التعريف الأكثر شيوعا ولا يختلف الاقتصاديون في التنمية الاقتصادية على أساس الدخل الحقيقي (الناتج) الفردي [2] ؛

3. و يمكن بوجه عام أن تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة و تغير هيكلي في الإنتاج [3].

ثانيا :الارتباط بين التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية

بعد التعرف على التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية بدا لنا انه من الواضح أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لابد و أن يرتبطا ببعضهما بالضرورة وان يكمل احدهما الأخر ولذلك لا يمكن

---

[1] – صبري فارس الهيتي ، **التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن،2013 ، ص71.

[2] – ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد** ، الجزء الأول ، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011،ص71.

[3] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2000،ص17.

ممارسة أي منهما بشكل فعال بمعزل عن الأخرى، أو غياب الأخرى فالتنمية الاقتصادية التي لا تأخذ في اعتبارها الجوانب الاجتماعية تشبه إلى حد كبير إنتاج آلة دون مورد يغذيها بالطاقة ،و كذلك تصبح التنمية الاجتماعية التي تهمل الجوانب الاقتصادية كمخبز ليس به دقيق[1]، و بما أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية تتأثر كل منهما بالأخرى و تؤثر فيها ، حيث أن ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية يتوجب أن يؤدي إلى ارتفاع مماثل في معدلات مستويات التنمية الاجتماعية و العكس صحيح أيضا [2].

و لمزيد من تحديد أهمية الترابط الشديد بين كل من التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية يطلق عليها لفظ التنمية الشاملة و تتركز على بعدين أساسين هما :

1. **البعد الاقتصادي** : وذلك من خلال زيادة دخول أفراد المجتمع و ترشيدها، و رفع مستوى كفاءة العاملين عن طريق البرامج التدريبية و التأهيلية و إقامة المشروعات الصغيرة وفرص توليد فرص العمل و الدخل و زيادة كفاءة عمل المنظمات الاجتماعية في المجتمع؛

2. **البعد الاجتماعي**: وذلك عن طريق زيادة المشاركة من جانب أفراد المجتمع و دعم روح الولاء والانتماء في المجتمع و كذلك عن طريق رفع مستوى الخدمات الاجتماعية في المجتمع[3].

وانطلاقا مما سبق ذكره يمكن التوصل إلى تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة أو ما يعرف التنمية الكاملة (الشاملة).

ثالثا: التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة / المتكاملة

ظهر مفهوم التنمية الشاملة من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين والتي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف

[1]- محمد محمود الجوهري، **علم اجتماع التنمية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص145.

[2]- يسري محمد أبو العلا ، **علم الاقتصاد** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2007 ، ص687.

[3]- رشاد احمد عبد اللطيف، **التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء، مصر، 2010، ص ص:30-31.

السكان العاديين و ليس من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو و توزيعه على المناطق و السكان[1].

كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية- الاجتماعية الشاملة بأنها "العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي الاجتماعي قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ،على المدى المنظور ،وفي نفس الوقت موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية –سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة و الجهد و الإنتاجية فضلا عن استهدافها توفير الاحتياجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وسعيها إلى تحقيق متطلبات أمنه و استقراره في المدى الطويل "[2] .

[1]- عثمان محمد غنيم ، ماجدة احمد أبو زنط، **التنمية المستديمة** ، الطبعة الأولى، دار صفاء ، الأردن ،2007، ص21.

[2]- علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب ، الكويت ، يونيو 1981، ص10.

المبحث الثاني: عناصر أو مقومات التنمية الاجتماعية

باعتبار التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي فهي تؤمن بان المجتمع بناء وكيان اجتماعي يتكون من عناصر وأجزاء ومتطلبات متماسكة ومترابطة و إن أي خلل في أي جزء منه يؤثر في الأجزاء الأخرى ،كما أن التنمية تقوم على مجموعة من المقومات التي ترتكز عليها العوامل الجوهرية لإحداثها، ولا يمكن أن تتحقق في أي مجتمع ما لم يكن أفراده على استعداد كامل لاستيعاب التغيرات التي قد تحدث في المجتمع. ومما سبق ذكره سوف نتعرف في هذا المبحث على عناصر التنمية الاجتماعية وعلى مقوماتها المادية وغير المادية .

المطلب الأول: عناصر أو متطلبات التنمية الاجتماعية

تعتمد التنمية الاجتماعية في تحقيق أهدافها مجموعة من العمليات التي يمكن عن طريقها إحداث تغيير متكامل و مقصود و مرغوب في المجتمعات. وفي هذا المطلب سنتكلم عن أهم محاور وعناصر التنمية الاجتماعية والتي بدونها لا تتحقق متطلبات النجاح.

إن مقومات النجاح لعملية التنمية الاجتماعية يمكن تحديدها في ثلاث عناصر وهي: تغيير بنائي (بنياني) دفعة قوية، و إستراتيجية ملائمة.

أولا: التغيير البنائي(البنياني) : ورثت الدول النامية الكثير من المشكلات، التي ترسبت وتراكمت مع مرور السنين ،وأصبحت تمثل خصائص هذه البلدان ،وباتت تمثل تحديات أساسية بالنسبة للدول النامية وأصبح من الصعب إن تحدث تنمية مجتمع متخلف دون أن يتغير البناء الاجتماعي لتلك الدول، هذا التغيير يجب أن يتصف بالعمق و الجذرية والشمول و الامتداد ، وإلا فلن تتحقق مقومات النجاح،وعليه فالتغيير البنائي واحد من مجموعة من المتطلبات الأساسية اللازمة للتنمية [1] .

ويرى لوري نلسون أن البناء الاجتماعي يتضمن العناصر التالية:

- مختلف نماذج الجماعات التي ترتبط بعلاقات متبادلة و تحكمها معايير معينة؛

[1] – علي حميدوش، **التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2005)**، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2005-2006، ص163.

- مختلف نماذج الأدوار الاجتماعية داخل النسق العام أو الجماعات الفرعية المكونة له؛
- المعايير المنظمة التي تحكم الجماعات الفرعية والأدوار؛
- القيم الثقافية.

و التغيير البنائي يرتبط بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية وليس من المتصور إطلاقا أن تحدث التنمية الاجتماعية في مجتمع متخلف دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع[1].

ثانيا: الدفعة القوية

ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين و بتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الأفراد ويجعل التعليم إلزاميا و مجانيا قدر الإمكان ،وبتأمين العلاج و التوسع في مشروعات الإسكان إلى غير ذلك من مشروعات و برامج تتعلق بالخدمات[2].

وتؤكد الفكرة الأساسية لنظرية الدفعة القوية على انه لا يمكن للدول النامية القضاء على حالة التخلف التي تعيش فيها دون القيام بدفعة قوية أو سلسلة من تلك الدفعات المتمثلة بالقيام باستثمارات ضخمة لإقامة الهياكل الاقتصادية الأساسية و إنشاء مشروعات متكاملة عديدة الاقتصاد من الخروج من طوق الركود ،و الوصول إلى حالة من النمو المتوازن في مختلف الأنشطة الاستثمارية [3].

ثالثا: الإستراتيجية الملائمة

ويقصد بها الإطار العام التي تضعه السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي ومن مستلزمات السياسة الاجتماعية السليمة أن هناك خططا إستراتيجية تساعد على تعيين

---

[1] – طلعت مصطفى السروجي وآخرون ،**التنمية الاجتماعية المثال والواقع** ،الكتاب الجامعي ،جامعة حلوان ،مصر ،2001،ص66.

[2] – مجلة العلوم الاجتماعية، تاريخ الاطلاع 2015/02/24 على الساعة 21:22

hppt://swmsa.net/atticles,php?action=show&id=1657

[3] – بشير عبد المجيد عبد اللطيف قفة، **الأفاق التنموية لقطاع الصناعات الغذائية في قطاع غزة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غير منشورة)، غزة، 2006 ، ص67.

الأهداف الكبرى و المعالم الرئيسية،أما الخطط التكتيكية فإنها تنشأ لمواجهة المواقف العملية و التصرف تصرفا سليما في المواقف سواء أكانت متوقعة أو غير متوقعة .

وينبغي أن تبنى التنمية الاجتماعية وفق خطط إستراتيجية على أساس التكامل و التوازن بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بحيث يكون واضحا للمخططين أن التنمية الاجتماعية لها وظيفتان أساسيتان تختصان بالتنمية الاقتصادية، إحداهما التغيير الاجتماعي و الأخرى تنمية الموارد البشرية[1].

و الإستراتيجية الملائمة أو التخطيط المناسب بدوره يتطلب[2]:

- انطلاق الخطط التنموية من واقع المجتمع نفسه و هو في حد ذاته يتضمن البعد عن استيراد الاستراتيجيات الأجنبية ؛
- الموازنة بين إمكانيات المجتمع الحقيقية وأمانيه وبحيث تكون الواقعية وحدها هي الفيصل في هذا الاتجاه؛
- الموازنة بين التنمية الاقتصادية أو رأس المال المادي من ناحية التنمية الاجتماعية، الثقافية و السياسية أو رأس المال البشري و المعنوي، من ناحية أخرى؛
- الأخذ بنظام الأولويات في التنمية و سواء كان هذا بالنسبة لنشاطات التنمية أو قطاعاتها المختلفة والمتعددة ؛
- الأخذ بالاتجاه الكمي و الرقمي إلى جانب الاتجاه الكيفي بطبيعة الحال .

المطلب الثاني:المقومات المادية للتنمية الاجتماعية

ترتكز التنمية الاجتماعية على مجموعة من المقومات المادية والتي تعتبر ضرورية حيث من دونها لا يمكن تحقيق أهدافها وفي هذا المطلب سوف نتناول أهم هذه المقومات.

---

[1] – جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، الطبعة الأولى، دار الشروق ، الأردن ،2009 ،ص149.

[2] – بخوش نسيم ،**التنمية الاجتماعية وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي (دراسة اثر وكالة التنمية الاجتماعية في حي العناية بمدينة مسعد ولاية الجلفة نموذجا** ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،علم اجتماع المعرفة ،جامعة الجزائر ،غير منشورة)،الجزائر ،2010-2011،ص37.

تعتبر المقومات المادية الأساس الجوهري الذي تستند عليه التنمية وهذه المقومات متعددة ومن أهمها:

أولا:توفر الموارد الطبيعية :

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية ،والأمم المتحدة من جهتها تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع بها فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية [1] الاجتماعية ترتكز عليها لمواجهة كل الصعوبات التي يمكن أن تعيق عملية التنمية وهي تعتبر مقوما أساسيا في هذه العملية وذلك نظرا للدور المهم التي تقوم به ؛

ثانيا: توفر رأس المال :

تعاني الدول النامية ندرة نسبية في عنصر رأس المال بالنسبة لباقي العناصر الإنتاجية خاصة العمل ولا يقصد برأس المال كمية الأموال المتوفرة في المجتمع أو ما يطلق عليه رأس المال النقدي ولكن المقصود هنا رأس المال العيني الذي يمثل الطاقة الإنتاجية الحقيقية للمجتمع وعادة مايتم تقسيم رأس المال إلى نو عين هما :[2]

1-رأس المال الإنتاجي: وهو عبارة عن الآلات و المعدات و الأدوات التي تستخدم في العملية الإنتاجية وتساهم بصورة مباشرة في الإنتاج؛

2-**رأس المال الاجتماعي:** وهو عبارة عن البنية الأساسية في المجتمع من طرق و شبكات مياه والكهرباء.....الخ ويساهم بطريقة غير مباشرة في العمليات الإنتاجية .

ويترتب عن الندرة النسبية لعنصر رأس المال انخفاض نصيب العامل من رأس المال في الدول المتقدمة، ولذلك يشيع في الدول النامية استخدام الطرق الإنتاجية التقليدية حيث تحتاج الطرق الإنتاجية

[1]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2007، ص ص:139-140.

[2]- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)**، بدون طبعة، قسم الاقتصاد كلية التجارة مصر، 2003، ص26.

الحديثة استخدام قدر كبير من رأس المال.وعلى ذلك يمكن القول انه من المتعذر على الدول النامية استخدام التكنولوجيا الحديثة بسبب نقص رأس المال[1]؛

ثالثا:ضرورة التخطيط للتنمية:

إن التنمية الجيدة تحتاج إلى مجموعة من القرارات الصعبة و التغيرات الجذرية ،ومن طبيعة الناس إلف القديم والخوف من الجديد و الاستخفاف به إلى أن يثبت نفعه وجدارته [2]، لهذا نجد انه من مقومات التنمية الاجتماعية ضرورة التخطيط لهذه التنمية وكما هو معروف فالتخطيط كمفهوم عام يعرف بأنه "جهد موجه ومقصود ومنظم لتحقيق هدف أو أهداف معينة في فترة زمنية محددة، بمال و جهد محددين"

ويمكن القول أن التخطيط التنموي الشامل عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة و المشرعة، التي تنفذ في فترة زمنية معينة وعلى مستوى أو عدة مستويات وبجهد جماعي تعاوني جاد، تستخدم فيه أدوات ووسائل متعددة تحقق استغلال امثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والإمكانيات و الموارد المادية المتاحة ، بشكل يعمل على إحداث التغيير المطلوب، و المرغوب في المجتمع، مع توجيه و ضبط و متابعة لهذا التغيير في جوانب الحياة المختلفة لمنع حدوث أي أثار سلبية ناتجة عنه و إبقاءه ضمن التغيير المطلوب و المنشود [3] .

المطلب الثالث: المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية.

بعد التطرق للمقومات المادية نعرض في هذا المطلب المقومات غير المادية و التي تعتبر كذلك مهمة لإنجاح عملية التنمية .

لا تقتصر مقومات التنمية على الناحية المادية فقط بل توجد نواح غير مادية لازمة لإحداث التنمية تقف جنبا إلى جنب مع المقومات المادية و نذكر منها:

---

[1]- محمد عبد العزيز عجيمة ، إيمان عطية ناصف ، مرجع سبق ذكره ،ص ص: 26-27.

[2]- عبد الكريم بكار، **مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية**، الطبعة الأولى، دار القلم، سوريا، 1999، ص 296.

[3]- مها مجاهد يوسف عوده، **إستراتيجية تنمية مدينة طوباس وانعكاساتها على التخطيط العمراني للمدينة** ،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص التخطيط الحضري و الإقليمي ، جامعة النجاح الوطنية ،نابلس ، غير منشورة)، فلسطين ، 2010 ، ص 15 .

أولا : الإدراك لأهمية التنمية

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لعملياتها و عدم إشراك المواطنين مع السلطات العامة في برامجها و جهود تراكيبها الاجتماعية و الاقتصادية تقف عقبة صلبة أمام التحديات و التغيرات المعروضة التي تتناول في كثير من الأحيان هذه المجتمعات .

إن عملية التنمية تستوجب معها القضاء على العادات الاجتماعية القديمة وما يتبعها من تفرقة بين أفراد الشعب على أساس الجنس أو اللون أو الدين، و تستوجب أيضا حتمية التنازلات الطبقية والاقتصادية إذ تسعى الفئات المسيطرة على المجتمع إلى امتصاص جهود الفئات الصغيرة و الوقوف ضد عملية التخلف و دفع عجلة التنمية إلى الأمام [1]؛

ثانيا: تنمية الموارد البشرية.

ينصرف مفهوم التنمية البشرية إلى كل ما يساهم في رفع كفاءة العنصر البشري من جوانب صحية و تعليمية و ثقافية مع تمكين كل شخص من المشاركة في عمليات التنمية[2].

1. **العنصر البشري من حيث الكم:** يعد البعض زيادة السكان عائقا من عوائق التنمية ، بينما يعده البعض الأخر من مقومات التنمية ، و هذا راجع إلى طبيعة و ظروف كل مجتمع ، ففي المجتمعات الأهلة بالسكان ولا تملك موارد طبيعية كبيرة تمثل زيادة السكان فيها عقبة من عقبات التنمية ، بينما الدول ذات الموارد المتنوعة و عدد سكانها قليل تلعب زيادة السكان فيها دورا هاما في استخراج الموارد الطبيعية و دفع عجلة التنمية إلى الإمام .

وتعد ظاهرة تزايد السكان ملفتة للنظر خاصة مع ارتفاع نسبة المواليد و انخفاض نسبة الوفيات وذلك بسبب التقدم الكبير في العلوم الطبية و القضاء على الأمراض المعدية و المتوطئة[3]؛

---

[1] – يسري مهدي حسن، **اثر الإنفاق العام و الإيراد العام على بعض المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية في العراق للمدة 2008/1985**، **مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية**، المجلد 18، العدد 68، ص 240.

[2] – إيمان عطية ناصف ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، بدون طبعة ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2008 ،ص 347 .

[3] – هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**،بدون طبعة ، الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص 246.

2 . **العنصر البشري من حيث الكيف** :لقد أصبح التنافس يعتمد بالدرجة الأولى على تنمية الموارد البشرية التي تعتمد على الإبداع و الابتكار و التجديد التكنولوجي و استثمار المعلومات ،لكونها المصدر الرئيسي لإعداد وتنفيذ استراتيجيات المنظمة للتكيف مع التحديات الجديدة و المستمرة وهذا ما اكسب الموارد البشرية أهمية كبرى ،إذ صارت تمثل تيارا معرفيا ضخما يعبر عن النموذج الفكري الجديد في الفكر الإداري من جهة ،ومن جهة أخرى أصبحت الموارد البشرية تعبر عن مدخل استثماري كلي من خلال التنمية البشرية ،واستثمار جزئي من خلال رأس المال الفكري و البشري كأساس لتحقيق ميزة تنافسية للمنظمة [1].

حيث أن هدف التنمية الاجتماعية و الجهود والسياسات و البرامج التي تبذل في قطاعات التنمية المختلفة هو رفع مستوى معيشة الأفراد وتلبية احتياجاتهم المالية و الاجتماعية و الروحية ،ولن يتحقق ذلك إلا بارتفاع إنتاجية العامل ،وبث روح العلم و التدريب و الكفاية الصحية فيه وحثه على إتقان العمل واستغلال الموارد البشرية عن طريق التعليم و التدريب و الرعاية الصحية للعامل وتحسين الظروف المعيشية له وتهيئة المناخ الملائم و العوامل النفسية له.

أ. التعليم و التدرب: يسعى هذا النشاط إلى اكتساب الموارد البشرية مهارات جديدة ،في ضوء تقييم أدائها ،كما يعمل على معالجة جوانب الضعف في الأداء وتدعيم وتقوية جوانب القوة فيه،في مسعى إلى تطوير و تحسين أداء هذه الموارد و تمكينها مما هو مطلوب منها من مهام في الوقت الحاضر ،كما يسعى هذا النشاط إلى تنمية أداء الموارد البشرية المستقبلي من اجل جعلها مؤهلة و قادرة على ممارسة وظائف أعلى مستوى في المستقبل ،وتمكينها من التكيف مع التغيرات [2]؛

ب. الصحة: تمثل الصحة جانب رئيسي من جوانب التنمية الاجتماعية من ثم تحتاج إلى استثمارات متزايدة، ذلك أن جميع القطاعات الأخرى تتوقف على هذا القطاع، فإذا لم تكن صحة الأفراد سليمة فلن ينمو المجتمع؛

و على ذلك يجب الاهتمام بالرعاية الصحية من خلال تصميم برامج صحية طبية بيئية، تحمي الموارد البشرية من الأمراض الناتجة عن طبيعة العمل ومناخه المادي.

---

[1]- بوحنيه قوي ، **تنمية الموارد البشرية** ، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي ، الأردن ، 2010، ص123.

[2]- عمر وصفي عقيلي، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار وائل ،الأردن ،2005، ص ص:18-19.

ثالثا: الاستقلال السياسي و الاقتصادي

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي ،لا يعني القضاء على التبعية خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي و المالي مع الدول المتقدمة الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية ومن اجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا و كاملا [1]؛

رابعا : استخدام التكنولوجيا الحديثة:

يربط البعض بين التنمية ،واستيراد احدث التكنولوجيا ،على أساس أن ذلك مواكب لركب التقدم التكنولوجي، انه مقوم من مقومات التنمية، لكن هذا الرأي يهمل أن التكنولوجيا نتاج اجتماعي وأن وجود تكنولوجيا في دول معينة لا يستلزم ملاءمتها في دول أخرى فما يصلح لدولة معينة قد لا يصلح لدول أخرى ، و هنا على الدول النامية أن تمهد الطريق لإدخال التكنولوجيا المفيدة[2] .

كما إن الاتجاهات الحديثة و المتقدمة في العالم قد انعكست على تنمية الموارد البشرية و تطبيقاتها من خلال التغير الذي أحدثته في التراكيز التنظيمية و استخدام فرص العمل و الحاجة إلى مهارات متنوعة حيث أن هذه الاتجاهات تشير إلى تقليص عدد ونوع الأعمال التي تتطلب مهارات عالية وهذا ما يسمى العمل عن قرب[3] .

[1]- سناء حم حميد ، **إستراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة** ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الإدارة البيئية والسياحية ، جامعة الجزائر 3، غير منشورة)، الجزائر،2012-2013 ،ص09.

[2]- يسري مهدي حسن، مرجع سبق ذكره، ص241.

[3]- عبد العزيز بدر النوادي ، **عولمة إدارة الموارد البشرية** ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ،الأردن ، 2009 ، ص102.

المبحث الثالث: أثر أدوات السياسة المالية على التنمية الاجتماعية

لا يمكن إغفال دور و مساهمة السياسة المالية في تفعيل التنمية الاجتماعية و ذلك من خلال أدواتها المختلفة التي تعمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية في شتى مجالاتها كالتعليم و تقديم الخدمات الصحية و تهيئة المساكن الملائمة و غيرها ومما سبق ذكره نجد أن التنمية الاجتماعية تعتمد أساسا على كل من النفقات و الإيرادات و غيرها من أدوات السياسة المالية في بلوغ أهدافها المسطرة .

وبالتالي سيكون هذا المبحث مخصص للتكلم عن دور الموازنة العامة بشكل سطحي فيما يكون شيء من التفصيل في كل من دور النفقات و الإيرادات في تحقيق التنمية الاجتماعية.

المطلب الأول: دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية الاجتماعية

باعتبار أن الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية تولي لها الدولة أهمية كبيرة خاصة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ،وهذا ما سنظهره في هذا المطلب .

مع انتقال دور الدولة إلى التدخل والتوجيه في الشؤون الاقتصادية و انتشار التخطيط و استخدام الوسائل المادية ، اتضح مدى الصلة الوطيدة بين النشاط المالي للدولة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الأدوات المختلفة التي يمكن استخدامها للتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،وبرزت أهمية الكميات المالية الإيرادات والنفقات وبما يتميز به من مرونة في الاستخدام في تحقيق أهداف المجتمع و أصبح من المتعذر فصل الموازنة العامة عن الخطة الاقتصادية والاجتماعية ؛و بخاصة بعد أن أصبحت الموازنة أداة من أدوات تحقيق الأهداف المحددة في الخطة الشاملة للدولة [1].

وتشمل الموازنة العامة برامج لتحقيق الأهداف الاجتماعية، مثل معالم ظاهرتي الفقر والبطالة، وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وبالتالي الحد من العادات السيئة،كما أنها تتضمن برامج ترفع من مستوى خدمات الرعاية الصحية وتخفيض معدل وفيات الأطفال، والحد من الآثار الجانبية

[1]- خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 275 .

الضارة للمبيدات والأسمدة الزراعية، كما تشجع البحث العلمي واستخدام التقنية الحديثة بهدف النهوض بالمجتمع والحرص على استمرار تقدمه [1] .

و بخصوص تأثير الموازنة العامة في تحقيق التوازن الاجتماعي و الطرق التي يمكن أن تسير عليها لأجل تحقيق ذلك فهناك عدة من النظريات نذكر منها نظريتان هما[2]:

أولا:نظرية تعادل الدخول

تتلخص نظرية تعادل الدخول في وجوب تحقيق المساواة المطلقة في الدخول بين المواطنين، ويمكن أن تتحقق بواسطة معرفة المعدل الوسطي لدخل الفرد ،ثم بقيام الدولة بفرض ضرائب على المكلفين الذين يتمتعون بدخول كبيرة لامتصاص أجزاء الدخول التي تزيد عن المعدل الوسطي، و بذلك يتساوى دخل كل واحد منهم على أساس المعدل الوسطي ،وتتحقق المساواة المطلقة فيما بينهم و يبدو هذا الأمر سهلا من الناحية النظرية، إلا انه يعتبر من الأمور الصعبة في الدخول و يعتبر من الأمور المستحيلة، لذا اخذ بعض المفكرين ينادوا بتبني الدولة لنظام مالي يهدف إلى النهوض بالطبقات الفقيرة على حساب الطبقات الغنية ويكون ذلك بالاستعانة بالموازنة العامة (و بالكميات الواردة فيها – الإيرادات و النفقات)، فبواسطة الضرائب التصاعدية على الدخول، ولاسيما دخول الطبقات الغنية ،يمكن اقتطاع أقسام من دخولهم ،ثم بإنفاق حصيلتها على الطبقات الفقيرة عن طريق التعليم المجاني و الخدمات الصحية لها، عن طريق زيادة نسبة النفقات التحويلية في الموازنة العامة يمكن النهوض بالطبقات الفقيرة وتحسين مستواها . فبواسطة موازنة الدولة يمكن الإسهام في تقليل الفوارق بين الطبقات، و المساعدة في تحقيق قدر من التوازن الاجتماعي لكل فرد مستمدة ذلك من كفاءته الشخصية الطبيعية وليس من عناصر خارجية لا دخل للكفاءة الشخصية بها.

ثانيا :نظرية تكافؤ الفرص (تعادل الحظوظ)

قد وجد العلماء أن الملكية الفردية و التفاوت فيها هو السبب الرئيسي ،لعدم تعادل الدخول وللتفاوت الاجتماعي، باعتبار أن الثروة تضفي على صاحبها إمكانيات كثيرة تؤهله لإنتاج أفضل

[1] – محمد خالد المهايني ، **الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة (تجارب عربية مقارنة)**، بدون طبعة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية ، مصر ، 2012 ، ص ص : 22 - 23 .

[2] – محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، الأردن، 2011، ص 160.

وبالتالي لتضخم جديد في الثروة و لزيادة في الدخل كما أنها تنتقل عن طريق الإرث من شخص إلى أخر ومن جيل إلى أخر مما يؤدي إلى استمرار التفاوت فيها ولعلاج هذا الوضع ، يرى علماء المالية العامة ضرورة فرض ضرائب عالية على الإرث، وعلى رؤوس الأموال، ثم استخدام حصيلة ذلك بواسطة الموازنة العامة لتعميم التعليم المجاني، والخدمات الصحية والاجتماعية وتوفير فرص العمل للعاملين فهذا من شأنه أن يسهم في التخفيف من حدة التفاوت الاجتماعي بين المواطنين و يسهم كذلك في توفير إمكانيات موحدة لجميع المواطنين في جميع مجالات الحياة (إلا انه لا يؤدي إلى مبدأ تكافؤ الفرص المطلوبة).

و بكلمة موجزة، يمكن القول أن الموازنة العامة لا تستطيع أن تحقق التوازن الاجتماعي، في حقلي تعادل الدخول، و تكافؤ الفرص بشكل مطلق، ولكنها تسهم في التخفيف من حدة التفاوت الاجتماعي بين المواطنين وفي التقليل من الفوارق بين الطبقات[1].

المطلب الثاني: دور النفقات العامة في تحقيق التنمية الاجتماعية

نتيجة لتطور دور النفقة العامة و انتقاله إلى النشاط الاقتصادي و الاجتماعي زاد حجم الإنفاق على الخدمات و الحاجات العامة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية، و في هذا المطلب سنتحدث عن النفقات الاجتماعية و عن أثرها على مجالات التنمية.

أولا : مفهوم النفقات الاجتماعية

و هي النفقات التي تتعلق بالأهداف و الأغراض الاجتماعية للدولة و المتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين ، و هذا عن طريق توفير أسباب و إمكانيات التعليم و الصحة لهم أو إسناد الفئات التي توجد في ظروف صعبة (إعانة الفئات المحرومة محدودة الدخل، منح للبطالين و تشمل هذه النفقات على مبالغ مالية موجهة نحو قطاعات التعليم، الصحة، النقل و السكن و تعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية فهي مرآة لتقدم المجتمع في كل من البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء[2].

[1] – محمد شاكر عصفور، نفس المرجع السابق، ص161.

[2] – محرزي محمد عباس ، **اقتصاديات المالية العامة** ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2010 ، ص ص:70-71.

كما أن النفقات الاجتماعية تظهر في صورة معاشات (بالنسبة للعجزة ومعطوبي الحرب) ومساعدات مالية لقطاع التعليم (كالمنح الدراسية)، أو تدعيم الأسعار بالنسبة للمواد الأساسية والجدير بالملاحظة أن قانون المالية الجزائري لازال يخصص في كل سنة الاعتمادات المقررة لتدعيم أسعار بعض المواد الأساسية كالقمح و السميد والدقيق[1] .

كما أن الهدف الرئيسي من النفقات الاجتماعية هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة و الفقراء منهم بصفة خاصة واستنادا إلى ذلك فان غالبية أن لم يكن جميع نفقات برامج الرفاهية تعد نفقات اجتماعية مثل إعانات الفقراء وإعانات الرعاية الصحية...[2].

وتشمل النفقات العامة الاجتماعية نوعين من الإنفاق :

1. **النوع الأول:** فيخصص لإنتاج السلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية خاصة تكوين "رأس المال الإنساني" ويتمثل هذا النوع من الإنفاق في تلك النفقات المتعلقة بالمرافق العامة الخاصة بالصحة والتعليم، والثقافة و الإسكان والمياه الصالحة للشرب.....الخ؛

2. **النوع الثاني:** فيخصص لإعطاء إعانات اجتماعية، سواء عينية أو نقدية، للطبقات الفقيرة لمقابلة حالات المرض الشيخوخة والبطالة وخفض نفقات المعيشة للأسر الكبيرة، ويسمى هذا النوع من الإنفاق " بالتأمين الاجتماعي "[3].

ثانيا : أثر النفقات الاجتماعية على الإنتاج القومي :

تنفق هذه النوعية من الإنفاق العام لتحقيق أهداف اجتماعية مثل توفير و تحسين مستوى التعليم و الصحة و الإسكان ومثل هذا الإنفاق يساهم في زيادة الناتج القومي بطريقة غير مباشرة لان تدعيم الطبقات محدودة الدخل يمكنها من الإنفاق الاستهلاكي لزيادة الطلب الكلي وزيادة الإنتاج .

---

[1] – يلس شاوش بشير، **المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقها في القانون الجزائري)**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعي، الجزائر، 2013، ص18.

[2] – حامد عبد المجيد دراز و آخرون ، **مبادئ المالية العامة** ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003،ص ص:270-271.

[3] – زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص ص:74-75.

- **دور النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي :**

عندما تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فسوف تستطيع أن تؤثر في إعادة توزيع الدخل القومي ويتحقق ذلك من خلال :

* النفقات التحويلية من إعانات و غيرها تساهم في إيجاد الدخل و تحسين مستوى معيشة بعض الفئات المحدودة الدخل فتساهم بذلك في إعادة توزيع الدخول من خلال الإنفاق العام على الوحدات الإنتاجية فتساهم في تشغيل عناصر الإنتاج لديها و إعادة توزيع الدخول.

*النفقات التحويلية الاقتصادية لبعض الوحدات الإنتاجية لمساعدتها على الاستمرار في العمل و الإنتاج أو لتشجيعها على الإنتاج بأسعار منخفضة لفئات معينة تساهم أيضا في إعادة توزيع الدخول. وعلى ذلك يتضح أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومن خلال أنواع الإنفاق العام المختلفة تستطيع أن تساهم في إعادة توزيع الدخول في المجتمع[1]. و لتوضيح اثر النفقات الاجتماعية أكثر نعتمد على الشكل الموالي في ذلك .

[1] – سمير الشاعر ، **المالية العامة و النظام المالي الإسلامي (الاقتصاد العام بيت مال المسلمين)** ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ، لبنان 2011 ، ص 88 .

الشكل رقم (02 – 01): اثر النفقات الاجتماعية

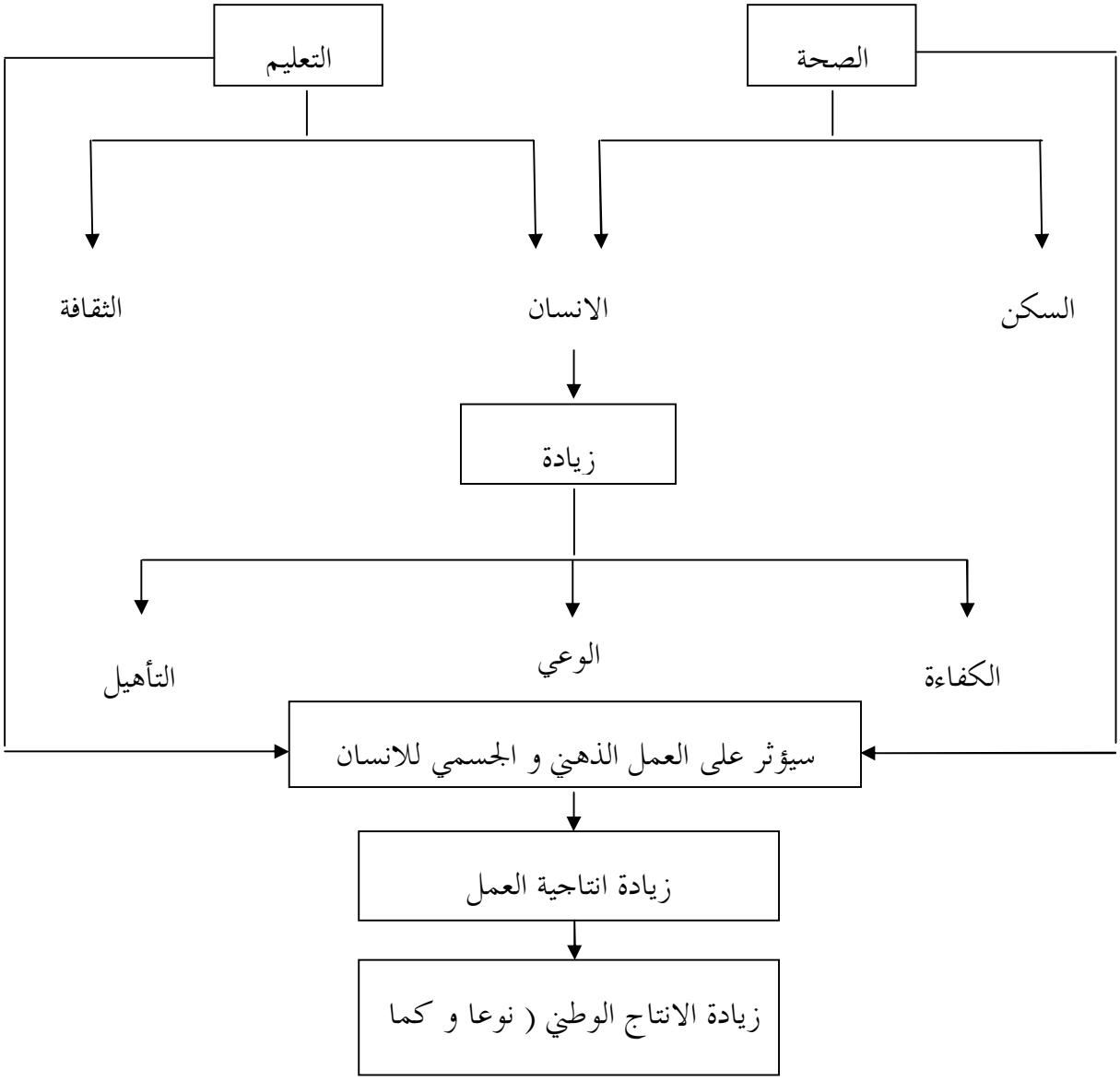

المصدر : محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

ثالثا: دور النفقات العامة في مجالات التنمية الاجتماعية

انه من الضروري أن كل النفقات العامة ينبغي أن تحقق هدف واحد أساسي ، ألا وهو أقصى منفعة اجتماعية فكل جنيه أو دينار منفق بواسطة الحكومة ينبغي أن يكون هدفه تحقيق أقصى نفع

للمجتمع ككل، و ينبغي أن نأخذ بأن الأموال العامة ما لا تستخدم لفائدة مجموعة معينة أو قسم معين من المجتمع و لذا فان المبرر للإنفاق الحكومي ينبغي أن يفكر فيه في ضوء فائدة المجتمع ككل[1] .

و على هذا الأساس فان عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تعتمد و بشكل أساسي على الإنفاق الحكومي في الدول النامية و قد يتخذ الإنفاق الحكومي أشكالا متعددة ، حيث أن يكون هذا الإنفاق استهلاكيا مثل الإنفاق على الخدمات العامة كالإنفاق على التعليم و الصحة كما يتضمن ذلك الإنفاق العسكري و الإنفاق على البنية التحتية .وقد يكون الإنفاق الحكومي إنفاق استثماري كإقامة مشاريع زراعية أو صناعية[2].

1. التعليم: التعليم نشاط مخطط و مبرمج يقوم من خلاله شخص(المتدخل) بتقديم معلومات و معارف جديدة إلى شخص أخر (المشارك) بهدف التكيف ، كما أن التعليم نشاط هادف يساعد فيه شخص مسؤول شخص أخر على اكتساب و بناء المعرفة بصفة متدرجة [3]؛

•**أثر النفقات العامة على التعليم**:لقد كانت النظرة إلى التعليم قديما خاصة من جانب معظم الاقتصاديين على انه مجرد خدمة تقدم إلى الأفراد دون انتظار عائد من ورائها و من هنا جاءت النظرة إلى التعليم على انه استهلاك لا عائد كبير منه و في الوقت نفسه كانت النظرة إلى الإنفاق على بناء المصانع و استصلاح الأراضي و غيرها من الأمور المادية على انه استثمار في جملته نظرا لسرعة العائد منه و ضخامته في معظم الأحيان ومن هنا توجهت معظم الميزانيات في الماضي إلى الجوانب أو القطاعات المادية وأهمل التعليم إهمالا كبيرا [4].

وبالتالي يعكس الإنفاق على التعليم مدى الاهتمام بالتنمية البشرية باعتباره المعيار الرئيسي في الدلالة على ما يوليه المجتمع في أولوية لهذا الجانب المهم من الوفاء بحاجات أفراده و حاجات نموه حاضرا ومستقبلا ويتضمن الاستثمارات الرأسمالية في المباني و الأثاث و التجهيزات و الوسائل التعليمية كما

---

[1] – كمال بكري و آخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، مصر 2003، ص ص:313-314.

[2]– محمود حسين الوادي وآخرون ، **الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة ، الأردن ، 2010، ص 143.

[3]– عبد الكريم بو حفص ، **التكوين الاستراتيجي لتنمية الموارد البشرية** ، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص59.

[4]– بكاري سعد الله ،**اقتصاد المعرفة و دوره في التنمية الاقتصادية** ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تحليل اقتصادي ،جامعة أبو بكر بلقايد، غير منشورة)، الجزائر، 2007-2008، ص39.

يتضمن الإنفاق الجاري الذي يشمل رواتب و أجور المعلمين و الجهاز الإداري و التخطيطي و الإشراف على المستويين المركزي و المحلي إلى غير ذلك من نفقات الماء و الكهرباء و المساعدات المالية واحتياجات الصحة المدرسية، و من الملاحظ أن النصيب الأكبر من نفقات التعليم بشطريها الاستثماري و الجاري أنها تتحمله الدولة، و لا يتحمل القطاع الخاص إلا نصيبا محدودا من هذه النفقات ، مع تفاوت هذا النصيب بين الأقطار العربية و بين مستويات التعليم و أنواعه المختلفة [1] .

2. **الصحة:** رغم أن هذا القطاع يعتبر من القطات غير الخاضعة للاحتكار الطبيعي إي يمكن ممارسته في ظل المنافسة ، إلا أن دور الدولة يبقى أكثر من ضروري في هذا المجال لما يمثله من أهمية في حياة أفراد المجتمع و يبقى تدخل الدولة في دول عديدة في أوروبا حيث يشمل هذا النظام 99.9% من القادرين على العمل في فرنسا أما التامين الصحي فيشمل كافة أفراد الشعب الياباني و العلاج مجاني بالكامل[2] .

فالصحة الجيدة مجال أخر من مجالات التنمية الاجتماعية الذي يجب الاهتمام به لتحقيق التقدم والازدهار في كل القطاعات.

- **أثر النفقات العامة على الصحة:** يلعب الإنفاق على الصحة عدة ادوار مهمة في هذا الصدد فهو من جهة يسهم في توصيل الخدمات الصحية إلى كافة أرجاء البلاد ، خاصة تلك التي يعود النفع منها على القطاعات العريضة من السكان مثل التطعيمات ضد الأمراض ، و معالجة انتشار الأوبئة و الأمراض المستوطنة و غيرهما ، كما انه من جهة أخرى يسهم في تعزيز قدرة الأسرة على تحمل تكاليف العلاج ويرفع العبء على كامل المرضى من الفقراء و غير القادرين[3].

3. الإسكان: يعتبر المسكن من الحاجات الأساسية للإنسان ،لا لأنه يقي الإنسان من قسوة الطبيعة فقط بل يهيئ له عالما خالصا يشعر فيه بالراحة والهدوء ،ويوفر له الحرية والطمأنينة و الاستقرار .

وقد أصبح حق المأوى من حقوق الإنسان المعترف به دوليا من عام 1948 على الأقل ،ونصت المادة 25من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "لكل إنسان الحق في مستوى من المعيشة كاف للحفاظ على صحته ورفاهيته هو وأسرته ويشمل الغذاء و الملبس و المسكن و الرعاية الصحية .

---

[1] -المعتصم بالله الجوارنة ،دمة محمد وصوص، **التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية**، الطبعة الأولى، دار الخليج، الأردن، 2008، ص93.

[2] - محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي** ،بدون طبعة ، دار الفجر ،مصر ،2006 ، ص 272.

[3] - عبد الفتاح الجبالي ،**الإنفاق العام الاجتماعي و مشكلات تحديد الأولويات** ، مركز الدراسات السياسة و الإستراتيجية ، ص 30.

• **أثر النفقات العامة على الإسكان**[1]: يعد إجمالي المبالغ المستثمرة في قطاع الإسكان أفضل مؤشر لمدى اهتمام الدول بهذا القطاع، فقد زاد نصيب قطاع الإسكان في الدول النامية من إجمالي الناتج القومي من 5.3%في بداية الستينات إلى 6%في منتصف السبعينات، وفي إفريقيا ارتفع بشدة من متوسط سنوي 2.2%في بداية الستينات إلى 12.6%في منتصف السبعينات ثم انخفض بعد ذلك إلى 8.1%.

4. المرافق العامة الأخرى: توجد إلى جانب مرافق التعليم والصحة و الإسكان مرافق أخرى على جانب كبير من الأهمية، وهذه الخدمات هي مرفق النقل و المواصلات، و الاتصالات السلكية و اللاسلكية والكهرباء وغيرها من المرافق العامة التي تساعد على تحقيق التنمية.

• **أثر النفقات العامة على المرافق العامة الأخرى:** إن الحكومة بقطاعها العام هي المسؤولة عن هذه المرافق سواء أقامت به الحكومات بصورة كلية أم أسندت تنفيذ بعضها إلى القطاع الخاص فيها يطلق عليه حق الامتياز ،مثل المطارات و الموانئ و الطرق و الكهرباء و المياه .فالقطاع العام مسؤول عن توفير هذه المشاريع بالطريقة التي يراها مناسبة ومن إسهامات القطاع العام أيضا الخدمات التعليمية و الخدمات الصحية و المجال الثقافي و الإعلامي و مشاريع البنية التحتية[2].

المطلب الثالث: دور الإيرادات العامة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

تهدف كافة السياسات الضريبية والمالية إلى المساهمة في تحقيق أهداف المجتمعات المعنية، وتتشابه الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل من المجتمعات المتقدمة والمتخلفة والنامية على السواء، حيث يهدف الجميع إلى إشباع الحاجات العامة وتحقيق التنمية والاستقرار و عدالة التوزيع.

إلى أن تشابه الأهداف الاقتصادية بين الدول المتقدمة و المتخلفة لا يقودنا إلى تشابه السياسات الضريبية فتشابه الأهداف الاقتصادية بين هذه المجموعات من الدول لا ينبغي أن تحجب عنا تلك الاختلافات الجوهرية بينهم، فهناك الاختلافات في ترتيب هذه الأهداف الاقتصادية حسب أولويتها،و لما كانت النظم الضريبية ما هي في حقيقتها إلا ترجمة للسياسات الضريبية التي ينتهجها مجتمع معين في لحظة معينة

[1] – هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص ص:282 – 283.

[2] – فارس رشيد البياتي ، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،تخصص اقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، غير منشورة)، عمان ، 2008 ، ص 102.

فان اختلاف السياسات الضريبية بين الدول لابد وان يقودنا إلى اختلاف النظم الضريبية لهذه المجتمعات[1].

أولا: أثر الإيرادات العامة على التعليم

يمكن أن تساهم الضرائب في مجال التعليم مساهمة فعالة وذلك من خلال ما تقدمه من إعانات لهذا المجال من حيث الإعفاء الذي تضعه لرفع مستوى هذه الخدمة أو إلزامها بالدفع ولكن بمعدل منخفض يسمح بتقديم خدمة أفضل تمكنه من رفع مستويات المجتمع و تحقيق الرفاهية الاجتماعية، و تقريب مستوى الدخول بين الأفراد .

ثانيا : أثر الإيرادات العامة على الصحة

كما اهتم المشرع بالتعليم وحرص على تلقي الأفراد للتعليم المناسب الذي يتفق مع ملكاتهم ومواهبهم اهتم كذلك بالخدمات الصحية المتقدمة و تحسينها ،لاسيما الطلب الوقائي الذي من شانه أن يقدم للمجتمع عناصر فعالة تساهم في عملية الإنتاج و التنمية الاقتصادية والاجتماعية،و التي سوف يستفيد منها الأفراد وتساعد على التقارب بين الدخول من خلال زيادة الإنتاج و العمل على تحسين الخدمات الصحية من خلال النفقات التي ينفقها على هذه الخدمات و لم يقتصر على ذلك بل دعا الأفراد والمؤسسات و الهيئات إلى المشاركة في تحسين هذا المجال و الإنفاق عليه ،وخصم تلك المبالغ التي ينفقونها من جملة الضرائب المستحقة عليهم متى تم دفعها إلى دور العلم والمستشفيات الخاضعة لإشراف الحكومة وقد زادت النسبة التي يخصمها من 3% في ظل القانون القديم إلى 7% في ظل القانون الجديد وذلك من صافي الربح السنوي للمنشأة [2].

[1] – حامد عبد المجيد دراز ، **دراسات في السياسات المالية** ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، مصر ، 1998 ، ص 41.

[2] – هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 303.

ثالثا:أثر الإيرادات العامة على الإسكان

تستخدم الدول التي تعاني من أزمة السكن كل من الضرائب والإعانات للحد أو التخفيف منها فقد استخدمت فرنسا في سنة 1945 الضريبة العقارية على المساكن الفسيحة التي لا يشغلها عدد كاف من الأشخاص بمراعاة المساحة بالنسبة لعدد السكان و ذلك بفرض الضريبة مرتفعة عليها بقصد إجبار هؤلاء الأشخاص على تأجير المساكن الزائدة عن حاجتهم للغير للتخلص من الضريبة و بالتالي يقلل من أزمة السكن التي تعاني منها البلاد كما و تخصص حصيلة هذه الضريبة لإنشاء مساكن جديدة وتحسين المساكن القائمة[1].

[1]- جهاد سعيد خصاونة ، مرجع سبق ذكره، ص 271.

خلاصة الفصل الثاني:

برز مصطلح التنمية في النصف الثاني من القرن العشرين وفرض نفسه على جميع الدول المتخلفة والنامية والمتقدمة، ليشمل جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.وبما أن المجتمع هو أساس التنمية ظهرت التنمية الاجتماعية والتي تعرف على أنها تغيير اجتماعي يستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية للبلاد النامية و إزالة المعوقات التي تراكمت عبر السنين.

و بالتالي نجد أن مجالات التنمية الاجتماعية تتعدد و تتداخل مع مجلات التنمية الاقتصادية لان كل واحدة تتأثر و تؤثر في الأخرى، و ذلك بهدف إحداث الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها كل الدول .

و عليه و نظرا لأهمية تحقيق تنمية اجتماعية بين أفراد المجتمع على المستوى الاقتصاد أو الاجتماعي فانه أصبح لزاما على الدولة أن تقوم بتحقيق تنمية اجتماعية و ذلك من خلال سياستها المالية و أدواتها المختلفة.

تعتبر الجزائر من الدول التي تتخذ السياسة المالية كأداة لتحقيق التنمية الاجتماعية لهذا سوف نتطرق في الفصل الموالي إلى واقع السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية .

الفصل الثالث

واقع السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر

تمهيد:

من أجل القضاء على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي المتخلف، أُجبرت الجزائر على صياغة توجهات سياسة جديدة تقوم على تبني برامج تنموية ضخمة للفترة 2000 – 2014 وذلك في ظل الرخاء المالي الذي عرفته هذه الفترة ، كان هذا كله برغبة من الحكومة الجزائرية في التوسع في الإنفاق العام من اجل تحقيق أهداف كبرى تخدم كل من التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و تحقيق أثار ايجابية على المتغيرات الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني و كذا المساهمة في تحسين المستوى الاجتماعي للأفراد من خلال التأثير في قطاعات التنمية الاجتماعية و مستوى التشغيل .

و عليه سيتم التطرق في هذا الفصل لواقع السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: السياسة المالية المطبقة في الجزائر وتطورها؛

المبحث الثاني: البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 1420؛

المبحث الثالث: اثر الإنفاق العام على مجالات التنمية الاجتماعية في الجزائر.

المبحث الأول: السياسة المالية المطبقة في الجزائر و تطورها

من الضروري قبل الخوض في دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر لابد من الإشارة لعوامل تطورها في هذا التمهيد و التي يمكن ردها لثلاثة محددات متداخلة و متكاملة هي المحدد الاقتصادي و المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي ، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية و المحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات، إن السير الحسن للسياسة المالية مرهونا بمدى فعالية كل من سياسة الإنفاقية والايرادية والموازنة العامة، و نظرا لأهمية السياسة المالية البالغة سنخصص لها هذا المبحث بأن نتعرض أولا للسياسة الإنفاقية في الجزائر ثم السياسة الايرادية وبعدها في المطلب الثالث الموازنة العامة بالإضافة إلى تتبع تطور كل منهما خلال فترة الدراسة (2000 – 2014) .

المطلب الأول : السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر(2000-2014)

إن السياسة الإنفاقية للجزائر خلال هذه الفترة تميزت بزيادة معدلات النفقات العامة باستمرار وهذه الزيادة شملت كل أنواع (تقسيمات) النفقات، بناءا على هذا قبل تتبع تطورها في فترة الدراسة سنتطرق أولا إلى تقسيماتها حسب المشرع الجزائري .

أولا : تقسيم النفقات العامة في الجزائر [1]

و تتشكل الميزانية العامة للدولة من مجموعتين من النفقات : نفقات التسيير و نفقات التجهيز .

1. **نفقات التسيير:** تسمى كذلك باعتمادات التسيير وهي تتضمن حسب نص المادة 5 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية "تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة". وترتبط هذه النفقات بالنشاط العادي و اليومي للدولة و التي تمكنها من تسيير مرافقها العمومية قصد إشباع الحاجات العامة .تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب وهي:
   - أعباء الدين العام و النفقات المحسومة من الإيرادات ؛
   - تخصيصات السلطات العمومية ،
   - النفقات الخاصة بوسائل المصالح ؛
   - التدخلات العمومية .

[1] – يلس شاوش بشير، مرجع سبق ذكره ، ص ص:61-62.

2.نفقات التجهيز: هي النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية. وهي عبارة عن الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي و الإداري . في المجال الاقتصادي تستخدم أساسا في الفلاحة والري . ولانجاز المنشآت القاعدية في المجال الإداري و التربوي و الاجتماعي والثقافي. وفي المجال الاجتماعي أصبح السكن يشكل مشكلا خطيرا اضطر الدولة إلى التدخل للتخفيف من حدته و ذلك بدعم المواطنين ماليا لتمكينهم الحصول على سكن لائق.

ثانيا: تطور النفقات العامة في الجزائر (2000-2014)

عرفت النفقات العامة خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا، ويمكن توضيحه من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (03-01): تطور النفقات العامة في الجزائر

الوحدة (مليار دج)

السنوات	نفقات التسيير	نسبة التطور نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة التطور نفقات التجهيز	مجموع النفقات
2000	956.3	-	290.2	-	1255.5
2001	8362.	-12.5	415.5	43.17	1251.7
2002	10501.	25.5	509.6	26.64	15598.
2003	1053.3	0.03	548.9	7.71	16023.
2004	1200	13.92	720	31.17	1920
2005	1200	0	750	4.16	1950
2006	12834.	6.95	1347.9	79.72	2631.4
2007	15749.	22.71	1477.6	9.62	1722.7
2008	20179.	28.57	23048.	55.98	43228.
2009	25937.	9.41	2597.7	12.70	5191.4
2010	28379.	21.01	3022.8	16.36	5860.8
2011	34343.	34.18	3184.1	5.33	6618.4
2012	4608.2	25.47	2820.4	-11.43	7428.6
2013	43356.	-5.91	25442.	-9.79	6879.8
2014	47144.	8.73	2941.7	15.62	7656.1

المصدر : من إعداد الطالبتان بناءا على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة (2000-2014).

ولتحليل تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز نستعين بالشكل التالي .

الشكل رقم (03-01): تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز

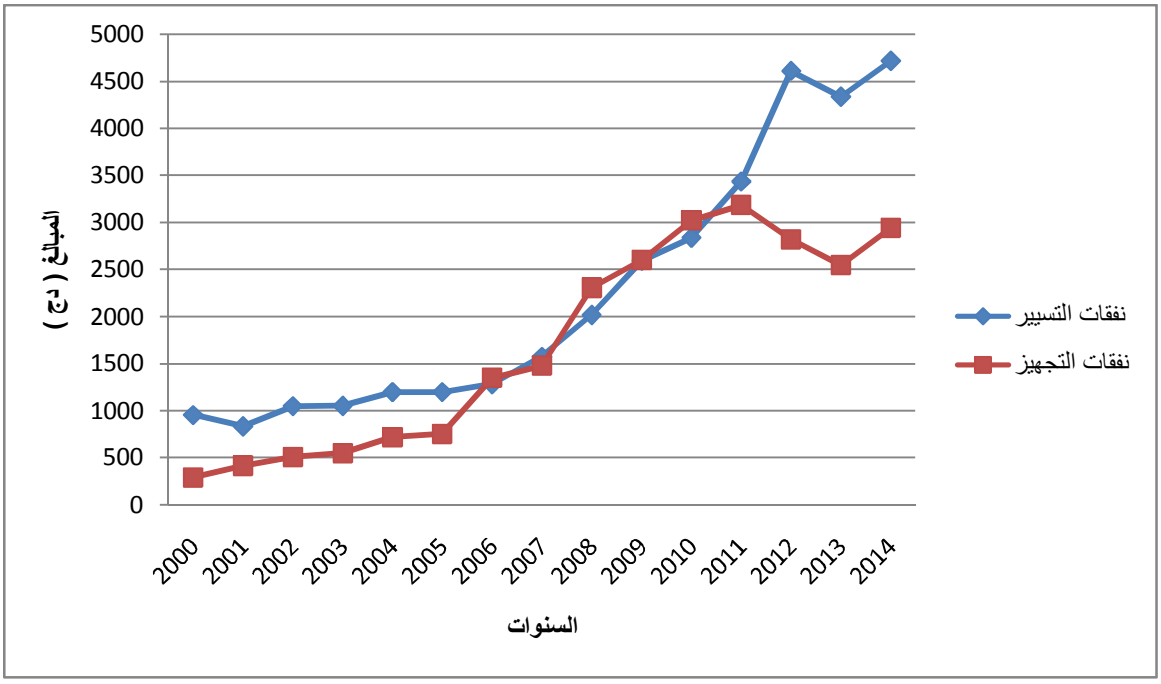

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

إن القراءة الأولية لهذا الجدول تبين أن النفقات العامة في الجزائر عرفت تزايدا مستمرا من سنة إلى أخرى وهذا ما نلحظه من خلال معطيات الجدول السابق.و لمعرفة نسبة تزايد كل من نفقات التجهيز ونفقات التسيير بالنسبة للنفقات العامة نستعين بالشكل السابق حيث سنتطرق لتحليل تطور كل منها على حدى.

1.**تحليل نفقات التسيير**: ويتضح من الجدول أن نفقات التسيير تتزايد بوتيرة اكبر من نفقات التجهيز إلى غاية 2007 وهذا نظرا لاستخدامها في تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية فهي ترتبط بالنشاط العادي للدولة و التي تمكنها من تسيير مرافقها العامة ؛ الأمر الذي حتم على الدولة تخصيص دائما الجزء الأكبر من نفقاتها العامة إلى هذا النوع؛ و بالتالي بلغت نسبة تطور نفقات التسيير سنة 2007(22.71 %أي ما يعادل 1574.9 مليار دج لتصل في سنة 2008الى 2017.9 مليار دج بنسبة 28.57% ، وشهدت في الفترة الممتدة من 2010-2014 كذلك ارتفاع ولكن بنسب متفاوتة حيث تتراوح مابين (8.73% -34.18%) ويمكن إرجاع هذا الارتفاع و التزايد المستمر إلى تبني الدولة سياسة مالية توسعية بالإضافة إلى زيادة عدد المنشات و المرافق العمومية وهذا أدى بها إلى زيادة

عدد الموظفين وبالتالي زيادة الأجور والمنح الاجتماعية نتيجة دخول الجزائر في سياسة تطبيق قوانين العمل الخاصة بالقوانين الاجتماعية هذه العوامل نتج عنها الارتفاع المستمر في النفقات العامة .

2.**تحليل نفقات التجهيز**: أما فيما يتعلق بنفقات التجهيز فهي الأخرى لا تقل أهمية على نفقات التسيير وهذا نظرا لأهميتها و مساهمتها الفعالة في الاقتصاد الوطني و قد تميزت هذه الأخيرة في الفترة الممتدة من 2000-2011 بتزايد مستمر وبنسب مختلفة تتراوح مابين(290.2 مليار دج في سنة 2000 لتصل إلى 3184.1 في سنة 2011؛ وقد يكون هذا عائد إلى عدة أسباب لعل أهمها توافق ارتفاع الاستثمار وانخفاض عمليات رأسمال، أما فيما يتعلق بالفترة الممتدة من 2011 الى2014 فنلاحظ أنها شهدت انخفاض طفيف مقارنة بالسنوات السابقة حيث تراوحت مابين 2544.2 الى29417 مليار دج وبالتالي يعد التزايد والتطور في نفقات التجهيز ضروريا وجيدا لأنها تعتبر نفقات جد نشيطة اقتصاديا، مع الأخذ بعين الاعتبار حسن تسييرها بالشكل الفعال لما لها من أهمية في الرفع من الإنتاج الوطني والسير به من التبعية لقطاع المحروقات.

المطلب الثاني: السياسة الايرادية العامة في الجزائر

شهدت السياسة الايرادية خلال الفترة محل الدراسة تطور ملحوظا، وكان ذلك ناتجا عن الوفرة المسجلة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن الذي عرفته أسعار النفط . لهذا سنقوم أولا بدراسة التطور الإجمالي للإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2014 ثم نعرض مواردها أو (مصادرها) وتطورها في نفس الفترة.

أولا:تطور الإيرادات العامة في الجزائر

لقد ساهمت أسعار النفط بارتفاعها خلال الفترة المدروسة في تطور الإيرادات العامة، والجدول التالي سيوضح ذلك.

الجدول رقم(03 – 02) : تطور الإيرادات العامة للفترة 2000 –2014

الوحدة (مليار دج)

السنوات	الإيرادات	نسبة التطور (%)
2000	1028.8	-
2001	1234.3	19.98
2002	1457.7	18.09
2003	1500.2	29.1
2004	2815	1.84
2005	35.816	7.05
2006	1667.9	1.96
2007	180.62	8.07
2008	2419	6.73
2009	278.66	44.83
2010	301.58	10.58
2011	29.924	-2.89
2012	3455.6	15.48
2013	2038	10.54
2014	418.12	10.42

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة الجزائرية للفترة (2000-2014).

الشكل رقم (03-02):تطور الإيرادات العامة

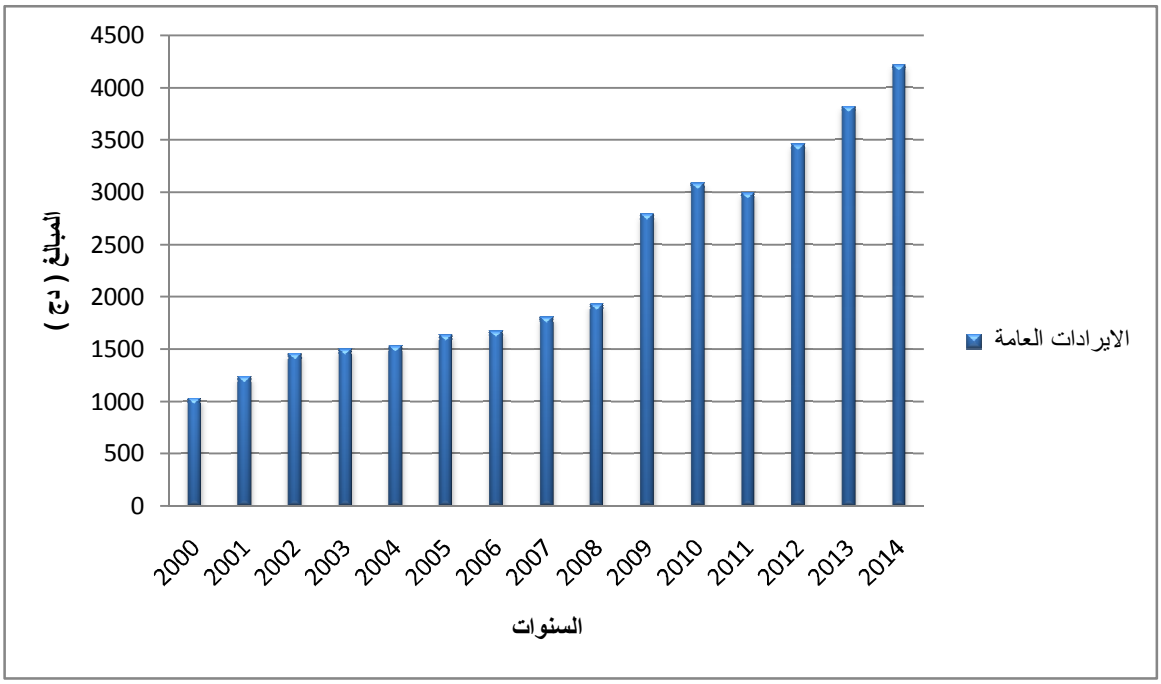

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال معطيات الجدول السابق و الممثلة في الشكل البياني نلاحظ تزايد مستمر في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) بنسب مرتفعة ويرجع سبب هذا التزايد إلى الارتفاع المستمر في أسعار النفط. حيث انتقلت من 1028.8 مليار دج في سنة 2000 إلى 1924 مليار دج سنة 2008 ، ثم قفزت إلى 2786.8 بنسبة تطور 44.83 % سنة 2009، أما في الفترة الممتدة مابين (2010 – 2013) فقد شهدت تطورا كذلك بنسب تراوحت مابين(2.89-% إلى 15.48%) حيث بلغت الإيرادات 3081.5 مليار دج في سنة 2010، لتنخفض في سنة 2011 إلى نسبة 2.89-%، في حين بلغت الإيرادات الإجمالية 418.12مليار دج في سنة 2014.

ثانيا: موارد الإيرادات العامة

لقد حدد المشرع الجزائري قائمة موارد أو مصادر الميزانية العامة في المادة 11من قانون 7 يونيو1984 المتعلق بقوانين المالية و التي نصت على مايلي "تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة مايلي :

- إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مدا خيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والإتاوات؛
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛

- التسديد برأسمال للقروض والفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المسحوبة و المحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع.

كما انه أيضا يمكن تصنيفها إلى موارد الجباية العادية ، الموارد العادية غير الجبائية، وموارد الجباية البترولية وذلك حسب الجدول(أ) من الميزانية الملحق بقانون المالية ، وفي مايلي جدول يوضح مصادر الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

الجدول رقم (03-03):مصادر الإيرادات العامة

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات الجبائية (1)	الإيرادات العامة (2)	الإيرادات الأخرى (3)	مجموع الموارد العادية (4)=(3)+(2) +(1)	الجباية البترولية (5)
2001	4113.	18	73	502.3	732
2002	438.8	18	84.5	541.3	916.4
2003	438.8	33	112	583.8	916.4
2004	5323.	19.5	114	665.8	862.2
2005	5969.	38	101.9	736.8	899
2006	6107.	22.5	118.65	751.9	916
2007	6761.	23	130.5	829.6	973
2008	754.8	68.5	130.5	953.8	970.2
2009	921	86.6	150.5	1158.1	1628.5
2010	10685.	44.7	132.5	1245.7	1835.8
2011	13245.	38	157.5	1520	1472.4
2012	1595.7	73.3	225	1894	1561.6
2013	1831.4	82.7	290	2204.1	1615.9
2014	2267.4	85	288	2640.4	1577.7
المجموع	13468.2	650.8	2108.55	16227.6	16877.1

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة (2000-2014).

يتبين لنا من خلال الجدول أن مساهمة الجباية العادية و الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة تتفاوت من سنة إلى أخرى حيث نرى إن الجزائر اعتمدت بشكل كبير على الجباية البترولية والتي تمثل اكبر حصة من مجمل إيرادات الميزانية ورغم التذبذبات الحاصلة ،حيث بلغت حوالي 55 % من مجموع الإيرادات العامة للميزانية ؛ أما فيما يخص الجباية العادية فهي منخفضة بالمقارنة مع إيرادات الجباية البترولية ،إلى أنها شهدت تطورا من سنة إلى أخرى ويظهر هذا الارتفاع جليا في سنة 2014 حيث وصلت إلى 2640.4 مليار دج وهذا التطور و الزيادة راجعة إلى الجهود المبذولة من طرف المديرية العامة للضرائب وكذلك بفضل الإصلاحات المطبقة عليها .

المطلب الثالث: الموازنة العامة في الجزائر

تعتبر الموازنة العامة في الجزائر أداة تستخدمها الحكومة لاقتطاع جزء من الثروة الوطنية و إعادة توزيعها بهدف تحقيق سياستها الاقتصادية و الاجتماعية؛ ونظرا لأهميتها سنخصص هذا المطلب للتحدث عن مفهومها و هيكلها .

أولا : تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري

عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة المادة (6) من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية "بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".

ثانيا: هيكل الموازنة العامة في الجزائر

لدراسة هيكل الموازنة العامة لدولة ما يجب معرفة المعايير التي تصنف على أساسها عمليات الميزانية سواء تعلق الأمر بعمليات النفقات العامة أو الإيرادات؛ تتكون الموازنة العامة في الجزائر من جانبين: النفقات العامة، الإيرادات العامة.

وهنا نحاول وباختصار التطرق إلى المعايير التي تبوّب على أساسها مكونات الميزانية العامة في الجزائر أي تبويب النفقات العامة في الجزائر، تبويب الإيرادات العامة في الجزائر [1]:

[1] – درواسي مسعود ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990-2004** ،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر،2006-5200 ،ص ص:384-386.

1.**تبويب النفقات العامة في الجزائر**:لقد تغير نوع التبويب مع تغير دور الدولة لما كان دورها تقليدي ساد التبويب الإداري ثم ظهرت عدة أصناف أكثر دقة كالتبويب الإداري والاقتصادي والمالي.

أ –التبويب الإداري :تبوب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين:

- التبويب حسب الوزارات : أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير؛
- التبويب حسب طبيعة الاعتمادات : أي توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات؛

ب –التبويب الوظيفي :حسب هذا التصنيف تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربعة مجموعات كبيرة وهي:

- الخدمات العامة كالإدارة العامة والأمن؛
- الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم؛
- الخدمات الاقتصادية كالفلاحة والصناعة؛
- النفقات غير القابلة للتخصيص فائدة الدين العام.

ج –التبويب الاقتصادي : يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات على الاقتصاد الوطني ككل، وحسب هذا النوع تقسم النفقات إلى:

- (نفقات التسيير) النفقات الجارية (ونفقات التجهيز) نفقات الاستثمار؛
- نفقات المصالح الإدارية ونفقات التحويل أو إعادة التوزيع.

د –التبويب المالي : من الناحية المالية تقسم النفقات إلى ثلاثة أنواع وهي:

- النفقات النهائية : وتمثل الحق المشترك في توزيع الأموال العامة حيث أّنه عندما تخرج الأموال العامة فإن خروجها نهائي فمثلا دفع راتب موظف أو نفقة ناتجة عن عملية أشغال عمومية فهي تكاليف نهائية؛
- النفقات المؤقتة : تمثل جزء من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة حيث أن هذه النفقات تتعلق بالخزينة.

2. تبويب الإيرادات العامة في الجزائر: تبوب الإيرادات عكس النفقات التي تبوب حسب الأهداف التي تحققها، ولذلك فإن تبويب الإيرادات ينسجم مع التبويب القانوني بالإضافة إلى التبويب الاقتصادي.

أ –التبويب القانوني: يستند هذا النوع على أساس استخدام القوة العمومية من طرف الهيئات المخول لها ذلك خلال عملية التحصيل للإيرادات العامة، حيث يمكن للسلطات العمومية أن تلجأ إلى السلطة القانونية عند تحصيل الإيرادات واللجوء إلى التدابير الآمرة والناهية التي خولها لها القانون.

ب –التبويب الاقتصادي: يعتمد على مصدر الاقتطاع ومن هنا يمكن أن نميز بين التبويب قبل الإصلاحات 1991 الذي كان يعتمد على (الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال)الثروة وضرائب الاستغلال، أما التبويب بعد 1991 كان يعتمد ضرائب على الدخل وضرائب على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة....الخ.إن لكل من إيرادات ونفقات الموازنة العامة مدونة تسمح بترقيم وتبويب عمليات إيرادات ونفقات الدولة وهو ما يعرف بمدونة الميزانية العامة. ومدونة إيرادات الموازنة العامة أو ما يعرف بالجدول(أ) (الملحق بقانون المالية)، سنعرضها في الجدول التالي

الجدول رقم (03–04) : الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2014 الجدول (أ)

إيرادات ا لميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 . ا لموارد العادية	
1 . 1 .الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 –حواصل الضرائب المباشرة	866.120.000
002 – 201 – حواصل التسجيل و الطابع	59.300.000
003-201-حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	853.330.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة).....	510.720.000
004-201-حاصل الضرائب غير المباشرة.....	3.000.000
005- 201-حاصل الجمارك.....	5.700.00048
المجموع الفرعي (01)	**2.267.450.000**
2.1. الإيرادات العادية:	
006-201-حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	21.000.000
007-201-الحواصل المختلفة للميزانية.....	64.000.000
008-201-الإيرادات النظامية.....	-
المجموع الفرعي (02)	**8.000.0005**
3.1. الإيرادات الأخرى:	
الإيرادات الأخرى.....	288.000.000
المجموع الفرعي (03)	**288.000.000**
مجموع الموارد العادية	**2.640.450.000**
2- الجباية البترولية	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1.577.730.000
المجموع العام للإيرادات	**4.218.180.000**

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، الثلاثاء 28 صفر 1435 هـــ الموافق لـــ31 ديسمبر 2013، العدد 68، ص45.

- مدونة النفقات العامة التي تظهر في جدولين هما الجدول (ب) يتعلق بميزانية التسيير، أما الثاني (ج) خاص بميزانية التجهيز. والذي سنتطرق لهم بترتيب على التوالي.

الجدول رقم (03 – 05): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية (الجدول ب)

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية.....	9.422.733.000
مصالح الوزير الأول.....	2.712.507.000
وزارة الدفاع الوطني.....	9.926.000.00055
وزارة الداخلية والجماعات المحلية.....	5.708.651.00040
وزارة الشؤون الخارجية.....	30.617.909.000
وزارة العدل.....	7.365.637.0002
وزارة المالية.....	8.551.455.0007
وزارة الطاقة والمناجم.....	4.050.228.0001
وزارة التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار.....	4.452.530.000
وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.....	233.232.749.000
وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف	24.260.117.000
وزارة المجاهدين.....	24.274.980.0001
وزارة الموارد المائية	38.922.265.000
وزارة النقل.....	13.148.714.000
وزارة الأشغال العمومية.....	19.405.864.000
وزارة السكن و العمران و المدين.....	19.449.647.000
وزارة التهيئة العمرانية و البيئة	2.405.141.000
وزارة الاتصال.....	18.630.359.000
وزارة التربية الوطنية.....	69.810.413.0006
التعليم العالي والبحث العلمي.....	270.742.002.000
الثقافة.....	25.233.155.000

وزارة التكوين و التعليم المهنيين.....	49.491.196.000
وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة	135.822.044.000
وزارة التجارة	23.801.125.000
وزارة العلاقات مع البرلمان.....	277.547.000
وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي.....	27.291.555.0004
وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات.....	36.946.753.0005
وزارة الشباب والرياضة.....	36.791.134.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	3.680.186.000
وزارة السياحة و الصناعة التقليدية	3.007.737.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.....	2.323.410.000
المجموع الفرعي	**4.243.755.743.000**
التكاليف المشتركة	470.696.623.000
المجموع العام	**4.714.452.366.000**

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، الثلاثاء 28 صفر 1435 ه الموافق ل31 ديسمبر 2013، العدد 68، ص46.

الجدول رقم (03 – 06) : توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	2.972.000	2.820.500
الفلاحة والري.....	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة.....	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين.....	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن.....	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة.....	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**2.329.317.600**	**2.050.345.900**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال...	**415.000.000**	**891.368.310**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**2.744.317.600**	**2.941.714.210**

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، الثلاثاء 28صفر 1435هـ الموافق ل 31ديسمبر 2013، العدد 68، ص47.

المبحث الثاني: البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2014)

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم و الإيديولوجيات و كذا الاستراتيجيات و بالتالي تغيير القرارات و الأنظمة ، و عليه يمكن رد التوجهات الإنمائية في الجزائر إلى عوامل كثيرة نذكر منها : انتشار الفقر، البطالة و ضعف معدل النمو الاقتصادي إضافة إلى أنها كانت تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية معاً، و عليه قررت اعتماد برامج تنموية للفترة الممتدة ما بين (2001 – 2014) وتتمثل هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 -9200) و برنامج التنمية الخماسي (2010 – 2014).

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

برنامج الإنعاش هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي و بالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة و القيمة المضافة و الموفرة لمناصب الشغل ، و تدعيم الخدمات العمومية و من ثم فان هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة و إلى تخفيف الإصلاحات المنجزة و المساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد و من ثم فان الهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية[1].

أولا: تعريف برنامج الإنعاش الاقتصادي

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة من مخصصات مالية موزعة على طول200 2001 -4 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 ، والمقدر ب 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في إنتاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

[1] – حاكمي بوحفص ، **الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر– المغرب – تونس ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ، العدد السابع ، جامعة وهران ، الجزائر، ص 15 .

ثانيا : أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: [1]

- الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة ؛
- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة ؛
- دعم التوازن الجهوي و إعادة الفضاءات الريفية .

ثالثا : محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 –2004

ترتكز المخصصات أو الاعتمادات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي بالأساس على خمسة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (03–07) : توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات (2001 – 2004)

الوحدة : (مليار دج)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة المئوية
دعم الإصلاحات	06	11	13	15	45.0	8.5
دعم النشاطات المنتجة	10.6	20.2	22.5	12.0	65.3	12.8
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية	93.0	77.9	37.6	2.0	210.5	40
تنمية الموارد البشرية	39	29.9	17.4	3.9	90.2	17

المصدر: عياش بولحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001 – 2004** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، غير منشورة) ، الجزائر ، 2010 – 2011 ، ص 40 .

[1] – بو دخدخ كريم، سلامنة محمد، **اثر التوسع في النفقات العامة على لبطالة في الجزائر 2001 -2009**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 09.

الشكل رقم (03-03) : توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات لبرنامج الإنعاش الاقتصادي .

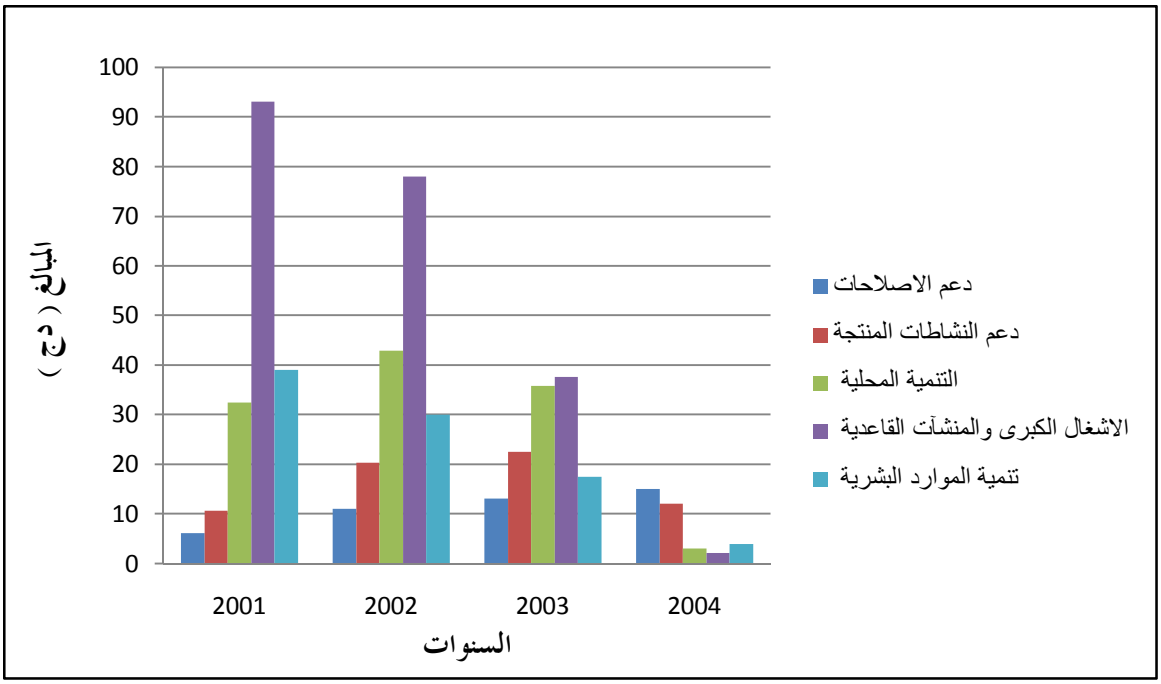

المصدر:من إعداد الطالبتان باعتماد على معطيات الجدول رقم (03-07).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن توزيع الاعتمادات المالية حسب قطاعات برنامج الإنعاش الاقتصادي تركز على الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية و التنمية المحلية حيث بلغت قيمة كل منهما على التوالي 210.5 مليار دج، 114 مليار دج، كما تم تخصيص ما نسبته17 %لتنمية الموارد البشرية بمبلغ قدره 90.2 مليار دج .أما من خلال الرسم البياني فيمكن القول أن التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يركز على السنوات الثلاثة الأولى و الذي من خلاله تم تخصيص النسب الكبيرة من المخصصات المالية لهذا البرنامج لتلك السنوات، في حين أن سنة 2004 لم تحظى إلا بقيمة 36 مليار دج من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج .

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005 – 2009)

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية لـــ 08 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من اجل تحضير برنامج تكميلي لدعم

النمو. ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو و تكييفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي[1].

أولا:تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو

هو برنامج قدرت الاعتمادات المالية المخصصة له بمبلغ 8.705مليار دينار (114مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216مليار دينار) و مختلف البرامج الإضافية ،لاسيما برنامجي الجنوب و الهضاب العليا،و البرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش،و البرامج التكميلية المحلية.

أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـــ (9.680مليار دج) (حوالي 130مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[2] .

ثانيا: أهداف برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009)

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج فيما يلي[3]:

- تطوير البنية التحتية الاقتصادية من خلال ترقية قطاع الأشغال العمومية و تحديثه ؛
- الاهتمام بالقطاع الفلاحي، بانتهاج سياسة بناء السدود وتدعيم الأنشطة الزراعية و استصلاح الأراضي ؛
- تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان التكنولوجية الإعلام والاتصال؛ تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

ثالثا: محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009)

يمكن عرض محتوى هذا البرنامج من خلال الجدول التالي :

---

[1] – زرمان كريم ، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2009** ، **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية** ، العدد السابع جامعة خيضر بسكرة ، جوان 2010 ، ص205 .

[2] – محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث**، العدد العاشر، جامعة ورقلة ، 2012، ص 147.

[3] – محمد كريم قروف ، **تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001 – 2012** ، ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014 ، جامعة سطيف 1 ، يومي11-12 مارس 2013 ص 15 .

الجدول رقم (03 – 08) : التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :

الوحدة : مليار دينار جزائري

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	% للبرنامج
1. برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان	**1908.5**	45.5
*السكن	555	
*التربية التعليم التكوين المهني	399.5	
*برامج البلدية للتنمية	200	
*تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية	250	
*تزويد السكان بالماء و الغاز و الكهرباء	192.5	
*باقي القطاعات	311.5	
2. برامج تطوير الهياكل القاعدية	**1703.1**	40.5
*قطاع الأشغال العمومية و النقل	1300	
*قطاع المياه	393	
*قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	8
*الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري	312	
*الصناعة و ترقية الاستثمار	18	
*السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف	7.2	
4. تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	**203.9**	4.8
*العدالة و الداخلية	98	
*التجارة و المالية	67	
*البريد و التكنولوجيات الإعلام و الاتصال	16.3	
*قطاعات الدولة الأخرى	22.6	
5. برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة	**50**	1.2
*الإعلام و الاتصال	50	
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة (2005 – 2009) ،أفريل 2005 ،ص 09.

الشكل رقم (03 – 04) : التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

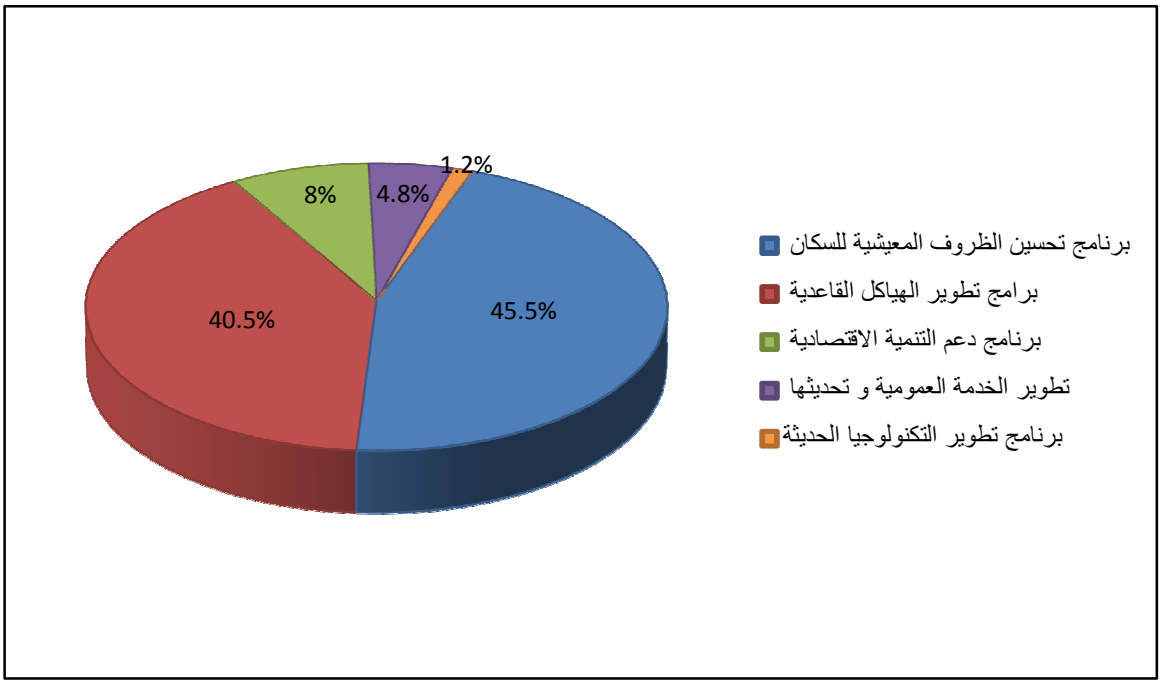

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03 – 08).

نستنتج من الشكل رقم (03 – 04) أن برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان قد خصص له اكبر حجم من الاعتمادات المالية من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو بنسبة 45.5 % و ذلك من اجل توفير السكن و التعليم .....الخ و هذا ما يخدم التنمية الاجتماعية ، كما استفاد تطوير الهياكل القاعدية نسبة 40.5% من إجمالي البرنامج – أي ما يعادل 1703.1 مليار دج – لتحسين قطاع الأشغال العمومية و النقل و المياه و التهيئة العمرانية ، بالإضافة إلى تحصل برنامج دعم التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمة العمومية وتحديثها نسبة 8% و 4.8% على الترتيب،ونلاحظ أن برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة استفاد بأقل نسبة1.2%من إجمالي البرنامج.

المطلب الثالث:البرنامج الخماسي (2010–2014)

يعد أخضم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل إلى 286 دولار و بالنظر لضخامة المبالغ المرصودة و حجم الأهداف المتوخى الوصول إليها من خلال تنفيذ هذا البرنامج لإنعاش الاقتصاد الوطني .

أولا : تعريف برنامج الخماسي (2010 – 2014) [1]

هو إستراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000 ، وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بل يشكل أيضا القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل رئيس الدولة.

رصدت ضمن هذا البرنامج الخماسي14 (2010-20) مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار وهو ما يمثل 21214 مليار دينار وهو يشمل:

- برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 ، بمبلغ 9860 مليار دينار(يعادل 113 مليار دولار)؛
- وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار(أي 155 مليار دولار).

ثانيا : أهداف مخطط التنمية الخماسي (2010 – 2014)

قد تم إدراج مجموعة من الأهداف الرئيسية و المهمة لهذا البرنامج الخماسي و المتوقع منها تحقيق أثار اجتماعية و اقتصادية ايجابية على الاقتصاد الوطني و الحياة المعيشية للمواطن بصفة عامة ومن أهمها [2]:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي؛
- تحسين الخدمات العمومية، المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية؛
- دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية؛

---

[1] – مسعود زكرياء، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001** ، **ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014** ، جامعة سطيف 1 ، يومي11-12 مارس 2013 ص - ص: 14- 15 .

[2] – عماري عمار ، محمادي وليد ، **أثار الاستثمارات العمومية على الاداء الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014** ، جامعة سطيف 1 ، يومي11-12 مارس 2013 ص 09 .

- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي؛
- النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال؛
- التأكيد على أهمية التعليم والتكوين العاليين وتوسيع قاعدتهما.

ثالثا : محتوى البرنامج الخماسي (2010 – 2014)

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر بـــ 21214مليار دج مع العلم انه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها في ما يلي :

الجدول رقم (03 – 09) : التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010 – 2014 .

الوحدة(مليار دج)

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	%
1. **برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان**	**9903**	45.42
*السكن	3700	
*التربية التعليم التكوين المهني	1898	
* الصحة	619	
*تحسين وسائل و خدمات الإدارات العمومية	1800	
*باقي القطاعات	1886	
2. برامج تطوير الهياكل القاعدية	**8400**	38.52
*قطاع الأشغال العمومية و النقل	5900	
*قطاع المياه	2000	
*قطاع التهيئة العمرانية	500	
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**3500**	16.05
*الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري	1000	
*دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
*دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل	500	

المصدر : نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 – 2010)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف، الجزائر، 2013، ص 48.

الشكل (03 – 05) : الدائرة البيانية للتوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010 – 2014)

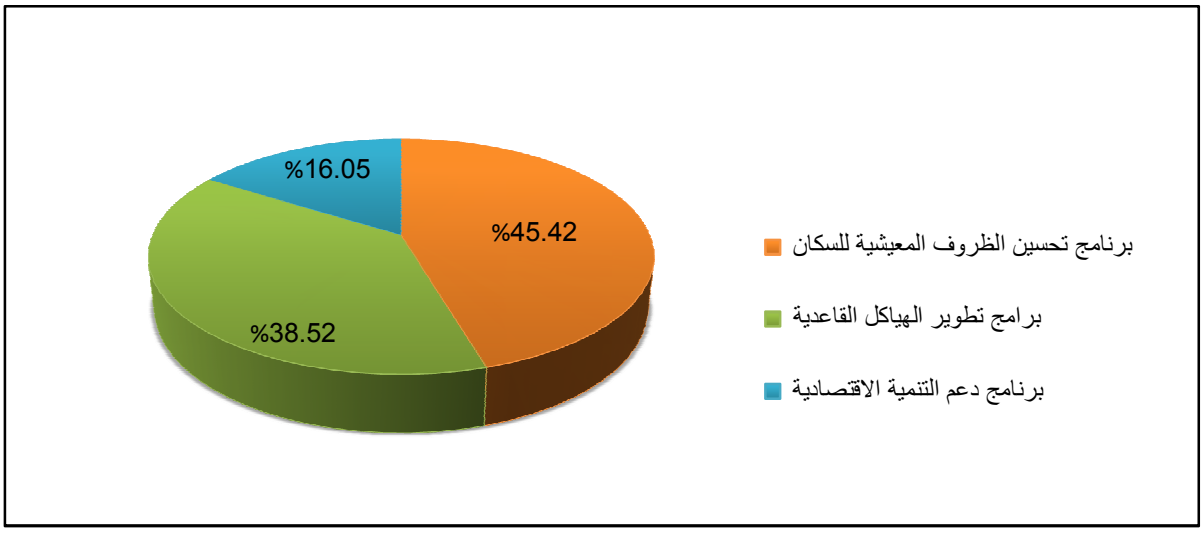

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03 –09)

نلاحظ من الرسم البياني و الجدول رقم (03– 09) أن برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان تأخذ اكبر وأضخم الاعتمادات المالية بالموازاة مع برامج تطوير الهياكل القاعدية بنسبة 45.5% و38.52% على الترتيب، أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فقد قدرت نسبته بـــ 16.05%.

المبحث الثالث: اثر الإنفاق العام على مجالات التنمية الاجتماعية في الجزائر

بما أن التوسع في النفقات العامة بمختلف أنواعها ينتج عنه أثار متعددة في مختلف الميادين، عملت الجزائر على توسيع نفقاتها فخصصت ثلاث برامج تنموية ضخمة تهدف من خلالها إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء بمستوى معيشة السكان، ويتضح ذالك من خلال دراسة النفقات العامة على مجالات التنمية الاجتماعية في الجزائر من تعليم، صحة وبطالة واثر التوسع في الإنفاق العام عليها.

المطلب الأول: اثر الإنفاق العام على التعليم في الجزائر

يعد التعليم من أهم الاستثمارات التي يمكن لأي بلد تحقيقها، في الجزائر تتجسد هذه القناعة من خلال إقرار مبدأ إجبارية التعليم ومجانيته لمدة تسع سنوات وهذا منذ عام 1976. نظام التعليم في الجزائر يشمل التعليم التحضيري، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي العام والتقني، التعليم العالي وإضافة إلى التعليم و التكوين المهنيين و تعليم الكبار (محو الأمية).

مع بداية الألفية الثالثة وسعيا منها لتطوير منظومتها التربوية و جعلها تساير التطورات الحديثة التي يشهدها العالم، التزمت الجزائر ببرنامج إصلاح تمثلت أهم محاوره في:

- الشروع في التعميم التدريجي للتعليم التحضيري لكل الأطفال البالغين سن الخامسة ؛
- العمل على إلحاق كل الأطفال الذين هم في سن التمدرس بمقاعد الدراسة ؛
- ضمان بقاء ما نسبته 90% من الأطفال الذين بلغوا سن نهاية التعليم الإجباري في مقاعد الدراسة بعد إعادة السنة ولو لمرتين؛
- تمكين 75% من التلاميذ الذين انهوا التعليم الإجباري من الالتحاق بالتعليم بعد الإجباري، يوجه70% منهم إلى التعليم الثانوي العام و التكنولوجي و 30% المتبقية إلى التعليم التقني و المهني؛
- تحديد نسبة نجاح 75% كهدف في امتحانات شهادة البكالوريا؛

* إصلاح قطاع التعليم العالي و البحث العلمي لاسيما من خلال :
* تعميم شبكة الانترنت على مستوى المعاهد و الكليات ؛
* إنشاء مدارس الدكتوراه؛
* تكييف الجامعة مع بيئتها الاجتماعية و الاقتصادية ؛
* إعداد خطة لمحو الأمية خاصة بين الفئة العمرية(15 – 49 سنة).

ومن اجل بلوغ هذه الأهداف استفاد قطاع التربية الوطنية و التعليم العالي من غلاف مالي قدر بـــ 45.9 مليار دج في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي و 341 مليار دج في إطار البرنامج الخماسي لدعم النمو 2005 – 2009، و إن المتتبع لتطور النفقات العامة على قطاع التعليم في الجزائر خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة يجد أن هذه الأخيرة تضاعف خلال المدى الزمني 2000 – 2008 منتقلة من 35840 مليون دج إلى 280888.9 مليون دج [1] .

ومن أهم الانجازات المادية في التعليم في الجزائر ما لخص في الجدول الأتي :

الجدول رقم (03 – 10) : أهم الانجازات المادية في قطاع التعليم في الجزائر

قطاع التعليم	الانجازات المادية	الفترة 1999–2004	الفترة 2005–2009	المجموع الفترة 1999–2009
التربية الوطنية	المدارس الابتدائية	2792	1800	4592
	الاكماليات	687	1013	1700
	الثانويات	287	379	666
	المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	140	358	498
	المطاعم والنظام نصف الداخلي	735	2508	3242
التعليم والتكوين المهنيين	معاهد التكوين	11	11	22
	مراكز التكوين	69	103	172
	المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	140	158	298
التعليم العالي	المقاعد البيداغولوجية	322000	351000	673000
	أماكن الإيواء	131.500	202.800	334.300

المصدر: بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، الملحق 04، أكتوبر 2010، تاريخ الاطلاع 27-03-2015 على الساعة21:17.

www.premier –ministre.gov.dz

[1] – بن حاج مونير ، بلعاطل عياش ،**اثر التوسع في الإنفاق العام علي القطاعات الاجتماعية على الفقر البشري في الجزائر2001–2010** ، ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،جامعة سطيف 1، يومي11/ 12مارس 2013،ص 10.

المطلب الثاني:اثر الإنفاق العام على الصحة في الجزائر

قطاع الصحة هو الآخر من ضمن القطاعات التي نالت قسطا من الآثار السلبية في التسعينات ، ومن اجل تجاوز تلك الآثار حددت الجزائر أولويات القطاع للنصف الأول من العشرية الأولى من الألفية الثالثة من خلال الميثاق الوطني للصحة ،ومن اجل بلوغ تلك الأولويات استفاد قطاع الصحة ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي من غلاف مالي بلغ 14.7مليار دينار موجهة لإعادة تأهيل منشات القطاع، و بناء مستشفى و خلال الفترة 2005-2009 استفاد قطاع الصحة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي من 244 مليار دج من الاستثمار العمومي موجهة لانجاز حوالي 800 منشاة منها:[1]

- 20 مستشفى بـــ 200سرير و 70مستشفى أخر بأقل من 200سرير؛
- 260 مستشفى ومركزا متخصصا؛
- 133عيادة متعددة الخدمات.

من بين المنشات التي تم تسطيرها ،استكمل 152 انجازا ولا يزال 400 انجاز قيد الاستكمال و 200 مشروع أخر في طريق الانطلاق . وفي السياق ذي صلة تضاعفت ميزانية التسيير لقطاع الصحة من خلال الفترة 2000-2009 بأكثر من خمس مرات منتقلة من 33.90مليار دينار إلى 178.32 مليار دينار من جهته برنامج الاستثمارات العمومية خصص غلاف مالي لقطاع الصحة قدره 619مليار دينار بهدف إقامة نحو1600منشاة بين مستشفيات ،مراكز طبية متخصصة ،عيادات متعددة الخدمات وقاعات علاج،أما متعلق بتكوين ممارسي الصحة فمن المبرمج خلال المدى الزمني 2010-2014 إنشاء 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي .وتصنف الاستثمارات الخاصة بقطاع الصحة المدرجة ضمن البرنامج الخماسي 2010-2014 ، حسب الأولويات التي تستهدف التقليص من الفوارق في توفير الخدمات الصحية بين ولايات الوطن، من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق انجاز معاهد ومستشفيات و

[1]- بلعاطل عياش ،نوي سميحة ، **آليات ترشيد الإنفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر** ، **ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، جامعة سطيف 1، يومي12/11 مارس 2013 ،ص 12.

مؤسسات استشفائية و هياكل جوارية متخصصة موزعة عبر كامل التراب الوطني[1]؛ وفي الجدول التالي سيتم عرض تطور الانجازات المادية لقطاع الصحة العمومية .

الجدول رقم (03–11):تطور الانجازات المادية للصحة العمومية للفترة (1990–2009)

الانجازات المادية	الفترة 1999–2004	الفترة 2005–2009	المجموع الفترة 1999–2009
المستشفيات	13	23	36
العيادات المتخصصة الخدمات	50	83	133
المراكز الصحية	13	126	262
قطاعات العلاج	694	402	1096

المصدر: بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، الملحق 04، أكتوبر 2010 ، تاريخ الاطلاع 27-03-2015 على الساعة21:17.

www.premier –ministre.gov.dz

المطلب الثالث:اثر الإنفاق العام على معدلات البطالة

تعد مشكلة البطالة من بين اخطر و اعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من أثار اقتصادية و اجتماعية ، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال و إلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج و سياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية [2] .

[1] - بلعاطل عياش ،نوي سميحة ، نفس المرجع السابق ، ص 15.

[2] – نبيل بوفليح ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 – 2010** ، **مجلة أبحاث اقتصادية إدارية** العدد الثاني عشر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ديسمبر 2012 ، ص 247.

و الجدول التالي رقم (03–12): يوضح تطور معدل البطالة خلال الفترة (2000 – 2014)

السنوات	معدل البطالة %
2000	28.89
2001	27.3
2002	25.9
2003	23.7
2004	17.7
2005	15.3
2006	12.3
2007	11.8
2008	11.3
2009	10.2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9.8
2014	9.8

Source: www.ons.dz

من خلال الجدول السابق، يتضح الانخفاض الكبير الذي عرفته معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014.حيث برز هذا الانخفاض بشكل كبير في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 حيث انخفضت من نسبة 27.3 % الى 17.7 % ثم واصلت انخفاضها لتصل في سنة 2010 إلى 10 % نتيجة تطبيق مخططين لدعم النمو الاقتصادي ومباشرة تطبيق المخطط الثالث. فقد ارتفعت النفقات العمومية من 1519 مليار دينار خلال سنة 2001 إلى 5860 مليار دينار في سنة 2010 أي بنسبة 28.5 % . كما سجلت سنة 2008 اكبر نسبة ارتفاع مقارنة بالسنة التي سبقها، إذ ارتفعت النفقات من 3143 مليار دينار سنة 2007 لتصل إلى 4882 مليار دينار سنة 2008، من جهة ثانية نسجل انحصارا في معدلات البطالة خلال هذه الفترة، فقد انخفضت من 27.3% سنة 2001 لتستقر

عند حدود 10 % سنة 2010، كما تجدر الإشارة إلى سنة 2004، التي سجلت أكبر انخفاض في معدل البطالة من 23.7 % سنة 2003 إلى 17.7% سنة 2004[1].

ومن اجل توضيح التطور الذي شهده معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري نستعين بالشكل الموالي:

الشكل رقم (03-06): تطور معدل البطالة

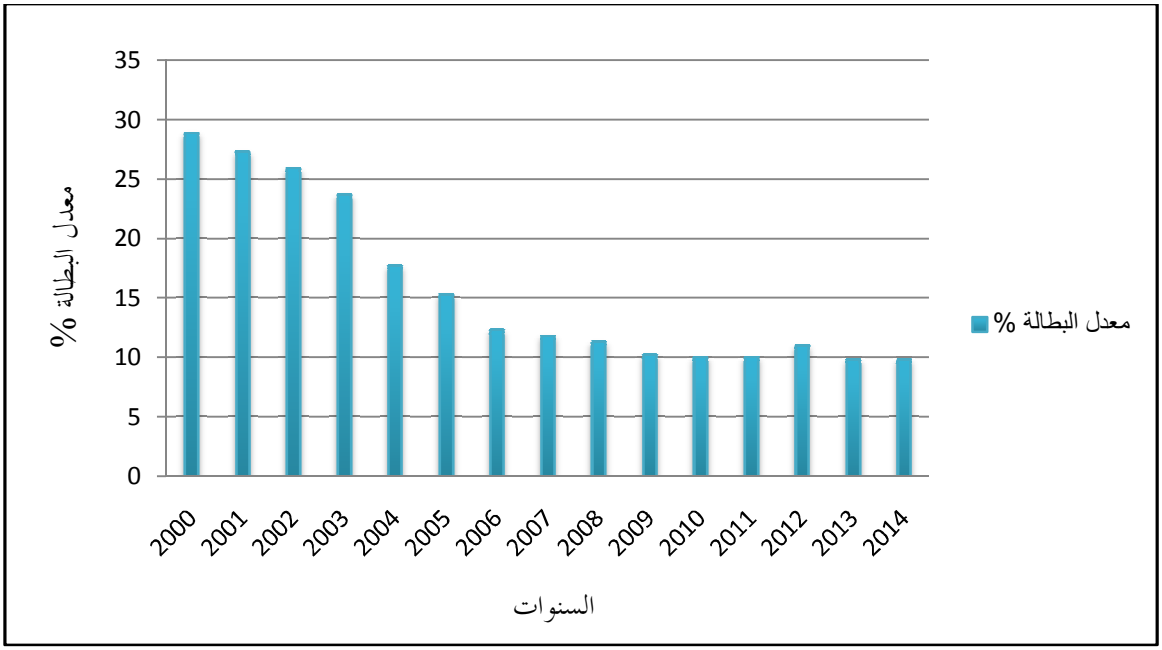

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

أما بالنسبة مساهمة مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 فيلاحظ من خلال توزيع المخصصات المالية أن أكثر من 60% منها موجه للأنشطة المستوعبة لليد العاملة بما في ذلك تنمية الموارد البشرية و هو ما يبرز اهتمام الدولة بضرورة معالجة ملف البطالة كون توقعات البرنامج تشير إلى إنشاء 713.150 منصب شغل منها 41.5% شبه دائمة . إذ تقدر التكلفة المتوسطة لإنشاء منصب شغل بـــ 736.000 دج و هو ما يمثل 50% من تكلفة المنصب.

أما بخصوص القطاعات المساهمة في مناصب الشغل الجديدة، فنجد أن النشاط الزراعي بمختلف فروعه يساهم بـــ 46.3% كونه احد أهم القطاعات الأكثر استخداما لليد العاملة، إضافة إلى أن

[1] – كمال عياشي ، سليم بوهيدل، **الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع أفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010**، ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، 15-16 نوفمبر 2011، ص08.

توجهات البرنامج تمثلت في تقديم اعتمادات مالية كبيرة لفائدة الفلاحين، في إطار سياسة الإصلاح والدعم الفلاحي الجديد . ثم يأتي قطاع الموارد المائية بنسبة 14.02 % ، وفي المرتبة الثالثة قطاع البناء و برامج بنسبة 9.8 % لكل منهما [1].

وجاء تأثير البرنامج التكميلي لدعم النمو على معدلات حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية مشابها لتأثير مخطط الإنعاش الاقتصادي، بحيث ساهم في تزايد حجم العمالة لكل من قطاعات: الفلاحة، الخدمات والبناء والأشغال العمومية، في حين أن القطاع الصناعي وكما سبق الإشارة إليه في مخطط الإنعاش الاقتصادي فلم يشهد حجم العمالة فيه تطورات ملحوظة وذلك نظرا لما يعانيه هذا القطاع من اختلالات هيكلية تستدعي إعادة النظر في الإستراتيجية الصناعية التي يسير وفقها؛

ونظرا للقيمة المالية التي خص بها البرنامج التكميلي لدعم النمو فإن ما حقق من تزايد في حجم العمالة لا يعبر حقيقة عن التأثير الحقيقي المفروض أن ينتج عن هذا البرنامج، خصوصا إذا ما لاحظنا أن الفترة 2005-2009 شهدت تزايدا في حجم الواردات من 19 مليار دولار سنة 2005 إلى 39 مليار دولار سنة 2009 ، وهو ما يعني أنه وعلى غرار مخطط الإنعاش الاقتصادي فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد تم تلبيتها عن طريق الطلب على الواردات وهو ما يعني ضياع آلاف فرص عمل نتيجة عدم تحقق استجابة للجهاز الإنتاجي المحلي للزيادة في الطلب الكلي.[2]

و من جهته البرنامج الخماسي للفترة (2010-2014) [3]: في مجال محاربة الفقر و في إطار جهد محاربة البطالة، يخصص البرنامج 320 مليار دينار جزائري لتمويل آليات خلق مناصب الشغل و إدماج خريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني، إضافة إلى توفير البيئة المواتية لإنشاء المؤسسات المصغرة وإيجاد الآليات الكفيلة بدعم قدرتها على المنافسة، و الهدف المنتظر بلوغه يتمثل في إحداث ثلاثة ملايين منصب شغل بمعدّل 600.000 منصب سنويا موزعة على النحو التالي:

[1] - ناصر دادي عدون ، عبد الرحمن العايب ، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر** ، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 290 .

[2] - بودخدخ كريم ، سلامنة محمد، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3] - بلعاطل عياش ،نوي سميحة ، مرجع سبق ذكره ، ص14 .

- الوكالة الوطنية للتشغيل: 100.000 منصب شغل/ السنة؛
- جهاز المساعدة على الإدماج المهني 300.000 منصب شغل / السنة؛
- أجهزة إحداث النشاطات(الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 200.000 :)منصب شغل / السنة.

خلاصة الفصل الثالث:

كنتيجة لما تم دراسته في هذا الفصل يمكن القول أن السياسة المالية التي اتبعتها الجزائر في الفترة (2000 – 2014) هي سياسة مالية توسعية و ذلك من خلال البرامج التي سطرتها الدولة في هذه الفترة كما شهدت فيها كل من الإيرادات و النفقات العامة نموا ملحوظا ويرجع سبب ذلك التطور إلى ارتفاع الجباية البترولية (أسعار النفط) .

شكل تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية احد أهم أهداف برامج الإنفاق العام وذلك نظرا لضخامة المخصصات المالية الموجهة للرقي بالمستوى المعيشي للسكان وتطوير الخدمة العمومية ودعم التنمية الاقتصادية.

كما قد ساهم الإنفاق العام في إحداث تغيير في منحى النشاط الاقتصادي بصورة ايجابية من خلال التأثير في قطاعات التنمية الاجتماعية من تعليم وصحة عمومية وانخفاض في معدلات البطالة مساهمةً في دفع عجلة التنمية .

وكتقييم لبرامج تنموية رغم أنها أدت إلى تحسين في بعض المؤشرات الاقتصادية وقطاعات التنمية الاجتماعية إلا أن هذا التحسن بقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط لذا يجب العمل التخلص من التبعية لقطاع المحروقات والعمل على تحقيق أهداف هذه البرامج من اجل جعلها تساهم مساهمة فعالة في كل من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

في ختام هذا البحث الذي حاولنا من خلاله تسليط الضوء على موضوع دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية اخذين بذلك الجزائر كنموذج وذلك بغية معرفة مدى فعالية أدوات السياسة المالية على مجالات التنمية الاجتماعية التي يمكن من خلالها إحداث أثار اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية مرغوبة تساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني و الخروج به من التبعية الاقتصادية ؛

ونظرا لدور السياسة المالية أو بالأحرى أدواتها التي تستطيع تكييفها للتأثير في مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع حيث تعتبر النفقات و الإيرادات العامة احد أهم الأدوات التي تستطيع الدولة أن تتدخل بها لتحقيق أهداف المجتمع و إشباع حاجاته ؛ حيث كلما كان هناك ترشيد في النفقات وتحصيل اكبر للإيرادات كلما أدى إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي بشكل أفضل الأمر الذي يؤدي حتما إلى النهوض بمختلف مجالات التنمية الاجتماعية من تعليم ،سكن ،بطالة و صحة ؛

أما عن واقع هذا الموضوع في الاقتصاد الجزائري فقد سمح الانفراج المالي الذي عاشته في تلك الآونة و الناتج عن أسعار النفط من السماح للجزائر بتبني برامج تنموية ضخمة و التي تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث خصص له ما قيمته 525مليار دج، و البرنامج التكميلي لدعم النمو و الذي رصد له غلاف مالي قدر بـــ42027 مليار دج ، إضافة إلى البرنامج الخماسي بتكلفة إجمالية بلغت 20412 مليار دج ؛

و كتقييم للنتائج المحققة من هذه البرامج يمكن القول رغم أن تنفيذ هذه البرامج أدى إلى تحسين بعض مجالات التنمية إلا أن هذا التحسن بقي ظرفي لارتباطه بعوامل خارجية و بالأخص قطاع المحروقات لهذا نجد أن هذه النتائج متواضعة مقارنة مع حجم الإمكانيات المرصودة.

اختبار صحة الفرضيات

- تنص الفرضية الأولى على انه تظهر السياسة المالية التوسعية أو الاتجاه التوسعي عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد وقد توصلنا إلى صحة هذه الفرضية فوجود انخفاض في مستوى التوظيف و تراجع في معدل نمو الناتج الخام يؤدي إلى قصور الطلب الكلي و هذا ما يتطلب سياسة مالية توسعية؛

- الفرضية الثانية مقبولة لأنه عند ارتفاع معدل التضخم أي عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار فانه يؤدي حتما إلى ظهور ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية؛
- الفرضية الثالثة مقبولة حيث انه لتحقيق تنمية شاملة في ظل سياسة مالية لا بد و أن ترتبط السياسة الاجتماعية مع السياسة الاقتصادية و أن يكمل احدهما الأخر و لذا لا يمكن ممارسة أي منهما بشكل فعال بمعزل عن الأخرى؛
- أما فيما يتعلق بالفرضية الرابعة فهي مقبولة حيث تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز حيث ترتبط نفقات التسيير بالنشاط العادي و اليومي للدولة و بالتالي تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة.
- أما فيما يخص الفرضية الخامسة فهي مرفوضة نظرا لان البرامج التنموية المتبعة في الجزائر لم تصل أو تحقق تنمية اقتصادية و اجتماعية كاملة، و لكن يمكن القول أن هذه البرامج ساهمت بجزء بسيط في تحقيق هذه التنمية؛

النتائج:

بعد تحليلنا للمعلومات و معالجتنا للإشكالية المطروحة توصلنا إلى النتائج التالية :

- تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى ، لأنها أداة فعالة في تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني لأي بلد؛
- لتحقيق تنمية شاملة لابد من توفر التنمية الاقتصادية إلى جانب التنمية الاجتماعية حيث كل واحدة منهما تؤثر و تتأثر بالأخرى؛
- الارتفاع الكبير في النفقات العامة و الذي كان ناتجا عن زيادة الأعباء العادية و التي تمكن من تسيير المرافق العمومية دون أن ننسى الارتفاع الواضح في الإيرادات الناتج عن التحسن الذي عرفته أسعار النفط ؛
- رغم المساهمة الكبرى للجباية البترولية في مجموع ايرادات ميزانية الدولة إلا أن مساهمتها تبقى مرهونة بتقلبات أسعار البترول و خاصة في الآونة الأخيرة أين شهدنا انهيار رهيب في أسعار البترول و التي انتقلت من سعر 120 دولار للبرميل إلى حوالي 50 دولار مما حتم على الدولة إتباع سياسة تقشفية لتغطية هذا الانهيار؛

- محاولة دعم التنمية البشرية و التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي و الاجتماعي؛
- تسعى الجزائر بشتى الطرق و الوسائل التي تعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق تحسين الوضع الاجتماعي من خلال برامجها التنموية خلال فترة الدراسة؛
- الاعتماد على الموارد التي يتوفر عليها المجتمع الجزائري يمكن أن يؤدي إلى تنمية اجتماعية تعمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية لهذا المجتمع؛
- تركيز الجزائر على النهوض بمجالات التنمية و قطاعاتها مثل التعليم و الصحة و ذلك من خلال تبني سياسة مالية إستراتيجية.

التوصيات و الاقتراحات:

- بناءا على ما تقدم يمكن اقتراح بعض التوصيات والتي تقوم على نتائج الدراسة:
- العمل على وضع سياسة مالية رشيدة تعمل على تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة؛
- ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال التقليل من النفقات الحكومية الزائدة؛
- ضرورة استمرار و متابعة و تكثيف الجهود الوطنية في تحسين مجالات التنمية الاجتماعية من صحة
- و تعليم و بطالة و غيرها حتى يمكن للفرد أن ينتج و يبدع في عمله؛
- وضع استراجية واضحة للتنمية الوطنية الشاملة؛
- على الدول النامية وخاصة الجزائر التقليل من معدلات البطالة بضرورة فتح مجالات الشغل للشباب الذين يمثلون أكثر من نصف السكان في البلاد، وان تكون مجالات الشغل هذه لا تقتصر على تقديم الخدمات بل أن تكون في مجال الإنتاج و التصنيع للنهوض بالاقتصاد الوطني؛
- توفير المتطلبات البشرية و المالية و التكنولوجية و غيرها من المتطلبات الضرورية لتحقيق التنمية؛
- النهوض بالمنظومة الصحية و التربوية في الجزائر؛
- عدم الاعتماد على مداخيل المحروقات كمورد أساسي لتمويل الميزانية العامة للدولة ومحاولة إيجاد بدائل للتخلص من التبعية الاقتصادية لهذا القطاع؛
- العمل على توفير آليات التسيير الرشيد للأموال العمومية وكذا توفير الرقابة و المحاسبة عليها.

خاتمة عامة

أفاق البحث:

- في نهاية هذه الدراسة لاحظنا أن هناك العديد من النقاط التي تطرقنا لها بشكل مختصر حسب ما يخدم دراستنا إلا أنها تتطلب الشرح و التفصيل، هذه المواضيع بإمكانها أن تكون نقطة انطلاق لبحوث ودراسات جديدة، من بين هذه المواضيع :
- اثر أدوات السياسة المالية و النقدية على مجالات التنمية الاجتماعية؛
- آليات ترشيد النفقات العامة من اجل تحقيق التنمية الاجتماعية؛
- دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاجتماعية؛
- علاقة التنمية الاجتماعية بالسياستين المالية و النقدية.

وفي ختام هذا البحث نتمنى أن يكون هذا العمل باكورة نافعة يستفيد منها كل باحث للعلم و الله من زاد القصد و هو يهدي السبيل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I.المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

01-إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2005.

02-أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي ،الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة ، الأردن 2002.

03-أحمد عبد السميع علام، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012.

04-إسماعيل عبد الرحمن، حربي، عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، الطبعة الأولى، دار وائل ، الاردن ، 2004 .

05-إسماعيل محمد بن قانة ، اقتصاد التنمية (نظريات نماذج استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة الأردن ، 2012.

06-أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الثامنة، دار الثقافة، الأردن، 2011.

07-أعمر يحياوي ، مساهمة في دراسة المالية العامة ، بدون طبعة ، دار هومه ، الجزائر ،2005.

08-السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي،بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2008.

09-السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية،مصر،2013.

10-المعتصم بالله الجوارنة ،ديمة محمد وصوص ، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية ، الطبعة الأولى دار الخليج ، الأردن ،2008.

11-أمل عبد الفتاح شمس، الفقر و التنمية بين الأوضاع الداخلية و النظام العالمي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 2013.

12-إيمان عطية ناصف ، النظرية الاقتصادية الكلية، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة ،مصر ، 2008.

13-بوحنيه قوي ،تنمية الموارد البشرية ، الطبعة الأولى ،مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2010.

14-جمال حلاوة ،علي صالح ،مدخل إلى علم التنمية ،الطبعة الأولى ،دار الشروق ،الأردن ،2009.

15-جهاد سعيد حصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2010.

16-حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسات المالية، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 1998.

17-حامد عبد المجيد دراز و آخرون، مبادئ المالية العامة ، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2003.

18-حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، مصر، 2002.

19-حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، دار الميسرة، الأردن، 2014.

20-حسين عبد الحميد احمد رشوان ، التنمية (اجتماعيا – ثقافيا – اقتصاديا – سياسيا – إداريا – بشريا) ، بدون طبعة ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2009.

21-حسين مصطفى حسين، المالية العامة، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

22-خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ،الطبعة الثانية ، دار وائل، الأردن 2005.

23-خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، بدون طبعة ، دار وائل، الأردن،2002.

24-رشاد احمد عبد اللطيف، التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الوفاء، مصر، 2010.

25-زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 1998.

26-سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن،2013 .

27-سعد الله داود، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، بدون طبعة ،دار هومه ،الجزائر 2013 .

28-سلام عبد الكريم آل سميسم، السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي ،الطبعة الأولى، دار مجد لاوي، الأردن، 2010.

29-سمير الشاعر ، المالية العامة و النظام المالي الإسلامي (الاقتصاد العام بيت مال المسلمين)، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ، لبنان ، 2011 .

30-سوزي عدلي ناشد ،الوجيز في المالية العامة ،بدون طبعة،الدار الجامعة الجديدة ،مصر،2000.

31-صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، دار المناهج الأردن ،2013.

32-ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد ، الجزء الأول ، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2011.

33-طلعت مصطفى السروجي وآخرون ،التنمية الاجتماعية المثال والواقع ،الكتاب الجامعي ،جامعة حلوان ،مصر ،2001.

34-عادل حسين و آخرون ،دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (1)، الطبعة الثالثة ، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان ،1985.

35-عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2007.

36-عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، دار الصفا، الأردن، 2010.

37-عبد العزيز بدر النوادي ، عولمة إدارة الموارد البشرية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ،الأردن ، 2009.

38-عبد العزيز قاسم محارب ، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، مصر ، 2011.

39-عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة ، بدون طبعة، دار زهران الأردن،2009.

40-عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،اتجاهات حديثة في التنمية ،بدون طبعة ،الدار الجامعية ، مصر، 2000.

41-عبد الكريم بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، الطبعة الأولى، دار القلم، سوريا، 1999.

42-عبد الكريم بوحفص، التكوين الاستراتيجي لتنمية الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010.

43-عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، بدون طبعة،الدار الجامعية، مصر،1987.

44-عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر ،2003.

45-عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، بدون طبعة، منشأة المعارف، مصر، بدون سنة.

46-عثمان محمد غنيم،ماجدة احمد أبو زنط، التنمية المستديمة، الطبعة الأولى، دار صفاء الأردن، 2007.

47-علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الكلي،بدون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2012.

48-علي خليفة الكواري ،دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية ،عالم المعرفة ،سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب ،الكويت ،يونيو 1981.

49-علي زغدود ، المالية العامة ، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005.

50-علي محمد تقي عبد الحسين، المدخل لدراسة المالية العامة محاضرات في المالية العامة (1)،بدون طبعة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

51-عمر وصفي عقيلي، إدارة الموارد البشرية المعاصرة، الطبعة الأولى ، دار وائل ، الأردن،2005.

52-فاروق أحمد مصطفى، التنمية المستدامة والسياحة دراسة أنثروبولوجية، بدون طبعة ،دار المعرفة الجامعية، مصر ،2011.

53-فاطمة السويسي، المالية العامة،بدون طبعة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.

54-فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان، الأردن، 2013.

55-فيصل محمود غرايبة، الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2008.

56-كاتي ويليس، ترجمه عبد الله بن جمعان الغامدي ، نظرية التنمية وتطبيقاتها ، النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 2012.

57-كمال بكري و آخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، مصر 2003.

58-ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي ، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية ،الطبعة الأولى ، دار الحامد الأردن ، 2012.

59-مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، بدون طبعة،الدار الجامعية، مصر، 1988.

60-محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010.

61-محمد العربي سا كر، محاضرات في الاقتصاد الكلي ،بدون طبعة ، دار الفجر ،مصر ،2006.

62-محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، بدون طبعة، دار العلوم، الجزائر، 2003.

63-محمد الوادي ،إبراهيم خريس ،الأساس في علم الاقتصاد ،الطبعة العربية ،دار اليازوري العلمية الأردن 2007.

64-محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.

65-محمد خالد المهايني ، الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة (تجارب عربية مقارنة) ، بدون طبعة المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية ، مصر ، 2012.

66- محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، بدون طبعة، المطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1979.

67- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، الأردن، 2011.

68- محمد صالح تركي القريشي،علم اقتصاد التنمية ،الطبعة الأولى ،دار الإثراء ،الأردن ،2010.

69- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، الأردن،2007.

70- محمد عباس محرزي ، اقتصاديات الجباية و الضرائب ، الطبعة الثالثة ، دار هومه ، الجزائر، 2003.

71- محمد عبد العزيز عجيمة ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية) ، بدون طبعة ،قسم الاقتصاد كلية التجارة ،مصر،2003.

72- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية (التقليدية والمستحدثة)، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

73- محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2010.

74- محمدى فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي،بدون طبعة ،الدار الجامعية، مصر، 2004.

75- محمود حسين الوادي وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة ،الأردن ، 2010.

76- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثانية، دار الميسرة، الأردن، 2010.

77- مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات) ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، الأردن ، 2007.

78- ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .

79- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، بدون طبعة، الفكر الجامعي، مصر، 2006.

80- يسري محمد أبو العلا ، علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2007 .

81- يلس شاوش بشير ، المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقها في القانون الجزائري)، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2013.

ثانيا: أطروحات الدكتوراه و الرسائل الجامعية

1. اطروحات الدكتوراه

01- درواسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر-2004 1990(أطروحة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة) الجزائر،2005-2006 .

02- علي حميدوش، التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2005)، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2005-2006.

03- فارس رشيد البياني ، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، (اطروحة دكتوراه ،تخصص اقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، غير منشورة)، عمان، 2008 .

2. مذكرات ماجستير

01- أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003),(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2005، 2006.

02- بخوش نسيم ،التنمية الاجتماعية وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي (دراسة اثر وكالة التنمية الاجتماعية في حي العناية بمدينة مسعد ولاية الجلفة نموذجا ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،علم اجتماع المعرفة ، جامعة الجزائر ،غير منشورة)،الجزائر ،2010-2011.

03- بشير عبد المجيد عبد اللطيف قفة، الأفاق التنموية لقطاع الصناعات الغذائية في قطاع غزة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غير منشورة)، غزة، 2006.

04- بكاري سعد الله ،اقتصاد المعرفة و دوره في التنمية الاقتصادية ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تحليل اقتصادي ،جامعة أبو بكر بلقا يد ،غير منشورة)،الجزائر ، 2007-2008.

05- بن سعيد لخضر ،التطور التكنولوجي و أثره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،تخصص اقتصاد وتنمية ،جامعة ابن خلدون ،غير منشورة)،تيارت 2010-2011.

06- بن منصور اليمين ،دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية دراسة ميدانية حول المزا بين المقيمين بمدينة باتنة ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع ، تخصص ديني ،جامعة الحاج لخضر، غير منشورة)،باتنة ،2009-2010.

07- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، مالية دولية، جامعة تلمسان، غير منشورة)، الجزائر، 2010-2011.

08- سناء حم حميد ، إستراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الإدارة البيئية والسياحية ،جامعة الجزائر 3،غير منشورة)، الجزائر،2012-2013.

09- عياش بولحية، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001 – 2004 ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر 3 ، غير منشورة) ،الجزائر ، 2010 – 2011 .

10- مها مجاهد يوسف عوده، إستراتيجية تنمية مدينة طوباس وانعكاساتها على التخطيط العمراني للمدينة ،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص التخطيط الحضري و الإقليمي، جامعة النجاح الوطنية ،نابلس ،غير منشورة)،فلسطين ، 2010.

ثالثا: المجلات

01- (2000 – 2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ،الجزائر ، 2013.

02- حاكمي بو حفص ، الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب – تونس ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السابع ،جامعة وهران ،الجزائر.

03- زرمان كريم ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2009 مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد السابع ،جامعة خيضر بسكرة ، جوان 2010.

04- محمد مسعي ،سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة ، 2012.

05- نبيل بوفليح ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 – 2010 ، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية ، العدد الثاني عشر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ديسمبر 2012.

06- نبيل بوفليح ،دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة

07- ونادي رشيد، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جوان 2011.

08- يسري مهدي حسن، اثر الإنفاق العام و الإيراد العام على بعض المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية في العراق للمدة 2008/1985، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 18، العدد 68.

رابعا: الجرائد الرسمية

01- الجرائد الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، للفترة (2000-2014).

02- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، الثلاثاء 28 صفر 1435 ه الموافق ل31 ديسمبر 2013، العدد 68.

خامسا: المؤتمرات و الملتقيات

1. المؤتمرات

01- بلعاطل عياش، نوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر ، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي12/11 مارس 2013 .

02- بن حاج مونير ، بلعاطل عياش ،اثر التوسع في الإنفاق العام علي القطاعات الاجتماعية على الفقر البشري في الجزائر2001-2010 ، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،جامعة سطيف 1، يومي11/ 12مارس 2013.

03- عماري عمار، محمادي وليد ، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014 ، جامعة سطيف 1 يومي11-12 مارس 2013 .

04- محمد كريم قروف ، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001 – 2012 ، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014 ، جامعة سطيف 1 ، يومي11-12 مارس 2013.

05- مسعود زكرياء، سياسة التشغيل و فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014 ، جامعة سطيف 1 ، يومي11-12 مارس 2013.

2.الملتقيات

01- بو دخدخ كريم ، سلامنة محمد ، اثر التوسع في النفقات العامة على لبطالة في الجزائر 2001 – 2009 ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، 15-16 نوفمبر 2011 .

02- كمال عياشي ، سليم بوهيدل، الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع أفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010، ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، 15-16 نوفمبر 2011.

سادسا: الندوات

01- مدين الضابط، السياسات المالية من منظور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصلحة الوطنية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2011/02/08.

سابعا: التقارير

01- البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة (2005 – 2009) ،افريل 2005 .

02- عبد الفتاح الجبالي ،الإنفاق العام الاجتماعي و مشكلات تحديد الأولويات ، مركز الدراسات السياسة و الإستراتيجية.

II. **المراجع الالكترونية (المواقع الانترنت)**

01- www.premier –ministre.gov.dz

02- www.ons. dz

03- http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp

04- hppt://swmsa.net/atticles,php ?action=show&id=1657

الملاحق

الملحق رقم 01 : التعليم

الوحدة : ألف دينار

السنوات	ميزانية التجهيز			ميزانية التشغيل			الناتج المحلي الخام (بملايين الدينارات)	التجهيز +التشغيل/ الناتج المحلي الخام (ب %)
	الدولة	التعليم الوطني	%	الدولة	التعليم الوطني	%		
1962	...	...	...	...	...	...	...	...
1963	...	...	...	2 912 737	322 719	11,08	13 130,0	...
***1964**	1 108 706	170 800	15,41	2 632 194	548 908	20,85	9 900,0	7,27
1965	903 460	234 200	25,92	3 052 580	497 138	16,29	15 240,0	4,80
1966	1 745 715	30 000	1,72	3 200 000	630 000	19,69	14 690,0	4,49
1967	1 375 000	200 000	14,55	3 332 000	680 000	20,41	16 230,0	5,42
1968	1 537 000	147 850	9,62	2 539 200	745 000	29,34	18 740,0	4,76
1969	4 009 000	614 000	15,32	3 890 000	850 000	21,85	21 004,8	6,97
1970	3 573 000	654 000	18,30	4 447 000	980 000	22,04	24 072,3	6,79
1971	2 835 000	669 000	23,60	4 915 000	1 036 993	21,10	24 922,8	6,85
***1972**	3 435 000	525 700	15,30	5 500 000	1 233 665	22,43	30 413,2	5,78
1973	4 190 000	665 000	15,87	6 430 000	1 429 900	22,24	34 593,1	6,06
1974	13 022 000	666 000	5,11	7 673 000	1 609 900	20,98	55 560,9	4,10
1975	8 685 000	125 000	1,44	13 168 776	2 106 083	15,99	61 573,9	3,62
1976	10 873 500	392 000	3,61	14 600 000	2 412 000	16,52	74 075,1	3,79
1977	13 211 400	1 025 600	7,76	15 850 000	2 771 300	17,48	87 240,5	4,35
1978	2 913 444	288 005	9,89	18 165 000	3 348 650	18,43	104 831,6	3,47
1979	16 260 000	315 400	1,94	20 621 000	4 231 949	20,52	128 222,6	3,55
1980	23 122 000	231 500	1,00	27 715 837	4 955 227	17,88	162 507,2	3,19
1981	31 593 000	285 000	0,90	36 195 250	6 723 004	18,57	191 468,5	3,66
***1982**	42 604 000	213 000	0,50	42 238 249	7 882 113	18,66	207 551,9	3,90
1983	48 246 000	253 000	0,52	50 421 000	8 744 757	17,34	233 752,1	3,85
***1984**	46 026 000	6 490 000	14,10	59 709 000	10 134 728	16,97	263 855,9	6,30
1985	52 800 000	6 520 000	12,35	64 186 370	11 026 745	17,18	291 597,2	6,02
1986	61 000 000	7 470 000	12,25	67 000 000	13 620 775	20,33	296 551,4	7,11
1987	45 000 000	7 854 000	17,45	63 000 000	15 886 000	25,22	312 706,1	7,59
***1988**	47 500 000	7 100 000	14,95	65 500 000	17 081 000	26,08	347 716,9	6,95
1989	49 500 000	7 130 000	14,40	71 900 000	17 852 228	24,83	422 043,0	5,92
***1990**	56 012 000	4 551 364	8,13	84 000 000	24 953 473	29,71	554 388,1	5,32
1991	77 000 000	5 124 000	6,65	118 300 000	30 500 000	25,78	862 132,8	4,13
1992	124 000 000	9 199 334	7,42	203 900 000	43 998 241	21,58	1 074 695,8	4,95
1993	109 000 000	10 706 796	9,82	303 950 251	57 882 714	19,01	1 189 724,9	5,77
1994	130 000 000	10 200 000	7,85	323 272 877	69 688 767	21,56	1 487 403,6	5,37
1995	295 900 000	12 200 000	4,12	437 975 979	86 880 000	19,84	2 004 994,6	4,94
1996	301 600 000	15 600 000	5,17	547 000 000	106 558 630	19,48	2 570 028,9	4,75
1997	273 500 000	17 900 000	6,54	640 600 000	111 394 291	17,39	2 780 168,0	4,65
1998	205 000 000	19 800 000	9,66	771 721 650	124 668 015	16,15	2 830 490,7	5,10
1999	280 844 000	20 900 000	7,44	817 692 715	128 047 426	15,66	3 238 197,5	4,60
2000	290 239 000	22 005 000	7,58	965 328 164	132 753 160	13,75	4 123 513,9	3,75
2001	415 500 000	29 800 000	7,17	836 294 176	137 413 766	16,43	4 227 113,1	3,96
2002	548 978 000	24 176 000	4,40	1 053 300 107	158 109 316	15,04	4 522 773,3	4,03
2003	613 724 000	31 463 000	5,13	1 097 385 900	171 105 928	15,59	5 252 321,1	3,86
2004	720 000 000	38 114 871	5,29	1 200 000 000	186 620 872	15,55	6 149 116,7	3,65
2005	750 000 000	38 700 000	5,16	1 200 000 000	214 402 120	17,87	7 561 984,3	3,35
2006	4 311 936 610	141 050 360	3,27	1 283 446 977	222 036 472	17,30	8 514 843,3	4,26
2007	2 780 579 740	66 935 680	2,41	1 005 509 983	235 888 168	23,46	9 366 565,9	3,23
2008	2 391 260 400	69 462 000	2,90	1 294 041 184	280 543 953	21,68	11 077 139,4	3,16
2009	3 231 124 100	90 677 000	2,81	1 858 237 276	374 276 936	20,14	10 006 839,7	4,65
2010	3 331 952 000	147 000 000	4,41	2 837 999 823	390 566 167	13,76	12 034 399,0	4,47
2011	2 475 487 500	171 797 500	6,94	3 910 595 317	581 612 000	14,87	14 481 007,8	5,20

* 1964 : ميزانية التوجيه تتضمن ميزانية التعليم، الشباب و المعلومات.
* 1972 : الميزانية تمثل ميزانية وزارة التربية الابتدائي و الثانوي فقط.
* 1982 و 1983 : الميزانية تمثل ميزانية وزارة التربية و التعليم الإبتدائي فقط.
* 1984 : التعليم الثانوي مرفق بالوزارة.
* 1988 : التكوين المهني مرفق بالوزارة.
* 1990 : إنشاء وزارة التكوين المهني مع وزارة التربية والتعليم مع الميزانية الخاصة بها.

المصدر : وزارة التربية الوطنية.

الملحق رقم 02 : الصحة

جدول 4.4: المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة من 1999 الى 2007

المنشآت	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المستشفيات	261	268	275	372	275	276	...	280	...
منها:									
- الهياكل الاستشفائية	217	224	230	227	230	231	...	231	...
- مراكز استشفائية جامعية (م.ا.ج)	13	13	13	13	13	13	...	13	...
- مؤسسات استشفائية متخصصة (م.ا.م)	31	31	32	32	32	32	...	36	...
مراكز صحية	1 185	1 252	1 268	1 281	1 285	1 275	1 292	1 248	...
عيادات متعددة الخدمات	482	497	504	513	516	512	516	520	...
قاعات العلاج	3851	3 964	4100	4 228	4 412	4 545	4 628	4 684	...
عدد الأسرة بالمستشفيات (1)	54 170	54 618	54 869	55 233	57 086	58 906	...	57.597	...
دور الولادة**	437	430	442	403	445	429	...	476	...
الصيدليات	5 299	5 576	5800	6 046	6 514	6 911	..	7 708	...
منها:									
العمومية	994	989	1022	1 051	1 012	1 054	...	1 019	...
الخاصة	4 305	4 587	4778	4 995	5 502	5 857	...	6 689	...
مراكز طبية اجتماعية (م.ط.ا)	448	515	564	563	603	599	...	592	...
مخابر النظافة الولائية	48	48	48	48	48	46	...	46	...

ملاحظات: من 1999 الى 2010: لا تشمل الوحدات الغير العملية.
- و ما تجدر الاشارة اليه و ابتداءا من 1999 سيمس خط القطاعات الصحية سابقا بالهياكل الاستشفائية.
- الهياكل الاستشفائية = القطاعات الصحية + العيادات الاستشفائية + دور الولادات الحضرية.
- يتعلق الأمر بدور الولادات الريفية و الحضرية للقطاعات العمومية و الخاصة.
(1) يتعلق الأمر بأسرة الهياكل الاستشفائية، المراكز الاستشفائية الجامعية و المؤسسات الإستشفائية المتخصصة.

جدول 5.4: المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة من 2008 إلى 2010

المنشآت	2008		2009		2010	
	العدد	عدد الأسرة القابلة(1)	العدد	عدد الأسرة القابلة(1)	العدد	عدد الأسرة القابلة(1)
مؤسسة استشفائية عامة (م.ا.ع) (مستشفيات القطاع الصحي سابقا)	190	37 185	192	37 565	194	37 775
مؤسسة استشفائية (م.ا) (مستشفيات القطاع الصحي سابقا)	04	600	04	608	04	679
مراكز استشفائية جامعية (م.ا.ج)	13	12 115	13	12 342	13	11 889
مؤسسة استشفائية جامعية	01	700	01	700	01	612
مؤسسة استشفائية متخصصة (م.ا.م)	57	9 932	61	10 475	64	10 824

(1) اقرأ أن الأسرة القابلة للمؤسسات العمومية الاستشفائية فقط أما الباقي فيتعلق الأمر بالأسرة المنظمة.
ملاحظة: فيما يخص السنوات 2008-2009 و2010 يتعلق الأمر بالتجزئة الجديدة لقطاع الصحة مقارنة بما تم ذكره في الطبعات السابقة (أنظر الجدول 4.4)

جدول 5.4(تابع): المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة من 2008 إلى 2010

المنشآت	2008		2009		2010	
	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة
المؤسسات العمومية للصحة الجوارية (م.ع.ص.ج)	271	-	271	-	271	-
تجميع: - عيادات متعددة الخدمات	1 419	1 988[1]	1 436	2 704[1]	1 491	3 272[1]
- قاعات العلاج	5 077	-	5 258	-	5 350	-
- دور الولادة العمومية[2]	419	2 812	427	2 914	431	3 200
دور الولادة الخاصة [3]	85	...	94	...	97	...
دور الولادة * (المجموع)	504	-	521	-	528	-
مركز طبي اجتماعي	611	-	614	-	616	-
مخابر النظافة الولائية	50	-	50	-	50	-
عدد أسرة المستشفيات	-	60 532	-	61 690	-	61 779
الصيدليات	8 477	-	8 837	-	9 264	-
منها الخاصة	7 509	-	7 876	-	8 322	-
%	88,58	-	89,13	-	89,83	-
المنشآت الخاصة						
- عيادة طبيب مختص	5 621	-	5 904	-	6 208	-
- عيادة طبيب عام	6 202	-	6 206	-	6 315	-
- عيادة طب الأسنان	4 717	-	4 909	-	5 105	-
- عيادة ممارسة مجموعة	301	-	335	-	376	-

(1) أسرة الاستعجالات
(2) دور الولادة العمومية = دور الولادة الموجودة في العيادات المتعددة الخدمات و في بعض قاعات العلاج
(3) تتعلق بعيادات طبية جراحية خاصة
* يتعلق الأمر بدور الولادة الريفية و الحضرية للقطاعات العمومية و الخاصة.
ملاحظة: 1- ابتداءا من سنة 2008 تم استعمال تجزئة جديدة لقطاع الصحة.
2- تم تحويل المراكز الصحية الى عيادات أو قاعات العلاج

الملحق رقم 03 : التشغيل

بعض المؤشرات - جوان 2000-

	%
نسبة النشاط	40,2
نسبة التشغيل	30,5
نسبة البطالة	28,89

توزيع السكان النشيطون - جوان 2000 -

السكان النشيطون		%
	منهم:	
المشتغلون	6 179 992	71,1
البطالون	2 510 863	28,9
100	**8 690 855**	**100**

توزيع المشتغلون و البطالون حسب الجنس و الطبقة - جوان 2000-

نوع السكان		السكان المشتغلون			السكان البطالون		
الجنس	الطبقة	حضرية	ريفية	مجموع	حضرية	ريفية	مجموع
ذكور		3 098 380	2 284 529	**5 382 909**	1 340 788	884 357	**2 225 145**
إناث		685 068	112 015	**797 083**	236 443	49 275	**285 718**
مجموع		**3 783 448**	**2 396 544**	**6 179 992**	**1 577 231**	**933 632**	**2 510 863**
%		61,2	38,8	**100**	62,8	37,2	**100**

توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط - جوان 2000 -

	المشتغلون	%
الفلاحة	872 880	14,12
الصناعة	826 060	13,37
بناء و أشغال عمومية	617 357	9,99
التجارة	906 376	14,67
خدمات تجارية	977 960	15,82
خدمات غير تجارية	1 979 359	32,03
المجموع	**6 179 992**	**100**

توزيع المشتغلون و البطالون حسب فئة العمر - جوان 2000-

فئة العمر	المشتغلون	البطالون
15 - سنة	25 075	/
19 - 15	316 810	640 136
24 - 20	835 333	761 933
29 - 25	952 547	554 975
34 - 30	994 678	254 264
39 - 35	924 616	112 245
44 - 40	659 964	70 818
49 - 45	638 205	47 976
54 - 50	333 607	49 512
59 - 55	252 513	19 004
60 و +	246 644	/
المجموع	**6 179 992**	**2 510 863**

المصدر: د.و.ا معطيات احصائية رقم 330

بعض المؤشرات – سبتمبر 2001 –

	%
نسبة النشاط	41,0
نسبة التشغيل	29,8
نسبة البطالة	27,30

توزيع السكان النشيطون - سبتمبر 2001-

السكان النشيطون	8 568 221	%
		100
منهم:		
المشتغلون	6 228 772	72,70
البطالون	2 339 449	27,30

توزيع المشتغلون و البطالون حسب الجنس و الطبقة - سبتمبر 2001-

نوع السكان		السكان المشتغلون			السكان البطالون		
الجنس	الطبقة	حضرية	ريفية	مجموع	حضرية	ريفية	مجموع
ذكور		2 934 016	2 411 207	**5 345 223**	1 127 763	807 147	**1 934 910**
إناث		656 350	227 199	**883 549**	327 578	76 961	**404 539**
مجموع		**3 590 366**	**2 638 406**	**6 228 772**	**1 455 341**	**884 108**	**2 339 449**
%		57,64	42,36	**100**	62,21	37,79	**100**

توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط - سبتمبر 2001 -

	المشتغلون	%
الفلاحة	1 312 069	21,06
الصناعة	861 119	13,82
بناء و أشغال عمومية	650 012	10,44
التجارة و خدمات تجارية	3 405 572	54,68
المجموع	**6 228 772**	**100**

توزيع المشتغلون و البطالون حسب فئة العمر - سبتمبر 2001-

فئة العمر	المشتغلون	البطالون
- 15 سنة	/	/
19 - 15	372 728	393 441
24 - 20	810 158	687 958
29 - 25	962 368	578 984
34 - 30	936 882	280 890
39 - 35	898 307	155 896
44 - 40	738 611	93 287
49 - 45	630 472	72 662
54 - 50	435 283	58 163
59 - 55	223 698	18 169
60 و +	220 264	/
المجموع	**6 228 772**	**2 339 449**

المصدر: د.و.إ ، في معطيات احصائية رقم 343

بعض المؤشرات - سبتمبر 2003-

	%
نسبة النشاط	39,8
نسبة التشغيل	30,4
نسبة البطالة	23,7

توزيع السكان النشيطون - سبتمبر 2003-

السكان النشيطون	**8 762 326**	**100**
منهم:		
المشتغلون	6 684 056	76,3
البطالون	2 078 270	23,7

توزيع المشتغلون و البطالون حسب الجنس و الطبقة - سبتمبر 2003-

نوع السكان		السكان المشتغلون			السكان البطالون		
الجنس	الطبقة	حضرية	ريفية	مجموع	حضرية	ريفية	مجموع
ذكور		3 131 440	2 619 591	**5 751 032**	995 969	763 964	**1 759 933**
إناث		754 848	178 176	**933 024**	227 150	91 187	**318 337**
مجموع		**3 886 288**	**2 797 768**	**6 684 056**	**1 223 119**	**855 151**	**2 078 270**
%		58,14	41,86	**100**	58,85	41,15	**100**

توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط - سبتمبر 2003-

	المشتغلون	%
الفلاحة	1 412 340	21,13
الصناعة	804 152	12,03
بناء و أشغال عمومية	799 914	11,97
التجارة و خدمات	3 667 650	54,87
المجموع	**6 684 056**	**100**

توزيع المشتغلون و البطالون حسب فئة العمر - سبتمبر 2003-

فئة العمر	المشتغلون	البطالون
15 - سنة	/	/
19 - 15	341 538	329 136
24 - 20	851 363	666 872
29 - 25	1 036 461	509 289
34 - 30	1 041 010	245 568
39 - 35	977 556	133 532
44 - 40	807 590	75 108
49 - 45	651 461	62 516
54 - 50	495 958	40 295
59 - 55	243 577	15 954
60 و +	237 543	-
المجموع	**6 684 056**	**2 078 270**

المصدر : د.و.ا في معطيات احصائية رقم 386

بعض المؤشرات - سبتمبر 2004 -

	%
نسبة النشاط	42,1
نسبة التشغيل	34,7
نسبة البطالة	17,7

توزيع السكان النشيطون - سبتمبر 2004 -

		%
السكان النشيطون	**9 469 946**	**100**
ملهم:		
المشتغلون	7 798 412	82,3
البطالون	1 671 534	17,7

توزيع المشتغلون و البطالون حسب الجنس و الطبقة - سبتمبر 2004-

نوع السكان		السكان المشتغلون			السكان البطالون		
الجنس	الطبقة	حضرية	ريفية	مجموع	حضرية	ريفية	مجموع
ذكور		3 606 996	2 832 162	**6 439 158**	790 727	579 688	**1 370 415**
إناث		941 048	418 206	**1 359 254**	203 644	97 475	**301 119**
مجموع		**4 548 044**	**3 250 368**	**7 798 412**	**994 371**	**677 163**	**1 671 534**
%		58,32	41,68	**100**	59,49	40,51	**100**

توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط - سبتمبر 2004 -

	المشتغلون	%
الفلاحة	1 617 125	20,74
الصناعة	1 060 785	13,60
بناء و أشغال عمومية	967 568	12,41
تجارة ، خدمات و إدارة	4 152 934	53,25
المجموع	**7 798 412**	**100**

توزيع المشتغلون و البطالون حسب فئة العمر - سبتمبر 2004-

فئة العمر	المشتغلون	البطالون
- 15 سنة	/	/
19 - 15	469 538	256 907
24 - 20	1 123 794	505 378
29 - 25	1 275 676	462 633
34 - 30	1 157 632	206 447
39 - 35	1 054 982	104 297
44 - 40	880 621	58 291
49 - 45	704 841	41 583
54 - 50	562 296	24 577
59 - 55	315 166	11 422
60 و +	253 866	-
المجموع	**27 798 41**	**1 671 534**

المصدر: د.و.ا في معطيات احصائية رقم 411

بعض المؤشرات - سبتمبر 2005 -

	%
نسبة النشاط	41,0
نسبة التشغيل	34,7
نسبة البطالة	15,3

توزيع السكان النشيطون - سبتمبر 2005 -

السكان النشيطون		%
	منهم:	
المشتغلون	8 044 220	84,7
البطالون	1 448 288	15,3
السكان النشيطون	**9 492 508**	**100**

توزيع المشتغلون و البطالون حسب الجنس و الطبقة - سبتمبر 2005-

نوع السكان		السكان المشتغلون			السكان البطالون		
الجنس	الطبقة	حضرية	ريفية	مجموع	حضرية	ريفية	مجموع
ذكور		3 972 245	2 898 103	**6 870 348**	656 378	542 697	**1 199 075**
إناث		853 818	320 054	**1 173 872**	178 678	70 535	**249 213**
مجموع		**4 826 063**	**3 218 157**	**8 044 220**	**835 056**	**613 232**	**1 448 288**
%		59,99	40,01	**100**	57,66	42,34	**100**

توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط - سبتمبر 2005-

	المشتغلون	%
الفلاحة	1 380 520	17,16
الصناعة	1 058 835	13,16
بناء و أشغال عمومية	1 212 022	15,07
تجارة ، خدمات و إدارة	4 392 843	54,61
المجموع	**8 044 220**	**100**

توزيع المشتغلون و البطالون حسب فئة العمر - سبتمبر 2005-

فئة العمر	المشتغلون	البطالون
- 15 سنة	/	/
19 - 15	393 147	205 417
24 - 20	1 129 925	481 169
29 - 25	1 357 067	398 779
34 - 30	1 217 917	176 666
39 - 35	1 055 709	84 257
44 - 40	950 859	43 096
49 - 45	743 339	31 613
54 - 50	615 927	19 498
59 - 55	337 505	7 791
60 و +	242 826	-
المجموع	**8 044 220**	**1 448 288**

المصدر: د.و.إ، في معطيات احصائية رقم 434 (الطبعة المراجعة).

بعض المؤشرات - أكتوبر 2006-

	%
نسبة النشاط	42,5
نسبة التشغيل	37,2
نسبة البطالة	12,3

توزيع السكان النشيطون - أكتوبر 2006-

السكان النشيطون		%
	10 109 645	**100**
منهم:		
المشتغلون	8 868 804	87,7
البطالون	1 240 841	12,3

توزيع المشتغلون و البطالون حسب الجنس و الطبقة - أكتوبر 2006-

نوع السكان		السكان المشتغلون			السكان البطالون		
الجنس	الطبقة	حضرية	ريفية	مجموع	حضرية	ريفية	مجموع
ذكور		4 287 719	3 084 221	**7 371 940**	588 196	400 092	**988 288**
إناث		1 002 876	493 988	**1 496 864**	189 170	63 383	**252 553**
مجموع		**5 290 595**	**3 578 209**	**8 868 804**	**777 366**	**463 475**	**1 240 841**
%		59,65	40,35	**100**	62,65	37,35	**100**

توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط - أكتوبر 2006 -

	المشتغلون	%
الفلاحة	1 609 633	18,15
الصناعة	1 263 591	14,25
بناء و أشغال عمومية	1 257 703	14,18
تجارة ، خدمات و إدارة	4 737 877	53,42
المجموع	**8 868 804**	**100**

توزيع المشتغلون و البطالون حسب فئة العمر - أكتوبر 2006-

فئة العمر	المشتغلون	البطالون
20 - سنة	469 379	166 414
24 - 20	1 201 696	369 982
29 - 25	1 360 371	333 483
34 - 30	1 305 236	170 394
39 - 35	1 253 100	91 115
44 - 40	1 205 074	48 942
49 - 45	825 347	28 415
54 - 50	622 754	25 544
59 - 55	346 483	6 553
60 و +	279 364	-
المجموع	**8 868 804**	**1 240 841**

المصدر : د.و.إ. في معطيات احصائية رقم 463

- بعض المؤشرات - أكتوبر 2007 -

	%
نسبة النشاط	40,9
نسبة التشغيل	35,3
نسبة البطالة	13,8

توزيع السكان النشيطون - أكتوبر 2007-

السكان النشيطون		%
	9 968 906	**100**
منهم:		
المشتغلون	8 594 243	86,2
البطالون	1 374 663	13,8

توزيع المشتغلون و البطالون حسب الجنس و الطبقة - أكتوبر 2007 -

نوع السكان		السكان المشتغلون			السكان البطالون		
الجنس	الطبقة	حضرية	ريفية	مجموع	حضرية	ريفية	مجموع
ذكور		4 244 247	3 003 120	**7 247 367**	653 238	418 766	**1 072 004**
إناث		1 044 342	302 534	**1 346 876**	225 071	77 588	**302 659**
مجموع		**5 288 589**	**3 305 654**	**8 594 243**	**878 309**	**496 354**	**1 374 663**
%		61,54	38,46	**100**	63,89	36,11	**100**

توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط - أكتوبر 2007-

	المشتغلون	%
الفلاحة	1 170 898	13,62
الصناعة	1 027 817	11,96
بناء و أشغال عمومية	1 523 610	17,73
تجارة ، خدمات و إدارة	4 871 918	56,69
المجموع	**8 594 243**	**100**

توزيع المشتغلون و البطالون حسب فئة العمر - أكتوبر 2007 -

فئة العمر	المشتغلون	البطالون
20 - سنة	385 352	175 245
24 - 20	1 194 515	421 404
29 - 25	1 477 470	393 024
34 - 30	1 292 775	187 488
39 - 35	1 086 317	93 151
44 - 40	1 080 505	48 364
49 - 45	804 121	22 192
54 - 50	630 888	24 182
59 - 55	389 470	9 613
60 و +	252 831	-
المجموع	**8 594 243**	**1 374 663**

المصدر: د.و.إ، في معطيات احصائية رقم 489

- بعض المؤشرات - ديسمبر 2008 -

	%
نسبة النشاط	41,7
نسبة التشغيل	37,0
نسبة البطالة	11,3

توزيع السكان النشيطون - ديسمبر 2008-

الوحدة: بالآلاف

السكان النشيطون	10 315	%
		100
منهم:		
المشتغلون	9 146	88,7
البطالون	1 169	11,3

توزيع المشتغلون و البطالون حسب الجنس و التشتت - ديسمبر 2008 -

نوع السكان	السكان المشتغلون			السكان البطالون		
الجنس	تشتت	مجموعة سكنية	مبعثرة	مجموع	مجموعة سكنية	مبعثرة	مجموع
ذكور		6 460	1 258	**7 718**	741	127	**868**
إناث		1 289	139	**1 428**	271	30	**301**
مجموع		**7 749**	**1 397**	**9 146**	**1 012**	**157**	**1 169**
%		84,73	15,27	**100**	86,57	13,43	**100**

توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط - ديسمبر 2008 -

	المشتغلون	%
الفلاحة	1 252	13,69
الصناعة	1 141	12,48
بناء و أشغال عمومية	1 575	17,22
تجارة ، خدمات و إدارة	5 178	56,61
المجموع	**9 146**	**100**

توزيع المشتغلون و البطالون حسب فئة العمر - ديسمبر 2008 -

فئة العمر	المشتغلون	البطالون
- 20 سنة	415	140
24 - 20	1 276	388
29 - 25	1 591	348
34 - 30	1 337	149
39 - 35	1 178	69
44 - 40	1 082	34
49 - 45	916	19
54 - 50	662	15
59 - 55	429	7
60 و +	260	-
المجموع	**9 146**	**1 169**

المصدر: د.و.ا في معطيات احصائية رقم 514

بعض المؤشرات - أكتوبر 2009 -

	%
نسبة النشاط	41,4
نسبة التشغيل	37,2
نسبة البطالة	10,2

توزيع السكان النشيطون - أكتوبر 2009 -

الوحدة: بالآلاف

		%
السكان النشيطون	**10 544**	**100**
منهم:		
المشتغلون	9 472	89,8
البطالون	1 072	10,2

توزيع المشتغلون و البطالون حسب الجنس و الطبقة – أكتوبر 2009 –

نوع السكان		السكان المشتغلون			السكان البطالون		
الجنس	الطبقة	حضرية	ريفية	مجموع	حضرية	ريفية	مجموع
ذكور		5 460	2 565	**8 025**	544	208	**752**
إناث		1 167	280	**1 447**	249	71	**320**
مجموع		**6 627**	**2 845**	**9 472**	**793**	**279**	**1 072**
%		69,96	30,04	**100**	73,97	26,03	**100**

توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط - أكتوبر 2009 -

	المشتغلون	%
الفلاحة	1 242	13,11
الصناعة	1 194	12,61
بناء و أشغال عمومية	1 718	18,14
تجارة ، خدمات و إدارة	5 318	56,14
المجموع	**9 472**	**100**

توزيع المشتغلون و البطالون حسب فئة العمر - أكتوبر 2009 -

فئة العمر	المشتغلون	البطالون
20 سنة -	414	125
24 - 20	1 317	342
29 - 25	1 673	320
34 - 30	1 355	142
39 - 35	1 169	65
44 - 40	1 116	32
49 - 45	995	19
54 - 50	709	17
59 - 55	473	10
60 و +	251	-
المجموع	**9 472**	**1 072**

المصدر: د.و.إ، في معطيات احصائية رقم 541

- بعض المؤشرات - سبتمبر 2010-

	%
نسبة النشاط	41,7
نسبة التشغيل	37,6
نسبة البطالة	10,0

توزيع السكان النشيطون - سبتمبر 2010-

الوحدة: بالآلاف

		%
السكان النشيطون	**10 812**	**100**
منهم:		
المشتغلون	9 736	90,0
البطالون	1 076	10,0

توزيع المشتغلون و البطالون حسب الجنس و الطبقة – سبتمبر 2010–

نوع السكان		السكان المشتغلون			السكان البطالون		
الجنس	الطبقة	حضرية	ريفية	مجموع	حضرية	ريفية	مجموع
ذكور		5 235	3 027	**8 262**	494	234	**728**
إناث		1 126	348	**1 474**	260	88	**348**
مجموع		**6 361**	**3 375**	**9 736**	**754**	**322**	**1 076**
%		65,33	34,67	**100**	70,07	29,93	**100**

توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط - سبتمبر 2010 -

	المشتغلون	%
الفلاحة	1 136	11,67
الصناعة	1 337	13,73
بناء و أشغال عمومية	1 886	19,37
تجارة ، خدمات و إدارة	5 377	55,23
المجموع	**9 736**	**100**

توزيع المشتغلون و البطالون حسب فئة العمر - سبتمبر 2010-

فئة العمر	المشتغلون	البطالون
20 - سنة	383	116
24 - 20	1 311	349
29 - 25	1 694	336
34 - 30	1 438	140
39 - 35	1 211	58
44 - 40	1 124	32
49 - 45	1 060	22
54 - 50	728	13
59 - 55	513	10
60 و +	274	-
المجموع	**9 736**	**1 076**

المصدر: د.و.إ، في معطيات احصائية رقم 564

- بعض المؤشرات - سبتمبر 2011-

	%
نسبة النشاط	40,0
نسبة التشغيل	36,0
نسبة البطالة	10,0

توزيع السكان النشيطون - سبتمبر 2011-

الوحدة: بالآلاف

		%
السكان النشيطون	**10 661**	**100**
منهم:		
المشتغلون	9 599	90,0
البطالون	1 062	10,0

توزيع المشتغلون و البطالون حسب الجنس و الطبقة – سبتمبر 2011–

نوع السكان		السكان المشتغلون			السكان البطالون		
الجنس	الطبقة	حضرية	ريفية	مجموع	حضرية	ريفية	مجموع
ذكور		5 062	2 976	**8 038**	**489**	249	**738**
إناث		1 235	326	**1 561**	**257**	67	**324**
مجموع		**6 297**	**3 302**	**9 599**	**746**	**316**	**1 062**
%		65,60	34,40	**100**	**70,24**	29,76	**100**

توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط - سبتمبر 2011 -

	المشتغلون	%
الفلاحة	1 034	10,77
الصناعة	1 367	14,24
بناء و أشغال عمومية	1 595	16,62
تجارة ، خدمات و إدارة	5 603	58,37
المجموع	**9 599**	**100**

توزيع المشتغلون و البطالون حسب فئة العمر - سبتمبر 2011-

فئة العمر	المشتغلون	البطالون
- 20 سنة	304	95
24 - 20	1 207	342
29 - 25	1 696	323
34 - 30	1 453	134
39 - 35	1 235	74
44 - 40	1 113	36
49 - 45	1 085	32
54 - 50	740	14
59 - 55	519	12
60 و +	247	-
المجموع	**9 599**	**1 062**

المصدر: د.و.إ، في المجموعة الاحصائية رقم 173.

الملخص:

يتمحور الهدف من هذه الدراسة حول معرفة مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية حيث تعتبر السياسة المالية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي استخدمت من قبل العديد من الدول في التأثير على مجالات التنمية، وتتضمن السياسة المالية سياسة الإيرادات وسياسة النفقات والموازنة العامة حيث تكيف هذه الأدوات بالشكل الذي يضمن النهوض بقطاعات التنمية كالصحة، التعليم، الإسكان و البطالة. إلا انه من الصعب جدا تقييم مدى فعالية تطبيق هذه السياسة في تحقيق التنمية الاجتماعية ما لم تكن مدعومة بمشاريع و برامج تنموية مسطرة وفق منظور استراتيجي فعال. أما فيما يتعلق بواقع السياسة المالية و دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر فقد سطرت ثلاث برامج أساسية شملت برامج دعم الانتعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو، إضافة إلى البرنامج الخماسي و كان هذا للفترة 2000 – 2014. و من هنا تتضح أهمية أدوات السياسة المالية في التأثير على مجالات التنمية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التنمية الاجتماعية، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة.

Abstract:

The following study is aiming to know the effectiveness of the financial policy to achieve the social development wherein the financial policy is considered as one of the greatest economical policies used by many countries to influence different fields of the development. The financial policy includes the policy of expenditure , the policy of incomes and the general balance , all these tools must be adjusted and adapted in away to ensure the rising of all development sectors such as health , education , housing and unemployment. In fact, it is so hard to evaluate the effectiveness of such policy in realizing the social development if it is not provided with projects and planned promotional programs according to an effective strategic perspective. Concerning the reality of the financial policy and its role to realize the social development in Algeria, it is worth saying that three prime programs were planned they include the economic refreshment programs and the supplementary programme to suppy the development, in addition to the quintuple programme between 2000-2014. Hence, the importance of the tools of the financial policy is obvious in the affect on the range of the social development.

Key words: financial policy, social development, general expenditure, general incomes, general balance.

جامعة ابن خلدون– تيارت–

كلية علوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم:علوم التسيير

دور السياسة المالية

في تحقيق التنمية الاجتماعية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

من إعداد الطالبتان:

- بن حليمة ميمونة
- بن سترة خالدية

الأستاذ المشرف:

عبد الهادي مختار

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية:2014-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

كـلمـــــة شـكـــــــر

نحمد الله عز وجل حمدا، كثيرا، طيبا، مباركا فيه، كما يليق بجلال وجهه الكريم ونشكره على ما أسبغه علينا من نعم وعلى توفيقه لنا في إنهاء هذا العمل والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى من اهتدى بهديه إلى يوم الدين ثم نتقدم بالشكر الجزيل و العرفان الجميل إلى:

الأستاذ المحترم "**عبد الهادي مختار**"

على قبوله الإشراف على مذكرتنا، وعلى التوجيهات والنصائح القيمة التي أفادونا بها طيلة إنجاز البحث كما نحي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة فجزاه الله عنا كل خير،

الشكر الأكبر للوالدين الكريمين على كل ما قدماه لنا من دعم مادي و معنوي،

إلى كل أساتذتنا في مختلف الأطوار نخص بالذكر الأستاذ "مهدي لحمش"

مؤطرنا في مذكرة الليسانس

إلى أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بقراءة محتويات هذا العمل راجين أن ينال رضاهم،

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة،

إلى كل هؤلاء نقول جزاكم الله عنا خير الجزاء.

قائمة الجداول و الأشكال البيانية

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01-01)	مقارنة بين الرسم و الضرائب	24
(01- 02)	أوجه الاختلاف بين القرض و الضريبة	25
(03- 01)	تطور النفقات العامة في الجزائر	71
(03- 02)	تطور الإيرادات العامة للفترة 2000-2014	74
(03-03)	مصادر الإيرادات العامة في الجزائر	76
(03-04)	الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية الدولة سنة 2014 (الجدول أ)	80
(03-05)	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014حسب كل دائرة وزارية (الجدول ب)	81
(03-06)	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات	83
(03-07)	توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات 2001 - 2004	85
(03-08)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	88
(03-09)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010 – 2014	92
(03-10)	أهم الانجازات المادية في قطاع التعليم في الجزائر	95
(03-11)	تطور الانجازات المادية للصحة العمومية للفترة 1990 – 2009	97
(03-12)	تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000 – 2014	98

ثانيا: قائمة الأشكال :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(01-01)	أثار النفقات العامة على الإنتاج القومي	18
(02-01)	السياسة المالية التوسعية	30
(03-01)	السياسة المالية الانكماشية	31
(04-01)	مزيج السياسة المالية مع السياسة النقدية	33
(01-02)	اثر النفقات الاجتماعية	61
(01-03)	تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز	72
(02-03)	تطور الإيرادات العامة	75
(03-03)	توزيع الاعتماد المالية حسب القطاعات لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	76
(04-03)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	89
(05-03)	الدائرة البيانية للتوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)	93
(06-03)	تطور معدل البطالة	99

فهرس المحتويات

كلمة شكر

قائمة الجداول و الأشكال

مقدمة عامة 02

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

تمهـــــــيد **10**

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية **11**

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية ومزايـــــاهـــــا 11

المطلب الثاني : تطور السيـــاسة المالية 13

المطلب الثالث: أهداف السيـــــــاســـة المالية 14

المبحث الثاني: أدوات السيـــــاسة المالية **16**

المطلب الأول : النفقـــات العامة 16

المطلب الثاني: الإيـــــرادات العامة 20

المطلب الثالث : الموازنة العامة 26

المبحث الثالث : اتجاهات السياسة المالية و علاقتها بالسياسة النقدية **29**

المطلب الأول: الاتجاه التوسعي للسياسة المالية 29

المطلب الثاني : الاتجاه الانكماشي للسياسة المالية 30

المطلب الثالث : علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية 32

خلاصة الفصل الأول 35

الفصل الثاني: التنمية الاجتماعية كعنصر مستهدف بالسياسة المالية

تمهـــــــيد 37

المبحث الأول: مدخل لدراسة التنمية الاجتماعية **38**

المطلب الأول: ماهية التنمية الاجتماعية و أهدافها 38

المطلب الثاني: أسس و مبادئ التنمية الاجتماعية 43

المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية..... 45

المبحث الثاني: عناصر و مقومات التنمية الاجتماعية 48

المطلب الأول: عناصر أو متطلبات التنمية الاجتماعية 48

المطلب الثاني: المقومات المادية للتنمية الاجتماعية 50

المطلب الثالث: المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية 52

المبحث الثالث: أثر أدوات السياسة المالية على التنمية الاجتمـــــاعية 56

المطلب الأول: دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية الاجتماعية 56

المطلب الثاني: دور النفقات العامة في تحقيق التنمية الاجتماعية 58

المطلب الثالث: دور الإيـــــــرادات العامة في تحقيق التنمية الاجتماعية..... 64

خلاصة الفصل الثـــــــاني..... 67

الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر

تمهيد 69

المبحث الأول: السياسة المالية المطبقة في الجزائر وتطورها 70

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر 70

المطلب الثاني: السياسة الايرادية العامة في الجزائر 73

المطلب الثالث: الموازنة العـــــــامة في الجزائر 77

المبحث الثاني: البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2001 –2014.....84
المطلب الأول : برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) 84
المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمـــــو(2005 – 2009) 86
المطلب الثالث: البرنامج الخماسي (2010-2014).....89
المبحث الثالث: اثر الإنفاق العام على مجالات التنمية الاجتماعية في الجزائر 94
المطلب الأول: اثر الإنفاق العام على التعليم في الجزائر 94
المطلب الثاني: اثر الإنفاق العام على الصحة في الجزائر 96
المطلب الثالث: اثر الإنفاق العام على معدلات البطالة 97
خلاصة الفصل الثالث 102
الخاتمة العامة 104
المراجع 109
الملاحق

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

عرف الاقتصاد العالمي في مطلع القرن الحالي تطورات و تحولات جذرية حملت في طياتها العديد من الدلالات الهامة لمستقبل الاقتصاديات العالمية مكتسحة بذلك جميع المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ولعل ابرز هذه التحولات ما تعلق منها بالسياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة؛ حيث كان لمفهوم هذه الأخيرة وأساليبها ومجالاتها النصيب الأوفر من هذه التطورات حتى أصبحت تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى كونها تستطيع القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد القومي معتمدة في ذلك على أدواتها المختلفة التي تستطيع أن تكيفها بحيث تؤثر في مستويات الدخل القومي والعمالة وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى معيشة و رفاهية المواطنين إضافة إلى أنها تعكس الموارد المالية المتاحة بالشكل الذي يمكن من استخدامها في تمويل الخدمات التي عادة لا يقبل على توفيرها القطاع الخاص.و من المتعارف عليه أن المسيرة التنموية لأي دولة لا سيما الدول النامية يجب أن تتحرك في إطار منظور تنموي متكامل يراعي البعد الاجتماعي جنبا إلى جنب البعد الاقتصادي. في إطار سياسة مالية داعية إلى رفع معدلات التنمية، وبوجه خاص التنمية الاجتماعية تستلزم تحقيق ايجابياتها على المواطن من خلال النفقات العامة من اجل تحقيق الحماية الاجتماعية بمختلف أشكالها كالصحة التعليم ومكافحة الفقر والبطالة وكذلك من خلال الإيرادات العامة و التي تسعى حكومات الدول إلى الحصول عليها من اجل بلوغ أهدافها المرجوة حيث لا يمكن تحقيق تنمية شاملة دون تنمية اجتماعية ونظرا لأهميتها البالغة سطرت الدول مشاريع تنموية تخضع لجملة من الضوابط و النظم التي تضم توحيد الجهود بين أفراد المجتمع. و في حالة وجود أي خلاف فانه يؤدي حتما إلى تشتت الجهود و ربما انقسام أفراد المجتمع الواحد ؛

من هذا المنطلق عرفت الجزائر الكثير من الصعوبات في هذا المجال دفعتها إلى اللجوء إلى برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة في بداية حقبة التسعينات ، إلا أن تلك البرامج لم تأت جميع ثمارها ،حيث أن المواطن لم يشعر بتحسن مستوى معيشته، الأمر الذي يشير إلى حالة انفصام بين جهود التنمية من جهة ومستوى رفاهية المواطنين من جهة أخرى ؛

ونظرا لفشل هذه الإصلاحات وضعت الحكومة الجزائرية برامج تنموية ضخمة شملت الفترة الممتدة من 2000-2014 تعمل من خلالها على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات الأزمة و إلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة و المساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد و استدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية .

طرح الإشكالية:

أدت التحولات و التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي شهدها العالم إلى تفطن الدول بأنه لا يمكن نجاح أي عملية تنمية في أي مجال ما لم تصاحبها سياسة رشيدة و هنا تكمن أهمية السياسة المالية في مدى نجاحها في تحقيق التنمية وعلى ضوء هذا التمهيد نطرح الإشكالية التالية لهذه الدراسة و الممثلة في :

ما مدى فعالية أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية؟

الأسئلة الفرعية:

حتى يتيسر لنا الإلمام بجميع ثنايا هذه الإشكالية، نقوم بتجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو مفهوم السياسة المالية ؟
- فيما تتمثل أدوات السياسة المالية ؟
- ما المقصود بالتنمية الاجتماعية ؟
- كيف يمكن تحقيق تنمية شاملة وما طبيعة العلاقة بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ؟
- ما هو دور أدوات السياسة المالية في التأثير على مجالات التنمية الاجتماعية ؟
- هل نجحت الدولة الجزائرية في تحقيق تنمية اجتماعية في ظل البرامج التنموية المنتهجة ؟

الفرضيات:

انطلاقا من التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية و التي من شانها أن تساعدنا على إيجاد الحلول لهاته الإشكالية:

- تظهر السياسة المالية التوسعية أو الاتجاه التوسعي عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد؛

- عند ارتفاع معدل التضخم يظهر ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية؛
- لتحقيق تنمية شاملة في ظل سياسة مالية فعالة لابد من دمج التنمية الاقتصادية مع التنمية الاجتماعية؛
- تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نوعين حيث توجه نوع منها لتغطية الأعباء الضرورية لتسيير المصالح العمومية؛
- البرامج التنموية المتبعة في الجزائر لقيت الدعم الكامل، و حققت تنمية اقتصادية و اجتماعية كاملة.

أسباب اختيار الموضوع :

تمثلت أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- حداثة الموضوع من حيث الطرح، و الاهتمام المتزايد به في الآونة الأخيرة فالسياسة المالية تخلق آفاقا واسعة للنهوض بالتنمية الاجتماعية؛
- ارتباطه بمجال تخصصنا و الرغبة في معرفة المزيد عنه خاصة بعد البرامج و المخططات الصادرة مؤخرا ومعرفة الآثار المترتبة عنها؛
- الدراسات التي تناولت موضوع السياسة المالية كثيرة غير أنها لم تدرج دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية و كمساهمة متواضعة منا رأينا أن نكتب في هذا الموضوع؛
- الرغبة في تناول المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تعديلات متلاحقة .

أهمية الدراسة:

ترتبط أهمية هذا البحث بأهمية و مكانة السياسة المالية في اقتصاد أي بلد فهي الركيزة الأساسية له، فبفعالية أدواتها يتطور الاقتصاد، لهذا أردنا دراسة دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية لأنها تساعد في دفع عجلة التنمية، ومن ثم دفع الاقتصاد الوطني،كما انه كذلك يسلط الضوء على مجموعة من المجالات والخدمات التي يجب على الدولة أن توفرها لأفرادها حتى يستطيعوا أن ينتجوا ويتقدموا ، ويحققوا للدولة ما تصبوا إليه من تنمية اقتصادية، ورفاهية اجتماعية .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التمكين من الإطاحة بالمشكلة المطروحة، فعمل هذا البحث على تحقيق الأغراض التالية :

- التأكيد على الدور الذي تلعبه أدوات السياسة المالية على مجالات التنمية الاجتماعية؛
- إزالة الغموض عن مفهوم التنمية الاجتماعية و السياسة المالية؛
- تسليط الضوء على أهم برامج الإنفاق المعتمدة في الجزائر لتحسين المستوى المعيشي؛
- معرفة واقع هذا الموضوع بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري بغية اقتراح حلول و توصيات من شانها أن تساعد في رسم السياسات المالية المستقبلية و الحفاظ على الموازنة العامة للدولة .

حدود الدراسة :

معالجتنا لموضوع هذا البحث تتحدد بجانبين مكاني و زماني، فالجانب المكاني جعلنا نرتبط بالجزائر أما بالنسبة للجانب الزماني فلقد شملت الدراسة الفترة الممتدة من 2000-2014 و كانت مقتصرة على الجزائر و تضمنت دراسة من برامج الإنفاق العام المتمثلة في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو إضافة إلى المخطط الخماسي ثم التطرق إلى أهداف و مضمون هذه البرامج التنموية و أثرها على مجالات التنمية الاجتماعية .

المنهج المستخدم:

أدى بنا هذا البحث إلى التعامل مع عدة مناهج منها الوصفي و التحليلي و التاريخي حيث يظهر المنهج الوصفي من خلال استعراض مختلف المفاهيم الأساسية سواء تلك المتعلقة بالسياسة المالية أو تلك الخاصة بالتنمية الاجتماعية و هذا ما يتوافق مع طبيعة البحث ، و اعتمدنا المنهج التاريخي في الفصول و المباحث التي تناولت عرض التطورات التي مرت بها السياسة المالية في الجزائر ، أما المنهج التحليلي فيظهر في توضيح أهم البرامج التنموية التي طبقت في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 و كذا تطور السياسة المالية في الجزائر و تحليل البيانات التي تتوفر عن مشكلة البحث من خلال المعطيات و التقارير الجداول....الخ.

أدوات الدراسة:

من اجل القيام ببحثنا هذا اعتمدنا على الأدوات و المصادر التالية:

- البحث الأكاديمي: من خلال الاطلاع على مختلف الكتب التي تناولت الموضوع وهذا باللغة العربية كما اعتمدنا على المجلات العلمية و الجريدة الرسمية و التي تناولت جوانب من الموضوع بالإضافة إلى بعض القوانين و التشريعات و التقارير و الملتقيات .

- البحث المعلوماتي : مواقع الانترنت .

الدراسات السابقة :

- فيما يتعلق بالدراسات السابقة فقد لاحظنا بعد قيامنا بالبحث وجود مجموعة من الدراسات التي اهتمت بموضوع السياسة المالية ولكن من زوايا أخرى ليس لها علاقة بالتنمية الاجتماعية، وهذا جعل الدراسات في موضوع بحثنا قليلة ومحدودة ؛ ومن بين هذه الدراسات نجد بعض المجلات والمداخلات وأطروحة دكتوراه هي كالأتي :

- الدراسة الأولى تحت عنوان " دور السياستين المالية و النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية " لرضوان سليم حيث يوضح في بحثه دور السياستين المالية و النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية فاهتم بالجانب التمويلي للعملة ومن ثم إبراز أهمية الوساطة المالية في تعبئة الموارد الادخارية في البلدان النامية حيث توصل إلى انه يجب عرض جوانب الإصلاحات على المستوى الرسمي لإزالة المعوقات التي تحول دون استخدام أدوات السياسة الاقتصادية بكفاءة عالية؛

- الدراسة الثانية : تحت عنوان " اثر الإنفاق العام و الإيراد العام على بعض المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية في العراق للمدة 1985-2008 "للباحث يسري مهدي حسن حيث ركز في دراسته على المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية معتمدا في ذلك على أداتين للسياسة المالية تمثلت في الإيراد و الإنفاق العام أخذا العراق كنموذج لدراسته ، أما في دراستنا فأخذنا بعين الاعتبار جميع أدوات السياسة المالية ؛

- الدراسة الثالثة : بعنوان " السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 – 2004 من إعداد الطالب درواسي مسعود كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية حيث قُدمت في أربعة فصول تناول في الفصل الأول السياسة المالية و تطورها أما في الفصل

الثاني التوازن و في الفصل الثالث تم استعراض أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن و في الفصل الأخير علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية و الجزء التطبيقي تمحور حول السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة تطبيقية على الجزائر خلال الفترة 1990-2004 وقسم بدوره الجزء التطبيقي إلى فصلين فتناول في الفصل الخامس الوضع الاقتصادي العام خلال الفترة والفصل السادس عالج السياسة المالية المطبقة خلال الفترة 1990 – 2004 ؛

- الدراسة الرابعة : تتمثل في "اثر التوسع في الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية على الفقر البشري في الجزائر 2001 – 2010" للباحثين بن حاج مونير و بلعاطل عياش و الذي توصل فيها إلى أن التوسع في الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية يلعب دورا محوريا في القضاء على مظاهر الفقر البشري و تحقيق التنمية البشرية بمختلف أبعادها؛

صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال مرحلة إعداد البحث تمثلت بشكل خاص في التضارب الواضح في الإحصائيات الأمر الذي اوجب توخي الدقة و التأكد من صحة المعطيات و العودة بها إلى الواقع اتساع موضوع السياسة المالية و صعوبة اختصاره نظرا لكون كل أداة من أدواتها تصلح لان تكون موضوعا في حد ذاتها إضافة إلى نقص المراجع الخاصة بالتنمية الاجتماعية .

هيكل الدراسة :

لمعالجة الموضوع بشكل متكامل، قمنا بتقسيم دراستنا إلى مقدمة عامة، ثلاث فصول رئيسية،خاتمة تطرقنا في المقدمة إلى طرح الإشكالية التي يعالجها البحث و الفرضيات المتعلقة به و التي تم تبنيها كنقطة انطلاق له ، إلى جانب توضيح حدود الدراسة الزمنية و المكانية ، كما بينا من خلالها الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع بالإضافة إلى أهميته و أهم أهدافه مع الإشارة إلى الدراسات السابقة و الأدوات التي تم استخدامها فيه؛

الفصل الأول و الذي يحمل عنوان " الإطار النظري للسياسة المالية " فحاولنا من خلاله التحدث عن ماهية السياسة المالية واهم أهدافها، بالإضافة إلى دراسة أدواتها المختلفة و التي تسعى من خلالها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فحاولنا إزالة الغموض عن كل أداة على حدى مع إبراز خصائصها وفي ختام هذا الفصل تطرقنا إلى اتجاهات السياسة المالية مع توضيح العلاقة بينها و بين السياسة النقدية؛

أما عن الفصل الثاني و الذي كان بعنوان " التنمية الاجتماعية كعنصر مستهدف بالسياسة المالية "فارتأينا من خلاله التكلم عن المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاجتماعية ،ابتداءً من مفهوم التنمية و الفرق بينها و بين النمو وصولا إلى العلاقة بين التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية، ومن ثم دراسة اثر أدوات السياسة المالية على التنمية الاجتماعية؛

وفي الفصل الثالث و المعنون بواقع السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر فقمنا من خلاله باستعراض سياستها المالية المطبقة وتطورها و من ثم طرح البرامج التنموية المنتهجة خلال الفترة 2000 –2014بالإضافة لأثر الإنفاق العام على مجالات التنمية الاجتماعية؛

و أخيرا الخاتمة ككل بحث تتضمن ملخصاً عاما للفصول الثلاث و اختبار الفرضيات مع أهم النتائج المتوصل إليها متبوعة بجملة من التوصيات و الاقتراحات و الأفاق المستقبلية.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد:

تشكل السياسة المالية الجوهر الأساسي والأكثر فعالية في تحريك عجلة الاقتصاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة للدول.

فهي تعد من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي لعبت دورا كبيرا على الامتداد التاريخي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تطور مفهومها مع تطور نشاط الدولة وتدخلها في الاقتصاد بالإضافة إلى دورها في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية.

لهذا خصصنا هذا الفصل لدراسة الإطار النظري للسياسة المالية من خلال التطرق لثلاث مباحث وهي كالتالي :

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية؛

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية؛

المبحث الثالث: اتجاهات السياسة المالية وعلاقتها بالسياسة النقدية.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

تمثل السياسة المالية أحد الأدوات التي تستخدمها الحكومة للتأثير في مجريات النشاط الاقتصادي بهدف التغلب على التقلبات التي تنتاب الاقتصاد القومي والوصول بالدخل القومي إلى المستوى المرغوب لذا يتطلب الأمر ونحن بصدد دراسة السياسة المالية أن نتعرف بدءا على ماهيتها من حيث تعريفها، مزاياها وتطورها التاريخي وأهدافها.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية ومزاياها

بما أن السياسة المالية لها أهمية كبيرة مقارنة بالسياسات الاقتصادية الأخرى وذلك نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي جعلنا في هذا المطلب نتحدث عن مفهومها واهم مزاياها.

أولا: تعريف السياسة المالية

تعددت واختلفت تعاريف السياسة المالية نذكر منها ما يلي:

يمكن تعريف السياسة المالية للدولة على أنها برنامج عمل تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث أثار مرغوبة و تجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع[1]؛

وتم تعريفها بأنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها كما يظهر في الميزانية العامة وبأنها الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة للوصول إلى غاية معينة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها [2]؛

وعرفها علي محمد تقي عبد الحسين[3]: أنها مجموعة الإجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية، توزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبعبارة أخرى

[1] – حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص61.

[2] – سلام عبد الكريم آل سمبسم، **السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي** ،الطبعة الأولى، دار مجد لاوي، الأردن، 2010، ص32.

[3] – علي محمد تقي عبد الحسين، **مدخل لدراسة المالية العامة محاضرات في المالية العامة (1)**،بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص12.

فإنها تتضمن تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وتكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة؛

وكتعريف آخر للسياسة المالية فهي دراسة تحليلية لنشاط المالي للقطاع العام وما سيتتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الأغراض المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات[1].

ثانيا: مزايا السياسة المالية (فعاليتها):

تتميز السياسة المالية بإتباع وتنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية بالذات، لذا يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على:

1. حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها؛

2. مدى وفرة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دورا "هاما" في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في القطر[2] ؛

3. مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم المستوى المعيشي المناسب؛

4. التأثير على تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات استثمار الفرائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي كما هو الحال في الدول العربية النفطية[3].

---

[1] – ونادي رشيد، **آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية**، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد التاسع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جوان 2011، ص111.

[2] – إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2004، ص192.

[3] – محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص197.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

لتتبع السياسة المالية في التحليل الكيتزي لابد أولا من التطرق إلى تطورها في التحليل الكلاسيكي.

أولا: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي:

خلال المدة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية وبالتحديد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كانت الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية تقوم على أساس سياسة النظام الاقتصادي الحر والذي يقرر أنه من الضار أن تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها، فضلا عن ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل[1]. وبالتالي فإن النظرية الكلاسيكية تنادي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للمجتمع، وحصر وظائفها في الدفاع والأمن وتوفير بعض الخدمات الأساسية وعلى هذا أصبح من الضروري في نظر هذا المذهب المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة بمعنى أن تتساوى مبالغ الإيرادات والنفقات دون أن يكون لهذه الموازنة دور يذكر في تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وهكذا وتنحصر أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي في ثلاث نقاط[2]:

- تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر؛
- ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة؛
- الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا.

ولكن مع ظهور أزمة الكساد العظيم (1929-1933) ظهرت الحاجة إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية وكان ذلك بداية ظهور الفكر الكيتزي.

ثانيا: السياسة المالية في التحليل الكيتزي:

أوضح كيتز أن فكرة التوظيف الكامل أصبحت غير واقعية وأن توازن الدخل القومي من الممكن أن يتحقق عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل وفي هذه الحالة يوجد بطالة، أو قد

[1] – عباس كاظم الدعمي ، **السياسات النقدية و المالية** ، الطبعة الأولى، دار الصفا، الأردن، 2010، ص50.

[2] – حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره ، ص26.

يتحقق عند مستوى أعلى من مستوى التوظيف الكامل وفي هذه الحالة يوجد تضخم أو قد يتحقق التوازن عند نفس مستوى التوظيف الكامل كما اعتقد الكلاسيك، وافترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المرغوب لقد أشار كينز إلى "أن ميزانية الدولة تعبر عن النشاط الاقتصادي الحكومي إنما تمثل قطاعا حيويا" له أهميته الكبرى وأثاره البالغة على القطاعات الأخرى التي تنطوي عليها ميزانية الاقتصاد القومي، فأدلى بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكيف أنها بتكييفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية تستطيع أن تؤثر في مستويات الدخل القومي والعمالة.

وبالتالي فإن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل العبرة بتوازن ميزانية الاقتصاد القومي في مدة قصيرة على الأقل، وهكذا اخرج كينز السياسة المالية من عزلتها التقليدية عن سائر قطاعات الاقتصاد القومي، ويكون بذلك قد قضى على مبدأ حياد السياسة المالية والفكرة القائلة بضرورة الإبقاء على توازن ميزانية الدول"[1].

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية:

إن أهداف السياسة المالية متعددة، يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

أولا: تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة الحكومية والاستخدامات الخاصة وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة؛

ثانيا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومقاومة التقلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي، فإذا كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى المستوى المرغوب من الدخل القومي الحقيقي فإنها تستخدم في تلك الحالة أدوات السياسية المالية لتحقيق ذلك الهدف، ويتلخص دورها

[1] – عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، بدون طبعة، منشأة المعارف، مصر، بدون سنة، ص ص: 41-42.